الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

تجليات الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم في ظل التحليل الفونولوجي سورة مريم –أنموذجا -

(أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه ل.م.د في (التخصص))

إعداد الطالب(ة): عـدة زهـرة

إشراف: أ.د. ناعوس بن يحي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أ.د/ ابراهيمي بوداود	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	رئيسا
د/ ناعوس بن يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مشرفا ومقررا
أ.د/عبد القادربلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مناقشا
أ.د/مقدم محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مناقشا
أ.د/ طاطة بن قرماز	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف	مناقشا
أد/ بن شيحة نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان -	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى صاحب الفضل الهادي إلى الصراط المستقيم.....سيدنا رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى الذين سطروا بدمائهم أروع صفحات المجد والفداء....شهداء الأمة، وإلى روح الشهيد الطاهرة جدي عدة محمد

إلى من قال فيهما الحق (واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) الإسراء 24، إلى والدي الكريم الذي انتظر بفارغ الصبر اتمام هذه الرسالة، إلى الام التي كانت تحلم بأن يحييها الله لرؤية هذا العمل.

إلى الذين كنت أتكئ عليهم كلما أتعبني البحث إخوتي وأخواتي كل باسمه وجميل وسمه

إلى الرجل العظيم والكريم الذي قدم لي يد العون في تصحيح وتصويب وتدقيق هذه الأطروحة البروفيسور الدكتور بوداود إبراهيمي، إلى مشرف هذه الرسالة الذي رافقني بنصائحه وإرشاداته ودعائه لنا

إلى رفقاء دربي في هذه الرسالة الدكتور قبلي محمد والدكتورة مقدم فاطمة

إلى كل من مر بهذه الرسالة وترك أثر جميل، إلى كافة أساتذة وطلبة كلية الآداب واللغات جامعة أحمد زبانة غليزان

الشكر والتقدير

أشكر الله عزوجل أن وفقني لانجاز هذه الدراسة، وأن سخّر لعبده الضعيف الممكن والمستحيل.

ولا يتم شكر الله تعالى إلاّ بشكر عباده الذين ساعدوني لإتمام هذا العمل، ولهذا أتقدم:

بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى البروفيسور بوداود إبراهيمي، الذي تفضل بحسن اخلاقه وواسع كرمه ليقدم لي النصائح والإرشادات التي دلتني على الطريق الصحيح لإخراج هذه الدراسة إلى النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى من قدم كل ما في وسعه من جهد في سبيل الإشراف العلمي مشرف الأطروحة

ولا يفوتني الشكر والتقدير إلى جنود الخفاء الذين سخّرهم الله تعالى لمساعدتي الدكتورين المحترمين علميا وأدبيا: قبلي محمد ومقدم فاطمة.

إلى كل أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة، لكم مني كل الشكر والتقدير

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى كل من ترك أثر جميل يحسب له إلى يوم القيامة.

رسالة شكر وتقدير وعرفان وامتنان، أزفها لكم عبر هذه الدراسة.

الطالبة: عـدة زهـــرة

مقدمة

مقدمة

نحسب اللغة من الظواهر الاجتماعية الأكثر تدليلا على الحضور الكينوني والوجودي للإنسان، باعتبارها مظهرا سلوكيا وفكريا، ينضد لفعل التواصل والتبليغ والتعبير عن الحاجة، ومن ثمة، فقد مثّل موضوعها هاجسا بحثيا وحقلا ابستمولوجيا شد إليه انتباه رجالات العلم والمعرفة منذ البدايات الأولى لتشكل الفكر الإنساني، سعيا إلى مطاولة حقيقتها وإدراك كنهها.

وعبر هذا المأخذ من الغاية، انساق البحث في موضوع اللغة عبر مسالك متعددة، بتعدد الغاية والمسعى. وعلى الرغم من التقاطع الذي عرفته المساعي الأولى التي اتجهت صوب البحث في علاقة اللغة بالفكر، وعلاقتها بالأداء وتهذيب أنظمة التواصل اللغوي، فإن الدراسات اللسانية الحديثة، بخاصة الغربية، انفتحت على آفاق بحثية متجددة تروم الكشف عن طبيعة الأنظمة اللسانية للغة بوصفها كلية معرفية.

وضمن هذا التعدد، شهد حقل الدراسة اللسانية تحولات مهمة، بدأت مع المنعطف الأول الذي أرست مبادئه اللسانيات البنيوية لرائدها ديسوسير. ومن ثمة المدرسة الوظيفية، وصولا إلى المنعرج الثاني؛ الذي جسدته النزعة الفطرانية للغة مع تشومسكي. ومن هنا، أضحت مباحث اللغة العربية بحاجة إلى مواكبة التحولات الفكرية الراهنة، والخروج من بوتقة الانغلاق على التراث ، والاستثمار في مُخرجات الفكر اللساني المعاصر، وإعادة الخوض في جملة الحقائق المعرفية التي قدمت للغة العربية، التي تعانق حضورها وكنهها بقدسية الخطاب الكوني الذي أنزل بلسان عربي مبين، وجاء في الذكر الكريم ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [1].

[1] الزخرف، الآية 03.

وتوافقا مع ذات المسعى، فإن المتتبع لمسار الدراسة اللغوية العربية، على حقيقة ملازمة البحث اللغوي العربي للنص القرآني من منطلق العناية والتمحيص، فبعد مرحلة التقعيد التي عنيت بالمعيار النحوي، انتقل الاشتغال إلى المستوى الخطابي وبلاغة الخطاب القرآني، بدءًا بالنظريات الكبرى التي التفتت إلى النظم والمقام ومظاهر الإعجاز القرآني عند الجرجاني ومن بعده جهود الجاحظ وصولا إلى الباقلاني.

ولئن كان البحث في تجليات وملامح الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، قد عني في المستهل بالشق التشريعي والبياني، الذي التفت إلى تبيان خصائص الخطاب المتعالي من حيث الأساليب التعبيرية وحسن التأليف وتشاكل النظم وقضية الملاءمة، ومناسبة اللفظ للمعنى، وذلك بغرض الرد على الطاعنين وإفحام المشككين، فإنّ الدراسات اللسانية العربية الحديثة وبعد انفتاحها على روافد الدرس اللساني الغربي المنهجية ومناويله الإجرائية، اتجهت صوب الخوض في التجليات الإعجازية اللغوية للخطاب القرآني اعتمادا على ما أفضته مقترحات وتصورات المدارس اللسانية الغربية.

وفي ضوء هذا التجلي، جاء موضوع منجزنا الذي يدخل ضمن حقل الدراسات اللسانية المقارنة، الذي نسعى من خلاله إلى تقفي أثر الملامح الإعجازية للغة الكتاب المنزل في مستواها الصوتي، في ظل ما نزعت إليه طروح للمدرسة الوظيفية، وما قدمته من آليات إجرائية تنهل من النزعة البنوية المحايثة التي تشتغل على البحث في طبيعة العناصر الصوتية وعلاقاتها البينية ووظيفتها اللغوية. ومن هنا، فإن سؤال الإعجاز في لغة الخطاب القرآني وبخاصة الإعجاز الصوتي، في ضوء المتجدد اللساني، سيمتاح حتما من روافد الدرس الفونولوجي ، حيث تتهيأ له حيازة الإقناع العلمي التي يجليها المنهج التجريبي وإجرائية الوصف الآني السكوني ***Synchronique***، وذلك من خلال تبيان الخصائص التي تكتسبها الأصوات اللغوية عبر سياقات الخطاب القرآني وأنساقه التبليغية، هذه

الخاصية التي يُفرق بها المتلقي سماعا بين بقية الأصوات الأخرى، وبالتالي أي تغير يطرأ على المثيرات الصوتية حتما ستَتَغير الصور الذهنية له، بحيث لو أُبدل أو زحزح عن مكانه قد يُحدث تغيرًا في دلالة الآية، ونروم من ذلك إلى تأكيد فرضية أنّ الخطاب القرآني لا يقوم على اعتباطية التشكل في بناه وصيغه الإفرادية دون مسوغ ، أو بمعنى آخر لا محل لأية ظاهرة صرفية من إبدال أو إعلال أو إدغام، أو حذف أو زيادة إلاَّ وارتبطت بوظيفة دلالية مقصودة، ولن يتأتى تشوف وتكشف تلك الحقيقة إلاَّ من خلال تطبيق إجراءات تحليلية فونولوجية حديثة، ومن هنا جاء بحثنا موسوم بـ:

"تجليات الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم في ظل التحليل الفونولوجي"

— سورة مريم أنموذجا —

واختيار سورة مريم أنموذج للدراسة، لم يكن وليد رغبة ذاتية، أو اندفاع مغامر، وإنّما كان وفق قناعة رصينة وشغف علمي جامح، وذلك لما احتوته السورة من خصوصيات صوتية، وإنزياحات صرفية، وحمولات دلالية، أمّا الداعي من وراء خوض غمار هذا الموضوع الذي لُفّتْ مسالكه بمحاذير البحث في الخطاب المنزل، كان بدافع أسست له المسلمة المطلقة بأنَّ القرآن الكريم هو الأنموذج الأمثل المتعالي والأنسب للكشف عن جمالية أصوات اللغة العربية حينما يبلغ الخطاب ناصية الفصاحة والبلاغة، إضافة إلى دوافع أخرى أجملها في الآتي:

- محاولة الوقوف على ملامح الانسجام والتشاكل الصوتي لبنية الخطاب القرآني، بالارتهان إلى الأنموذج الفونولوجي الغربي الذي أبان عن علمية متناهية وموضوعية في في تناول مادة الصوت اللغوي، وتحديد وظائفه بعيدا عن الانطباعية التي سادت ردحا من الزمن.

- يقيني بأنَّ الأبحاث المخبرية الحديثة وحدها كفيلة بمطاولة البراهين العلمية التي تكشف عن المظهر الإعجازي للبنى الصوتية وذلك من خلال الضبطية التي تمدنا بها من خلال الملاحظة والقياس والتجريب.
- السعي إلى إدراك أسباب تلك الفوارق ومواطن التباين بين نماذج تطبيق الإجراء الفونولوجي الحاصلة بين علماء اللسان العرب من المحدثين

ولما كان موضوع البحث يدور في فلك الصوت القرآني وما يكتنزه من سمات إعجازية، حاولنا رصد تلك المزايا الفونولوجية للقرآن الكريم، من خلال جملة من المساءلات نجمعها في الآتي:

- كيف ساهمت مدارات الاشتغال الفونولوجي في تقديم البديل الإجرائي لتقفي مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن في نحو التناسق الصوتي ورعايته للمعنى والتناسب الصوتي؟
- ما هي الأسس التي ارتكزت عليها الدراسات الفونولوجية في تحديدها للقيمة اللسانية التي تحددت من خلالها وظائف للصوت اللغوي أو الفونيم؟ وكيف تناولتها المدرسة اللسانية العربية بالبحث؟
- ما هي الظواهر الصوتية الأكثر حضورا وإسهاما في إبراز الملمح الإعجازي للغة الخطاب القرآني ؟

كل هذه التساؤلات دفعت إلى التقيد بضوابط مناهج بحثية تراوحت بين الوصف والتحليل كما ارتهن إلى آليات الإجراء التجريبي في مواطن أخرى من البحث بخاصة في الفصل التطبيقي الذي يتوخى بلوغ النتائج اليقينية من خلال تحليل الصور الطيفية لهيئة المنطوق ومن ثمة القراءات التي تخص الكميات الواصفة للوحدات الصوتية، للمقاطع الصوتية اللغوية، وكذا المقاطع التطريزية التي تحكم بنية منطوق الخطاب القرآني.

وتوقا للإلمام بكل مفاصل الدراسة، جاءت هندسة الخطة البحثية، استجابة لمطلب الإحاطة بجوانب الموضوع، انطلاقا من التأسيس العلمي النطري، وصولا إلى النتائج المتوخاة. ومن ثمة، فقد تفرع البحث عبر أربعة فصول يتقدمها مدخل نتطرق فيه إلى حدود المصطلحات التي شكلت عناصر العنوان.كما جاء الفصل الأول موسوما بـ"الفونولوجيا: دراسة في الموضوع والمنهج"، وقد قُسمت مادته العلمية إلى خمس مباحث عنيت بالتقديم لموضوع الفونولجيا كما تطرقت له مختلف المدارس اللسانية.

أما الفصل الثاني الذي وسمناه بـ "تجليات المبحث الفونولوجي في الدراسات العربية"، عرضنا فيه عبر مباحثه الخمسة إلى تقديم تجليات الدرس الفونولوجي في الدراسات العربية القديمة من خلال ما نلفيه عند جمهور النحاة في نحو عند الخليل وسيوبيه وابن جني، وبالمقابل، تناول المبحثان الأخيران من الفصل طرائق الاشتغال الفونولوجي عند علماء اللغة من العرب المحدثين، حيث فاضلنا الوقوف على أعمال تمام حسان، وعبد الرحمن الحاج صالح صاحب النظرية الخليلية .

انتقل الاشتغال في الفصل الثالث، إلى تناول جملة من الظواهر الصوتية، وسبل دراساتها وتمحصها انطلاقا من المنوال الذي يعرض إليه الإجراء الفونولوجي وفق الاتجاه الوظيفي ، وقد وقفنا على قضايا صوتية مهمة، في نحو ظاهرة التجاور الصوتي للصوامت والصوائت في البنية الصوتية، وظاهرة الجناس ، ومناسبة اللفظ للسياق .

أمّا الفصل الرابع، فقد جاء إجرائيا، يروم إلى إخضاع الوحدات الصوتية المصطفاة من آي سورة مريم، إلى الآلية المخبرية والقراءة الطيفية وذلك بغية التحقق من مدى مصداقية الاستنتاج الفونولوجي لتفرد البنى الصوتية في السورة بسمة الإعجاز الصوتي.

كما انتهى بحثنا إلى جملة من النتائج التي ارتأينا أنها مهمة في مجملها ، عرضنا فيها إلى مستصفى ما توصلت إليه الدراسة، بخاصة ما أفرده الرافد اللساني عبر مباحث

الفونولوجيا وآليتها الإجرائية والمكنة التي أتاحتها لتقفي الملمح الإعجازي للبنى الصوتية للخطاب القرآني .

أخيرا وليس آخرا، فإنني لا أدعي الكمال في هذا المنجز ،وحسبي أنني صدقت النية في العمل، وتوسمت من خلال ما عرضت إليه من دراسة إسهاما وإضافة بحثية، تعن لمشروعية التشافع العلمي وابستيميتها، نظير ما ينادي به البعض من قطيعة.

ختاما، لا أجد مقاما أفضل لأوجه الشكر إلى الأستاذ المشرف، والأستاذ رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه، وكافة أعضاء اللجنة، ، كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الامتنان والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشموا عناء القراءة والتمحيص بغية تقويم البحث وتصويبه، وتقديمه للقارئ بأبهى صورة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف المرسلين، مُحَمَّدا بن عبد الله وسلم تسليما.

الطالبة: عـدة زهــرة

في 18 ماي 2021

مدخل تمهيدي

مدخل تمهيدي

لا ريب أنَّ جل التعاريف التي عُنيت بموضوع اللغة، قد انتهت إلى إدراج اللغة ضمن مدار الكليات التي تسم للوجود الإنساني، وظاهرة اجتماعية تدلل على حضوره الفكري وكينونته الجمعية والعرفية، وذلك باعتبارها أداة للتواصل للتعبير عن غرضه وحاجته. ومظهرًا سلوكيًّا وفكريًّا معقدًا، شدّ إليه تأملات المفكرين والفلاسفة وعلماء اللغة، التي سعت إلى مطاولة حقيقته، وتكشف كنهه.

ولئن كان من البديهي أن تتميز الدراسات التي باشرت الظاهرة اللغوية بالتباين والتعدد، بحسب اختلاف الغايات والمناويل، حيث تعالق موضوعها بفلسفة الكشف عن ماهيات الظواهر عند اليونان، كما استمد الاهتمام بها سلطته من مسوغ العناية بلغة الخطاب المقدس عند الهنود. فإنَّ الوازع الذي هيأ لنشوء الدرس اللغوي العربي، نزع إلى توصيف الأنموذج المتعالي للغة الخطاب الكوني، والنأي بلفظه عن عبثية الاستعمال ومنحرف اللحن.

جاء في التنزيل الكريم ﴿وَ هَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[1]، ويقول عز وجل في موضع آخر: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[2]، يتبين بجلاء ووضوح من معنى الآيتين المحكمتين قطعيتي الدلالة، اصطفاء المولى اللسان العربي، بوصفه دليلا تبليغيا للرسالة السماوية. ومن ثمة، فقد ألزم الله هذا اللسان حجة الاستيفاء والكفاية في الإخبار والتوصيل والتبليغ لمؤدياته الربانية المطلقة، التي لا تحمل إلَّا عن يقين.

1- سورة الأحقاف، الآية 12.

2- سورة يوسف، الآية 2.

إنَّ اللسان المبين الذي أنزل به الكتاب المحكم، قد عنَّ لقوة التركيب وجزالة اللفظ، وسمو التأليف ووسم لبلاغة فاقت ناصية ما بلغه ملفوظ العرب في شعرهم ونثرهم، وليس أدل على ذلك، الوصف الذي خصه الوليد بن المغيرة الذكر الكريم قائلا: « والله إنَّ لقوله الذي يقوله لحلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنَّه ليعلو ولا يعلى، وإنّه ليحطم ما تحته » فكان ذلك إقرارًا طوعيًّا من صاحبه، بعدول هذا الخطاب عن كل أسلوب وبعلوه عن كل فصيح، وهي خصيصة أضفت عليه طابع البيان والإعجاز.

الخطاب القرآني ومقولة الإعجاز

يذهب "الخطابي" في مصنفه "بيان إعجاز القرآن" إلى أنَّ ملامح الإعجاز، تجلّيها جملة من القرائن أو الخصائص البلاغية، التي تفرد بها الخطاب القرآني في أسلوبه ومقصديّة معانيه، فنلفيه يقول: «اعلم أنَّ القرآن إنّما صار معجزًا لأنّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنًا أصح المعاني »[1]، فجعل من الفصاحة والتأليف وبيان المعنى، حدودًا بلاغية، باعتبارها مراتب أدائية تضبط صون الكلام وتطاول تمام الإفهام.

أمّا عبد القاهر الجرجاني الذي ارتكز في تصنيفه لدلائل الإعجاز عبر الجهاز البلاغي بمدى تلاؤم الألفاظ وسبكها ونظمها، فكانت بذلك معيارًا استدلاليًّا لتقفي أثر كل ملمح أعجازي في الخطاب المنزه، فجعل من نظم الألفاظ مسلكا إلى حسن التأليف، كما جعل من نظم الحروف مسلكا إلى سلامة البناء بما يخدم الحس الذوقي وحسن السماع، ومن ثمة يتقدم النظم بوصفه معيارًا للوضع والترتيب لأنساق الكلم، بما

1-الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تح: محمّد خلف الله، محمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، ص27.

يقتضيه البيان والعقل، ولا يصحّ الإخلال بذلك الإحكام في الترتيب والتأليف، وإلَّا صار ضربًا من الإحالة وإفسادًا للمعنى.

على الرغم من التعدد الذي وسم لأوجه الإعجاز القرآني الذي تراوح بين البيان والعلوم والشريعة والإعجاز الغيبي، إلَّا أنَّ الإعجاز البياني والبلاغي، شكل صدارة الاهتمام، باعتباره منوالا تأمليًّا وتدبريًّا يستقي موضوع بحثه من موضوع لغة القرآن بوصفها أثرًا استقرائيًّا ومرجعًا استنباطيًّا تفرد بوثوقية المصدر وثبوتية القول.

وعبر ذات المسلك من التعدد، عرفت البحوث التي اشتغلت على الإعجاز البياني في التراث العربي تباينا واختلافًا باختلاف المنطلق الفكري، الذي تراوح بين النقل عند الأشاعرة على غرار ما تعرض له الباقلاني، وعبد القاهر من بعده، وبين العقل في الاتجاه المعتزلي في نحو ما ذهب إليه الجاحظ في "نظم القرآن" والرماني في "النكت" والقاضي عبد الجبار في "إعجاز القرآن"، كما أنّ التعدد والاختلاف خصَّ طرائق التأمل في موضوع لغة القرآن عبر معيارية البلاغة والنظم والفصاحة .

وتوازيًا مع التحولات الكبرى التي عرفتها الدراسات اللغوية، بخاصة بعد المنعطف الذي أحدثته البنوية اللسانية في الغرب، حيث انفتحت علوم البلاغة العربية على مفاهيم وتصورات جديدة وعدد بحثية متجددة، انبرى البحث في الإعجاز القرآني إلى انتهاج أساليب إجرائية امتاحت من إفرازات الدرس اللساني البنوي، الذي عرض إلى البحث في حقيقة العلاقات القائمة بين عناصر اللغة عبر مستوياتها اللسانية، مركزا على الوظائف التي تؤديها تلك العناصر في بناء التعالق والاتساق اللغوي، بدءً بأصغر عنصر فيها وهو الصوت اللغوي وصولا إلى النص أو الخطاب بوصفه أعلى بناء تتمثله اللغة.

ومن هنا، انبرت الدراسات الحديثة إلى مطاولة آفاق جديدة لدراسة الإعجاز تستمد مشروعيتها من الإجراء اللساني المحايث، في بعده البنيوي والوظيفي، مما أدى إلى

بروز محاولات جادة، تناولت الخطاب القرآني عبر مستويات تشكل النص، وعبر تمثل أنساقه. ومن ثمة، فقد كان البحوث التي عنيت بالصوت اللغوي للقرآن الكريم إن حظيت بالاهتمام الأوفر، بالنظر إلى الإرث اللغوي الوافر الذي خلفه القدامى وجمهور النحاة والقراء، حيث مثل ذلك تأصيلا تأسيسيا ومصدرية قوية ذللت من صعوبة إخضاع الملفوظ القرآني إلى الدراسة والتحليل في ضوء ما تطرحه حقول الفونولوجيا من مقترحات وما تعرض له الحقائق الفونيطقية* من نتائج موضوعية علمية، بعيدا عن الأحكام الانطباعية والتخمينية.

في ضوء هذا المنحى، يتأسس البحث في الإعجاز اللغوي للخطاب القرآني، ومن ثمة الإعجاز الصوتي في أحضان المعيارية العلمية للفونولوجيا، حيث تتهيأ له حيازة الإقناع العلمي التي يجليها المنهج التجريبي وإجرائية الوصف الآني السكوني Synchronique وذلك من خلال تبيان الخصائص التي تكتسبها الأصوات اللغوية عبر سياقات الخطاب القرآني وأنساقه التبليغية، هذه الخاصية التي يُفرق بها المتلقي سماعا بين بقية الأصوات الأخرى، وبالتالي أي تغير يطرأ على المثيرات الصوتية حتما ستَتَغير الصور الذهنية له، بحيث لو أُبدل أو زحزح عن مكانه قد يُحدث تغيرًا في دلالة الآية، ونروم من خلال بحثنا هذا إلى تأكيد فرضية أنّ الخطاب القرآني لا يَقبل تلك العبثية الحاصلة في الظواهر اللغوية من إبدال وإدغام، وإعلال، بمعنى آخر لا وجود للاستبدال أو إعلال أو إدغام، أو حذف أو زيادة إلاَّ وارتبطت بوظيفة دلالية مقصودة، ولا يتأتى لنا هذا إلاَّ من خلال تطبيق إجراءات تحليلية فونولوجية حديثة، ومن هنا جاء بحثنا موسوم بـ:

"تجليات الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم في ظل التحليل الفونولوجي "

—سورة مريم أنموذجا—

* فونيطيقا phonétique : المصطلح يقابل فونيتيك، أو الفونيتيكا، أو علم الأصوات :حقل معرفي يعنى بدراسة الجانب المادي والفيزيولوجي للصوت اللغوي.

ومن خلال ما يستعرضه التركيب من عناصر للعنوان، تتبدى لنا بوضوح المسالك التي سيتجه صوبها البحث، الذي يتغيا محاولة الوقوف على أوجه الإعجاز الصوتي للخطاب القرآني في ضوء ما تطرحه مباحث الفونولوجيا من آليات إجرائية، تؤدي إلى استجلاء وظيفة الصوت في أنساق اللغة من خلال جملة العلاقات البينية للأصوات، عبر محوري التعاقب الذي يرتهن إلى معيارية الإخبار والتوصيل عبر الجهاز النحوي للغة ومحور الاختيار والاستبدال الذي يتراوح بين الحقيقة المعجمية ، وانزياحات الاستعارة والمجاز للسان العربي المبين ، انطلاقا من مسلمة الاشتغال على النص المتعالي، حيث تتجاوز شعرية اللغة حدود الإبداع الإنساني المفتوح على احتمالات التأويل العقلي، والمقيد بضوابط التواصل السطحي، فقد يُحمل أصغر عنصر لغوي على أداء وظيفة تبليغية تعجز عن تأديتها النصوص والأنساق، وقد يضع أو يُغير ذات العنصر تشريعا بأكمله، وندلل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[1]، ففتح التاء في الفعل الأول [تَنْكِحُوا] ، دلّ على جواز زواج المسلم بالمشركة بعد إيمانها، وضمها في الفعل الثاني [تُنْكِحُوا] دلّ على جواز زواج المسلمة بالمشرك بعد إيمانه. ومن هنا، ندرك أنّ وظيفة الإعجاز في لغة القرآن لا ينحصر بعهدها في الانسجام الذي تؤديه الاستعارة بتمظهراتها توافقا مع نحوية اللغة عبر جهازها التقعيدي، ليلامس الإعجاز جملة من المحاذير التي تخص وظيفة عناصره اللغوية بخاصة على مستوى الإبلاغ والتواصل. ومن ثمة، فإنّه لا مناص من الارتهان إلى ضبطية المصطلح لتبيان طبيعة المسالك البحثية التي يقع عليها الاشتغال.

1- سورة البقرة، الآية221.

مفهوم الإعجاز:

– لغة:

جاء في معجم العين بمعنى: « أعجزني فلان إذا عجزت عن طلبه وإدراكه، والعجزُ نقيض الحزم، وعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا فهو عاجز ضعيف» [1]، ويُعرفه ابن منظور: «عَجَزَ يَعْجَزُ عن الأمر، إذَا قصر عنه وضعف، والمعجزة اسم فاعل من الإعجاز، وسمَّيت بذلك لعجز الناس عن معارضتها»[2]، فهو بهذا المعنى فقدان القدرة والضعف على الإتيان بشيء، ولم يبتعد المفهوم اللغوي للإعجاز عن التحديد الاصطلاحي له.

– اصطلاحًا:

جاء اللفظ في كتاب "الإتقان في علوم القرآن" بمعنى الخروج عن المألوف حين يقول: «اعلم أنَّ المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة»[3]، وذلك أنّ علماء اللغة العرب قديما قد تطرقوا لقضية الإعجاز واختلفوا في أمر موقعها، فمنهم من ذهب إلى سبب الإعجاز في الحرف، ومنهم من رأى أنَّه معجز ببلاغته، واختلاف أوجهه.

وإذا كان الإعجاز البياني في نظر السيوطي خرقٌ للعادة، فإنَّ الباقلاني انبرى إلى تحديد حده المفاهيمي من خلال ما ورد في قوله: « إنْ قال قائل بينوا لنا ما الذي وقع التحدي إليه، أهو الحروف المنظومة، أو الكلام القائم بالذات أو غير ذلك، قيل الذي تحداهم به أن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن، منظومة كنظمها، متتابعة كتتابعها، مطردة كاطرادها» [4]، حيث يجعل من التتابع المنسجم لأصوات الحروف وتراتبيتها معيارًا وقرينة تحيل إلى المفهوم الحقيقي للإعجاز في ملمحه البياني.

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ج1، ص215..

2- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة (ع- ج- ز).

3-جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الدينية للملكة العربية السعودية، ج2، ص112.

4- محمّد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349، ص202.

ولم يكن للدراسات العربية أن تتكشف طبيعة هذا الملمح الإعجازي بشكل لا يطاوله شك، إلَّا استنادًا على ما تقدم من جهود علمية موضوعية عنيت بموضوع الصوت اللغوي للملفوظ العربي، فتناولته بالوصف والتحليل والتعليل، بدءًا بتحديد موضع حدوثه، وتوصيف هيئته المادية وصولا إلى وظيفته في أنساق اللغة .

المباحث الصوتية عند العرب القدامى:

لم يخف علماء اللسان الغرب، دهشتهم وإعجابهم، ببراعة العرب القدامى في التقديم لأساسيات الدرس الصوتي، وبالعلمية التي اتسمت بها البحوث التي عرضوا لها في توصيف ماهية الصوت اللغوي، انطلاقا من سعيهم إلى ضبط ملفوظ الكتاب المقدس، والعناية بلغته. ونلفي اللغوي الإنجليزي فيرث يشيد بأسبقيّة الدراسات اللغوية عند العرب مصرحا «أنّ علم الأصوات قد نما وشب في خدمة لغتين مقدستين هما السنسكريتية والعربية»[1]، وفي ذات السياق ويقر المستشرق الألماني برجشتراسر بأنّه «لم يسبق الغربيين في هذا العلم، إلاَّ قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند والعرب»[2].

فإذا كان فضل الاستهلال لأبي الأسود الدؤلي الذي عرض إلى وضع نقاط الإعراب، فإنَّ دراسة الصوت عرفت دفعًا مشهودًا مع جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي عكف عل ضبط مخارج الأصوات عبر مدارج وأحياز، كما تطرق لعدّة قضايا صوتية تتشاكل في موضوعها مع الطروح الفونولوجية التي انبثقت عن اللساني الحديث. ومن ذلك ما ذهب إليه في وصفه لحال الألف نطقا عبر البنى الإفرادية قائلا: «الألف التي في اسحَنْكَكَ واقشعَرَّ واسبَكَرَّ ليست من أصل البناء، وإنّما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام، لتكون الألف عمادًا وسلمًا للّسان إلى حرف البناء، لأنّ

1-أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه، محاضرة ترجمة: صبيح حمود التميمي، 2008، ص3.

2- المرجع نفسه، ص4

اللّسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل »[1]، وهي حالات لتبدل نطق صوت الألف اللينة واليابسة بحسب تموضعها في بنية الكلمة، حيث تتجلى لنا ملامح التحليل الفونولوجي الذي ينهض على آلية التحليل الصوتي من خلال إيجاد المسوغات التي تتولد نتيجة العلاقات الجوارية لأصوات اللغة عبر أنساقها الأدائية.

وعبر ذات المأخذ، تتقدم جهود العالم النحوي سيبويه، الذي انبرى إلى وضع صنافة معيارية للأصوات اللغوية العربية بحسب الصفة والمخرج، مازال يُعتد بها إلى حاضرنا، حيث وزع الأصوات إلى مجهور ومهموس، وإلى شديد ورخو، فكان ذلك التصنيف المعياري بمثابة العدة التي مهدت إلى مبادئ وأوليات التقعيد الصرفي والنحوي، التي ارتكز أكثرها على العلل التي تؤديه الظواهر الصوتية في المنطوق العربية، ولا أدل لذلك، من العناية الفائقة التي أفردها لباب الإدغام. وههنا، يستوقفنا تعليق المستشرق "أرتور Artur " في قوله: « إنَّه —يعني سيبويه– اكتشف قانونًا يعني: الإدغام لم يُوفق علم الأصوات العصري إلى معرفته منذ خمسين سنة على الأكثر وقد بلغ سيبويه في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصحة والدقة ما يعسر علينا الزيادة عليه والإصلاح فيه»[2].

ووفق ذات المنوال التراتبي، جاءت جهود ابن جني في القرن الرابع للهجرة والتي اتسمت بالنضج الفكري واللغوي، تتقدما الوثبات الرائدة التي حققتها المباحث الصوتية، التي تجاوزت مرحلة التوصيف والتقعيد، وانتقلت إلى التأملات التي خصت طبيعة اللغة، وعلاقة الصوت بالمعنى والدلالة. وقد اعتبر الحد الذي وضعه ابن جني لمفهوم اللغة من حيث هي : «أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهذا حدّها»[3]،

1–الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص49.

2– أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه، ص2

3– ابن جني، الخصائص، ج1، ص1

بمثابة المقولة المعيار، والمنطلق الذي استرشد به الكثير من الآراء التي عنيت بعلاقة المكون الصوتي بالكلية اللغوية، وندلل لذلك بما ذهب إليه أندري مارتينيه *André Martinet* رائد اللسانيات الوظيفية في تبيانه لعلاقة اللسان بالصوت معلنا "إنَّ لسانًا ما، هو أداة للتواصل تحلل الخبرة الإنسانية من خلالها بطريقة تختلف من لسان إلى آخر، في كل متحد اجتماعي، تحلل إلى وحدات ذات مضمون دلالي وتعبير صوتي»[1] ، وعبر هذه التقاطعات المعرفية، تتبدى لنا ملامح التجلي للمبحث الفونولوجي بالمفهوم اللساني الحديث، بغض الطرف، على أن العرب القدامى لم يركنوا إلى عزل هذا المبحث عن باقي الحقول التي اتجهت صوب التقعيد للغة العربية وتوصيفها.

ومن هنا، فإنَّ كل متابعة متأنية تروم إلى تقفي أثر هذه التجليات، بغرض إحداث المقاربة والمقارنة، سيفضي حتما إلى نتائج متجددة، ولن يتأتى ذلك إلّا من خلال تحديد صارم لمفهوم الفونولوجيا وضبط بعدها الاصطلاحي، والكشف عن كنهها المعرفي وآليتها الإجرائية.

- **مفهوم الفونولوجيا:**

- **لغة:**

تعود اللفظة إلى أصلها اليوناني الذي يؤديه تركيب الجذر *phone* بمعنى الصوت، واللاحقة *logy*بمعنى دراسة، وينقله بعض الحداثيون ترجمة من اللغة الإنجليزية *phonology*، يتقدمهم اللغوي كمال بشر بمفهوم "علم وظائف الأصوات"، « على أساس أنَّه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة» [2]، باعتباره حقلاً معرفيًّا ينهض على معاينة الأصوات من حيث وظيفتها ومتغيراتها عبر أنساق الكلم.

1-أندريه مارتنيه، وظيفة الألسن البشرية وديناميتها، ص61.

2- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص68.

– اصطلاحا:

أشار أندري مارتنيه في كتابه "وظيفة الألسن وديناميتها" إلى مفهوم مبسط للفونولوجيا من حيث هي

«دراسة الطريقة المبتكرة التي يستفيد بواسطتها كل لسان من الموارد التصويتية كي يُؤمن التواصل بين مستخدميه، ومن بين الخيارات النطقية كلها، تحتفظ الفونولوجيا بعدد معين منها قابل لتحقيق نتاجات قابلة لتعيين هويتها سمعيًّا»[1]، وقد نزع إلى الرأي الذي يجعل اللغة ذات وظيفة تواصلية في المقام الأول، وينهض الفعل التواصلي على العلمية التلفظية التي يؤديها المتكلم "الإنسان" عبر مجموعة من الوحدات المقطعية أو المفاصل Articulation نواتها الصائت Voyelle، «تلك الخيارات التي يستخدمها المتكلمون كي يميّزوا مختلف الأحداث المعنوية، لمقابلة بعضها مع بعض، وكي يثبتوا تباينات بين تلك الوحدات التي تتتابع في السلسلة الكلامية»[2]، والتباين هنا، هو الفارق الصوتي والسمعي الذي يتشكل وفقه كل مقطع بناء على خيارات عقلية تدليليّة من الناطق.

ولا يبتعد جاكبسون في تعريفه للفونولوجيا عن المفهوم الذي يُقدمه أندري مارتنيه، يقدم لماهية مصطلح "فونولوجيا" باعتباره لفظة تُطلق على « مجموعة الوظائف اللغوية التي يؤديها الصوت، في حين تهدف الفونتيك إلى جمع المعلومات حول المادة الصوتية الخام من حيث خصائصها الفيزيائية والفيزيولوجية» [3]، هذا التوافق في الطرح والمفهوم، عند الوظيفين، فصل في اللبس الذي شمل مفهوم مصطلح الفونولوجيا عند البنويين الذي مرده إلى ما ذهب ديسوسير في تعريفيه لثنائية (فونيتكا / فونولوجيا)،

1– أندريه مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، 257.

2–المرجع نفسه، ص257.

3– فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط1، 1993–1414، ص31.

حيث أتى على تعريف الفونولوجيا باعتبارها حقلًا معرفيًّا يُعنى بدراسة وتوصيف المادة الصوتية، بمعنى أنَّه عكس بين المفهومين (فونيتكا / فونولوجيا) .

وفي السياق ذاته، وإثر المنعطف الذي أحدثته اللسانيات التوليدية، وبروز ما اصطلح عليه بالفونولوجيا التوليدية التي جعل منها « أحد فرعي النحو التوليدي generative gramar تقوم بربط البنية العميقة للأصوات dccp structure، بالبنية السطحية المتمثلة في المنطوق الفعلي، وهي بذلك تمكننا من تشكيل نظام صوتي phonetic، وآخر فونولوجي phonological، الأول يمثل المنطوق بالفعل والثاني يمثل المخزون العقلي القادر على توليد أصوات هذا المنطوق، واعتماد هذين النظامين معا يشكل نظرية صوتية عالمية Universal phonetictheory[1]، فعلى الرغم من الاختلاف الذي شمل موضوع الفونولوجيا عند تشومسكي الذي نقلها من وظيفتها اللغوية بوصفها حدثًا واقعًا، إلى وظيفة عقلية باعتبارها فعلًا تصوريًّا وتجريدًا، إلَّا أنَّ التحول لم يقوض من مفهوم الفونولوجيا باعتبارها مسلكًا بحثيًّا يشتغل على تكشف العلاقات (الصوتية/العقلية) التي تؤدي إلى حدوث عملية اكتساب اللغة بوصفها كلية فكرية ومعرفية، فاللغة بحسبه هي: « لفظ وتلفظ ونطق، والتلفظ ممارسة حركية، وديناميةتحل من جزيئات ساكنة بين المخارج، ظاهرة سمعية، وحسًا، يستشعره المتلقي ليتحول إلى المعنى» [2]، ومؤدى المعنى هنا، هو تمثل دلالي ينتج إثر ما تؤديه تشكلات الصور الذهنية إثر طبيعة المثيرات سمعية التي تتولد من الجهاز النطقي للمتلفظ.

وفي ضوء ما سبق، تتقدم الفونولوجيا بحسب التوجه اللساني البنوي بوصفها، منوالًا بحثيًّا يعرض إلى تقصى أثر العلاقات القائمة بين الوحدات الصوتية باختلاف

1- كمال بشر، علم الأصوات، ص110.

2- إبراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، السانيا، 2011-2012، ص21.

تمثلاتها صوامت وصوائت ومقاطع، عبر التعاقبية التي تؤديها خطية اللغة وفق معيارية الجهاز النحوي والبلاغي للغة. ومن ثمة ينتقل إلى ينقل إلى البحث في طبيعة العلاقات القائمة بين تلك البنى الصوتية وتشكل المعنى من جهة، كما تنفتح الفونولوجيا وفق ما قدمت له حلقة براغ إلى مباشرة البعد التأثيري الجمالي ضمن التصور الذي حددته الشعرية اللسانية.

الفصل الأول

الفونولوجيا دراسة في الموضوع والمنهج

تصدير

إنَّ التوافق الذي جمع طروح "فيليم ماثيوس" Vilém Mathesius و"رومان جاكبسون" R.Jakobson و"نيكولاي تروبسكوي" N.Troubetzkoy [1] الفونولوجية في أعمال مؤتمر لاهاي مثّل منطلقا مرجعيا نهضت عليه كل التصورات التي تفردت بها حلقة براغ اللغوية "Le Cercle linguistique de Prague" والتي قامت على إثبات حقيقة التوجه البنوي في دراسة اللسان، وكان ذلك بمثابة التوجه الذي أسس لموضوع الفكر اللغوي السوسيري*.

ومن هنا، يتأتى مطلب البحث في الابستمولوجيات والايديولوجيات الفكرية والفلسفية التي أسست الفكر اللساني لدى جماعة براغ، بوصفها مسلكا بحثيا يتوخى فك مغاليق المآخذ التي ارتهنت لها الوظيفية الصوتية ومن ثمة الوظيفية اللسانية التي وضع معالمها جاكبسون، وتروبسكوي باعتباره مؤسسا لعلم الفونولوجيا [2]، والذي عُني بإثبات الإجراء الآني للبنى الصوتية والإفرادية ومن ثمة التركيبية بوصفها عناصر تقيم علاقات داخلية بينها ضمن النسيج اللغوي، وتبرر لأكثر الظواهر التي تحكم النظام اللساني.

منطلقات الفكر اللساني لمدرسة براغ:

لئن كان منطلق دراسة العلاقات الداخلية للنظام اللغوي تُشكل محور الدراسات اللغوية لدى مدرسة براغ، فإنَّ نشوء هذا الطرح يمتد إلى مرجعيات فكرية وأخرى فلسفية

1- نيكولاس تروبسكويtroubetzkoy «n.s.**لغوي مشهور من أصل روسي، له بحوث كثيرة عن اللغات المختلفة ونظمها الصوتية والفونولوجية، حتى أنّه درس حوالي مائتي نظام فونولوجي، وكانت الثمرة التي خلفها هي كتابه "مبادئ الفونولوجيا»** برتيلمالبرج، علم الأصوات، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ص235.

*- نقصد الفكر الذي عُرف عند دي سوسيروأنصاره.

2- ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2003، ص90.

أسست لهذا المؤدى الفكري، حيث يعود ذلك إلى التجاذبات الفكرية والفلسفية التي وسمت للفلسفة المعاصرة، بدءا بالظاهرتية ونظرية العقد الاجتماعي وصولا إلى البنوية Le structuralisme حيث يتبين التقاطع الفكري والمنهجي للمقترح السوسيوري*، الذي انبرى رواد حلقة براغ على الاشتغال فيه، فقد « كانت المقولات النيرة التي صاغها دي سوسير في كتابه "دروس في اللسانيات العامة" مصدر إلهام أساسي لتروبسكوي، فشكَّل بوحي منها أفكاره الصوتولوجية، فاللغة ذات وظيفة اجتماعية، وهي نظام من الوحدات الصوتية تقوم بدور الوحدات اللغوية التي يتم من خلالها إنجاز التواصل » [1]، فإذَا كان دي سوسيور قد اعتبر اللغة وسيلة تواصل، فإنَّ تروبسكوي وأنصاره لم يبتعدوا عن هذا المفهوم، وقد أشاروا إلى الوظائف المفصلية التي تحققها عناصر البنية اللغوية ليطاول نظامها مؤدى التواصل في نحو الوظيفة الافهامية للمتكلم؛ والوظيفة المرجعية المرتبطة بالرسالة، حيث نلفي تروبسكوي قد نهل من المصدرية و «سار على خطى زميله الفيلسوف ألفييني كارل بوهلر الذي كان يميز بين وظيفة التمثيل (أي وظيفة تقرير الحقائق) ووظيفة التعبير (التي تتعلق بالتعبير عن الخصائص المؤقتة أو الدائمة للمتكلم)، ووظيفة الانفعال (وهي التي تؤثر في السامع) » [2]، ومن هنا يتوضح بأنَّ الفكر الوظيفي لتروبسكوي كان نِتاج تلاقح فلسفة كارل بوهلروفكر ديسوسير، هذا الاقتران وَلّد ما يُعرف بالنظرية الفونولوجية.

وفي ذات الصدد، نقف على تأثر جاكوبسون بفلسفة هوسيرل فقد «استوحى منه مبدأ الانتقال بين الجزء والكل في معالجته "للأبحاث المنطقية" القوانين المكونة لكل

*- نقصد بالفكر الدسوسوري هو الفكر الذي تبانه دي سوسور وتلامذته.

1- ميلكا إفتيش، اتجاهات البحث اللساني، تر:سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000، ص235.

2- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: مُحَّد زياد كبة، دار الطبع جامعة الملك سعود، ط1، 1994، ص113.

نظام ولكل وحدة متكاملة» [1]، وقام بإسقاط ذات المبدأ على معالم دراسة مكونات اللغة الداخلية ومن ثمة، انعطف إلى الاهتمام بالصورة الظاهراتية للغة، وهو طرح نتلمسه عند هوسيرل الذي انكب على معالجة « الاختلاف بين المعنى المستقل والمعنى التابع، ومفهوم القواعد الخالصة- حيث أصبح هذا الطرح في بداية القرن العشرين عاملاً فعالاً فيما يتصل بالخطوات الأولى للسانيات البنيوية عن طريق تركيب فكرة قواعد عامة وقبلية » [2]، وهاهنا، يُصرح جاكبسون بأنَّ نظريته الوظيفية للغة لم تكنْ طفرة علمية في تاريخ الدراسات اللغوية، بل هي عصارة فكر فلسفي وآخر لغوي كما بيّنا سالفًا.

وإذا كانت فلسفة هوسيرل تُشكل الباعث الأساسي للفكر اللغوي لدى جاكوبسون، فإنَّ فلسفة هيجل قد خلفت أثرًا جليّا في الدراسات البنيوية، وندلل لذلك بإقرار جاكوبسون في قوله: «إنَّ الظاهراتية والجدلية الهيجليتين تركتا أيضا أثرًا واضحًا على تشكّل اللسانيات البنيوية» [3].

طبيعة المنهج

إذا كانت الطبيعة التكوينيّة للغة تتسم بالتطور والتحول المستمر، باعتبارها سلوكا اجتماعيا متغيرا، فإنَّ هذه الطبيعة تلزم الباحث بالركون إلى الإجراء التعاقبي التاريخي الذي يدفع إلى دراسة التغيرات المختلفة والمراحل التطوريّة للغة من جانب، كما تلزمنا طبيعة اللغة السيكرونية الآنية إلى الاحتكام إلى آليات المنهج التجريبي الذي ينحو إلى الوصف والتحليل، وقد أدرك ديسوسير مدى أهمية تفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا آنيًّا وتاريخيًّا في الوقت نفسه، وبقي هذا المسلك المنهجي قائمًا مع مدرسة براغ، التي أَولت

1- المرجع نفسه، ص27.

2- رومان جاكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط1، 2002، ص18.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص21.

المنهجين اهتماما بالغًا، «فإنْ كان المنهج الوصفي يستحق الأولويّة في المبادئ المنهجية لمدرسة براغ فإنَّ ذلك لا يلغي دور المنهج التاريخي، ويبعده نهائيا من الدراسة اللسانية، لأنّ اللغة الإنسانية معطى تاريخي من جهة، وحقيقة واقعية من جهة أخرى[1]، بمعنى أنَّ اللغة ظاهرة إنسانية ذات مفصلين أحدهما وصفي آني، والآخر تاريخي تعاقبي، وقد قابل ديسوسيير هذا التجلي من خلال ثنائية التعاقب والاستبدالPargmatique /syntagmatique

وظيفة التعارض الفونولوجي للفونيم عند تروبسكوي

أدرك تروبسكوي في دراسته للصوت اللغوي، أنَّ الأصوات تتميز بصفات تُكسبها خاصيّة تعريفية، لا تتم هذه الميزة إلاّ في خصيصة التعارض مع الأصوات الأخرى، بمعنى «أنَّ الصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم علميًّا تتمثل في كونه يدخل في تعارض فونولوجي واحد على الأقل » [2]، نفهم من ذلك أنَّ القيمة الوظيفية للفونيم إنّما تَقف على حدود تعارضه مع الأصوات الأخرى، هذا التعارض يُحدد القيم الخلافية للأصوات، ومن هنا، فإنَّه لا يُمكن معرفة صوت إلاّ من خلال معرفة مجموعة من السمات الفونولوجية له، ولهذَا يرى تروبسكوي «أنَّ الفونام مجموعة من الخصائص الفونولوجية المميزة التي تجعله يتعارض مع كل الفونيمات الأخرى » [3]، هذه الخصائص الفونولوجية التي تكتسبها الأصوات لها دور مهم في بناء المعنى.

وتجدر الإشارة، إلى أنَّ علماء اللغة العرب قديما عرفوا الخاصية التميزية للأصوات، فتصنيف سيبويه لصفات الأصوات على أساس الجهر والهمس والشدة والرخاوة، وتطرقه لقضية الإدغام وقوانينه؛ يُعّد ملمحا تأسيسيا في تحديد الصفة التميزية للأصوات العربية، ومن بعده ابن جني الذي تطرق إلى إيحاءات الأصوات الدلالية في

1- ينظر: نعمان بوقرة، المدراس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003، ص90.

2- جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، تر: غزاوي، مؤسسة الوحدة، دمشق، د ث، ص40.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 245.

الصيغ الإفرادية ووظيفتها، وسنقف عند حدود هذه التقاطع المعرفي الحاصل بين علماء اللغة العرب والغرب في ما هو آت من مباحث الفصل الثاني .

الوظيفة التحديدية للفونيم عند تروبسكوي

إذا كان التعارض الصوتي يُحدد الوظيفة التميزيّة للأصوات اللغوية على المستوى المقطعي، فإنَّ الوظيفة التحديديّة تهتم بالأصوات في مستواها المقطعي والفوق مقطعي معًا، بمعنى إذا كانت الصفة التميزية للصوت تُحدد وِفق سمة فارقة، وهي صفة طبيعة (مادية أو فيزيولوجية) يكتسبها الصوت من موضع حدوثه، أو كيفية تشكله، فإنَّ الوظيفة التحدّيدية تُرسم معالمها من خلال المستوى التركيبي والفوق تركيبي، وهي « الوظيفة المحدّدة التي تبين الحدود بين مبنى لغوي، وآخر في السلسلة الكلامية» [1]، وهي وظيفية تسمح بتحديد بداية ونهاية الأصوات وتفصل بين مفاصل الأنساق المقطعية الصوتية، وتكشف عن الطبيعة الخطية لكل نظام لساني، ومن ذلك النظام اللساني للعربية حيث « أنَّ المقطع لا يبدأ إلاّ بصامت، وأنّه لا يبدأ بصامتين متواليين، وأنَّ النبر يقع على نهاية المقطع في الكلمات المكونة من مقطع واحد، وعلى نهاية المقطع الثاني في الكلمات المكونة من مقطعين» [2]، وبهذه الوظيفة يستطيع متعلم أي لغة أجنبية معرفة حدود الكلم، ومن ثمة، تُتاح له مُكنة الفصل في السلاسل الكلامية بعضها عن بعض، كما تضمن لنا هذه الميزة تقفي أثر بعض الظواهر التطريزية فوق المقطعية في نحو التنغيم والنبر، بخاصة في الأنظمة اللسانية الذي تتمثل فيها هذا الظواهر بوصفها فونيمات فارقة تؤثر في الدلالة على غرار ظاهرة النبر في اللغة الإنجليزية.

1- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004، ص77.

2- المرجع نفسه، ص78.

الوظيفة التعبيرية عند تروبسكوي

إلى جانب الوظيفتين التميزية والتحديدية للأصوات وقف تروبسكوي على وظيفة التعبير التي يؤديها الصوت عبر أنساق الكلم، فالصوت بحسب ما ذهب إليه له تحققات متنوعة، تسهم في تحقيق التعبير «فإنّ التقابل بين بعض التنّوعات الصوتية للصيتة الواحدة قد يكون له وظيفة تعبيرية، فكلما ضاقت فتحة الصائتين (au) في لهجة لندن عبَر ذلك عن تدني مكانة المتكلم الاجتماعية، وكذا فإنّ نطق الضاد دالاً عند النساء في مصر كما في كلمة "تفضّل" يعبر عن جنس المتكلم» [1]، يبدو أنّ الوظيفة التعبيرية تظهر جليًّا في اللهجات المختلفة داخل لغة معينة، وماهي إلاَّ تحققات لصوت معين يتغير بتغير النسق الخطابي، انطلاقا من العلاقات الجوارية التي يتبنين عبرها الصوت في خطية الكلام.

وتتجلى الوظيفة التعبيرية في اللغة العربية بوضوح أكثر في تحققات صوت النون في المنطوقات العربية، «فونام النون في اللسان العربي، إذًا له صور متعددة تظهر كل واحد منها في موقع معين، فالنون الساكنة قبل صوت أسناني كالثاء تنطق أسنانية، والنون الساكنة قبل صوت لهوي كالقاف تنطق لهوية، وهكذا تتعدد صور النون بتعدد الأصوات الآتية لها » [2]، فالتحقق الصوتي للصور المتعددة لفونيم واحد نحو نطق النون الساكنة قبل صوت أسناني كالثاء له وظيفة تعبيرية في رأي تروبسكوي.

ويُستشف من هذا، أنّ الوظائف التي ذكرها تروبسكوي لا تختص بفونيم واحد فقط، بل يُمكن للفونيم الواحد أن يؤدي جملة من الوظائف. بمعنى آخر، يُمكن للصوت أن يكون ذو وظيفة تميزية وتحديدية وتعبيرية في الآن ذاته. على الرغم من التفاوت الحاصل في أهمية كل وظيفة عن الأخرى، فالوظيفة التعبيرية مثلا هي وظيفة أساسية لكل

1- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص78

2- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، ط3، 1980، ص125،126.

الأصوات، ففي الفعل "قال" صوت القاف هنا له وظيفة تميزية مقارنة بالفعل "نال"، وله وظيفة تحديدية بحيث يُحدد لنا حرف القاف بداية الكلمة، وله وظيفية تعبيرية حين يتعلق الأمر بتغير المثير السمعي لصوت القاف حسب التنوع اللهجي.

التحققات الفعلية للصوت اللغوي عند تروبسكوي

أشار تروبسكوي من خلال طرحه الفونولوجي إلى مجموعة من القواعد والخصائص الفونولوجية للأصوات اللغوية التي انْبَنَت على المؤَدى الفعلي للصوت عبر نسقية الملفوظ، « فإذا كان الصوتان من اللسان نفسه والإطار نفسه، ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر، فهما صورتان واقعتان لفونيمين مختلفين » [1]، نحو: «(جال– حال– قال– سال– نال)، فالأصوات الأولى في الكلمات المذكورة هي فونيمات مستقلة، ليس لها معنى في ذاتها، ولكنها قادرة على تغيير المعنى وتفريع الدلالة وتنويعها » [2]، ومن هنا، يُفهم أنَّ الأصوات الأولى الواردة في الكلمات المذكورة هي مثيرات سمعية تؤدي إلى تفريق المعاني وتفريع الدلالات.

وقد لا يؤدي الصوت ذات الوظيفة في حالة ما « إذا كان هناك صوتين من اللسان نفسه والإطار نفسه، ويمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر، فهما صوتان اختياريان لفونيم واحد» [3]، نحو: « قال وقال فاختلاف القاف والقاف لا يؤدي إلى تغير المعنى» [4]، بمعنى قد يؤدي التحقق الفعلي للصوت إلى تحريك المثيرات السمعية لكن لا يُغير المعنى.

1- ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية، ص92.

2-أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص214

3- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية، ص92.

4- المرجع نفسه، ص92

كما نقف على تحقق صوتي فعلي آخر للأصوات اللغوية يشير إليه تروبسكوي، لها نفس المثيرات السمعية ولا تؤدي إلى تغيير المعنى، ومع هذا لها تحقق فعلي خاص بها، وهي «إذا كان الصوتان من اللسان نفسه متقاربين من الناحية السمعية أو النطقية، ولا يظهران في الإطار الصوتي نفسه، فهما تركيبان لفونيم واحد» [1]، نحو« صوت النون في العربية التي تتعدد صورها بتعدد الأصوات الموالية لها» [2]، وهو ما نجده ماثلاً في نطق صوت النون الساكنة في قراءة القرآن الكريم، حيث تُحقق النون الساكنة نُطقا وتُظهر إذا ما جاءت بعدها صوت من أصوات الحلق، نحو قوله عزوجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَـفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾[3].وهنا يظهر صوت النون جليّا في النطق في لفظة (منْ أهل الكتاب)، في حين تُدغم النون في حالة ما إذا ردفها صوت الميم، نحو قوله ﷻ: ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾[4]، وفي هذه الحالة تُخفى النون كليّا، حتى يكاد لا يُسمع لها صوت، والسب يعود إلى مجاورتها لصوت الميم، وهناك أمثلة أخرى للنون الساكنة التي تُخفى في بعض المواقف، وتُظهر في أخرى، وهذه أهم التحقّقات الفعليّة التي يؤديها الصوت اللغوي داخل وخارج سياقه.

وإذا كان تروبسكوي قد أدرك مدى أهمية التحديد الفونولوجي للأصوات اللغوية، وحدّد وظائف كل صوت مع ضبط التحقّقات الفعليّة له، فإنّ جاكبسون قد ذهب إلى أنّ الوظيفة لا تُناط فقط بالصوت اللغوي، بل هي لصيقة بكل المستويات اللغوية، بدءً بأصغر وحدة صوتية، وصولًا إلى أكبر وحدة دلالية، وهذا ما قدم له من خلال طرحه لوظائف الأصوات التي يؤديها كل عنصر عبر دارة تواصلية مُغلقة.

1- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية ، ص92.

2 - المرجع نفسه، ص92

3- سورة البينة، الآية 6.

4- سورة الطارق، الآية 6.

آراء رومان جاكبسون* الفونولوجية

انطلاقا من البعد التواصلي للغة، الذي يستدعي حضور طرفين متخاطبين؛ متكلم ومستمع تتوسطهما الرسالة –الشفرة–، أدرك جاكبسون أنّ وظيفة التواصل التي تنبني أساسا على عاملي الفهم والإفهام والمثير ورد الفعل، لا تقف عند حدود الخطية السطحية التي ترتهن إلى العُرف الاجتماعي للأنظمة اللسانية، وإنّما هي جملة من الوظائف اللغوية التي ترتبط بعوامل متعدّدة تحكم عناصر الدائرة التواصلية.

واستنادًا لهذا الرأي يضع جاكوبسون خطاطة يقابل فيها كل وظيفة لغوية بعنصر من عناصر الاتصال، فربط الوظيفة التعبيرية بالمرسِل، والوظيفة الإفهامية بالمُرسَل إليه، والوظيفة الشعرية للرسالة، إضافة إلى الوظيفة الإفهامية والمرجعية وماوراء اللغة، وهو أنموذج مستوحى في الأصل من أنموذج بوهلر الذي اقتصر على « على ثلاث وظائف، انفعالية وإفهامية ومرجعية، وتناسب القمم الثلاثة لهذا النموذج لمثلث ضمير المتكلم أي المرسل، وضمير المخاطب أي المرسل إليه، وضمير الغائب بأصح تعبير، وانطلاقا من هذا النموذج الثلاثي، أمكننا مسبقا أن نستدل بسهولة، على بعض الوظائف اللسانية الإضافية، في نحو الوظيفة الشعرية» [1]، التي ألزمها جاكوبسون بتصور لساني يقوم على مقتضيات التعاقب والاستبدال، التي تؤدي إلى تشكل الملمح الجمالي للفظة ولفنية اللغة انطلاقا من « الاختلاف النّوعي الذي يفصل اللغة عن الفنون الأخرى، وعن الأنواع الأخرى للسلوكات اللفظية، حيث يتأتى للشعرية الحق في أن تحتل الموقع الأول من بين الدراسات الأدبية»[2]، باعتبار الضوابط اللسانية التي تحكم تمثلها في أنساق الكلم، وهي

*- «ولد يوم 11أكتوبر1896 بموسكو، وتوفي يوم18جويلية1982 بأمريكا، شارك في تأسيس مدرسة موسكو اللسانية1915،1920، عضو بارز في المدرسة النقدية المعروفة بالشكلانية الروسية، وضع الأسس الأولية للدراسة الفونولوجية بدء من مؤتمر لاهاي سنة1928 »، أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص67-68.

1- رومان جاكبسون، القضايا الشعرية، ص30.

2- المصدر نفسه، ص24.

ضوابط يمكن أن تتكشفها من خلال مبادئ التحليل الفونولوجي، التي تنهض على تقفي أثر الوظيفة الشعرية ضمن الدارة التواصلية كاملة.

مخطط الدائرة التواصلية لدى جاكوبسون

السياق (الوظيفة المرجعية)

المرسل(الوظيفة التعبيرية أو الإنفعالية) ← الرسالة (الوظيفة الشعرية) ← المرسل إليه(الوظيفة الإفهامية)

السنن(الوظيفة الانتباهية)

نظام الرموز(الوظيفة الماورائية اللغة)

هيمنة الوظيفة الشعرية

يذهب جاكوبسون عبر هذا التشجير إلى أنَّ التحليل الفونولوجي يجعل من الوظيفة الشعرية قطب الرحى في العملية التواصلية، ويحجز لها مسلكًا مهيمنًا « فتحليل النظم عنده يعود كليًّا إلى كفاءة الشعرية وعليه، يمكن تحديد الشعرية باعتبارها ذلك الفرع من اللسانيات الذي يعالج الوظيفة الشعرية في علاقاتها مع الوظائف الأخرى للغة، ذلك أن الشعرية تهتم بالمعنى الواسع للكلمة، حيث تهيمن هذه الوظيفة على الوظائف الأخرى للغة» [1]، وعليه فإنّ تحديد الوظيفة الشعرية يرتهن إلى تحديد طبيعة العلائق التي تربطها بوظائف اللغة الأخرى.

محوري الاختيار والتأليف

لئن كانت الوظيفة الشعرية هي الوظيفة المهيمنة في اللغة، فإنَّ السؤال الذي ينبغي طرحه هنا، كيف تتم عملية بسط سلطة الوظيفة الشعرية على باقي وظائف اللغة؟

1-ينظر: فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكبسون، ص35.

« وحسب أي معيار لساني نتعرّف، تجريبيّا، على الوظيفة الشّعرية؟، وعلى وجه الخصوص، ما هو العنصر الذي يُعتبر وجودّه ضروريا في كل أثر شعري؟ وللإجابة على هذا السؤال، لا بد أن نذكر بالنمطين الأساسين للتّرتيب المستعملين في السّلوك اللّفظي: الاختيار والتأليف» [1]، والمقصود بالاختيار هي العمليات الانتقائية للفونيمات والمونيمات، حيث يلجأ « المتكلم إلى اختيار بعض العناصر المجردة الموجودة في مخزونه اللغوي» [2] ، كما يتقدم التأليف بوصفه نظما وترتيبا تعاقبي جوهره الانسجام والتنسيق الذي يربط تلك الاختيارات ببعضها بحسب مؤدى ومقتضى الرسالة التواصلية، حيث ينهض ذلك على التنسيق « بين الوحدات المجردة والعناصر المختارة لتكوّن وحدات لسانية معقدة، فالمتكلم يختار إذًا كلماته من الكنز اللغوي المعجمي الخاص باللغة التي يتكلمها ويؤلف بينها في جمل تخضع لنظام هذه اللغة، والجمل بدورها تتلاحم لتكون عبارات»[3]، أي أنَّ المتكلم يقوم بعمليات عقلية ومنطقية تقوم على أُسس الاختيار والتأليف قبل التلفظ، لتمثل بذلك جملة من العلاقات التأسيسية المترابطة يُؤدي بعضها إلى بعض.

العلاقات الاستبدالية والنظمية

يقوم مبدأ الاختيار والتأليف على توظيف عدد محدود من الأصوات اللغوية في كل نظام لساني، لها قدرة التعبير على عدد لا متناهي من المدلولات تتراصف عبر أنساق الكلم، وفق محددات وضوابط تستمد سلطتها من توافقات العرف، التي تحتكم إلى معيارية نحوية وبلاغية، ومن المكنة الإبداعية لكل متكلم، حيث ترتهن إلى العلاقات الاستبدالية والنظمية التي تتم في المستوى الأفقي والعمودي للغة، ونعني بالعلاقات

1- فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكبسون، ص33.

2- المرجع نفسه، ص38

3- المصدر نفسه، ص38

الاستبدالية « بأنّ كل واحدة من الوحدات لغوية يمكن أن تحل محل أيّ واحدة من أخواتها في منطوقة معيّنة، والمثال على ذلك يمكن للفونيمين "ف" و "ر" أن يقعا مكان الفونيم "غ" في مفردة "صغير" (صفير، صرير) »[1]، كما نقصد بالعلاقات النظمية «وهي علاقات التي توجد بين وحدات تنتمي إلى مستوى واحد، وتكون متقاربة ضمن منطوقة معينة أو عبارة معينة أو مفردة معينة، مثال (الأولاد الصغار يفضلون الحلوى)، فالعلاقات بين "صغار" و"أولاد" والعلاقات بين "يفضلون" و"الأولاد الصغار" و"الحلوى" كلها علاقات نظمية تمامًا كما هي العلاقات في "ولد" بين "و"، "ل"، "د" والفتحة، فالعلاقة النظمية إذن تتعلق بالصفة الخطية (الأفقية) للغة، »[2]، حيث تتعالق وظيفة الاستبدال التي تنحو إلى إثراء اللغة وتطويرها، بوظيفة النظم التي تنحو إلى التوافقات التي تحكم علاقات الأصوات الجوارية، التي لا تتعارض مع معيارية الجهاز النحوي والبلاغي الذي يحكمها.

تماثل الأصوات واختلاف المعاني

بمقابل ما ذهب إليه تروبسكوي الذي اعتد مبدأ التعارض الصوتي بين الفونيمات في تحديده للوظيفة التميزية، فإنَّ ما أثاره جاكبسون كان أكثر عمقًا، حيث انتقل إلى الاشتغال على مبدأ التماثل الصوتي للمونيمات في تحديد الوظيفة التميزية، بمعنى أنَّ أي تشابه بين الوحدات الصوتية في متوالية تركيبية معينة، سَيفضي بنا إلى دلالة تعبيرية مغايرة، فتماثل الأصوات لا يؤدي دائما إلى تماثل المعاني، ففي بعض الأحيان يؤدي هذا التماثل إلى اختلاف في المعنى، وعادة ما يرتبط بالقافية « فالعنصران الأساسيان في جمال القافية بالنسبة إلى الذهن، هما تشابه الأصوات أو تماثلها واختلاف المعاني أو تباينها[3]،

1- فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكبسون، ص37.

2- المرجع نفسه، ص37

3- رومان جاكبسون، القضايا الشعرية، ص47.

إذا ما تحركنا بهذا المعطى من الطرح إلى الدراسات اللغوية العربية عند القدامى، فإنّنا نلفى تقاطعًا معرفيًّا جليا بين موضوع تماثل الأصوات واختلاف المعنى، وموضوع اتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون، كما ورد عند ابن جني في قوله: «قد يتّفق لفظ الحروف ويختلف معناها »[1] ، نحو «قول الحمصي: (وتسويف العِدات من السوافى)، فظاهر هذا يكاد لا يشكُّ أكثر الناس أنَّه مجنَّس، وليس هو كذلك، وذلك أن تركيب (تسويف) من (س و ف) وتركيب (السوافى) من(س ف ى)، لكن لما وجد في كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو جرى في بادى السمع مجرى الجنس الواحد» [2]، وفي القول إشارة ضمنية إلى أنَّ التماثل الصوتي للمثيرات السمعيّة لا يعني بالضرورة جناس، حتى ولو اختلفت الدلالة.

علاقة الفواصل بالوقف

تتمة لمفهوم الوظيفة التحديدية التي خصّها تروبسكوي للفونيم، عُني جاكبسون بطبيعة هذه الوظيفة الفونولوجية على مستوى البنى الأكبر لتشمل المونيم وصولا إلى "سينتاغم" أو التركيب، وقد فرق في ذلك بين الفاصلة والوقف الذي يلزم خطية الكلم «فالتطابق الخاطئ بين الفاصلة والوقفة التركيبية، وليس على حدّ الكلمة الإجباري أن يأتلف مع وقفة ما، ولا يتصور حدّها وكأنّه يجب عليه أن يكون قابلا للإدراك بالأذن"[3]، والفواصل في مفهومها العام هي برهات زمنية يأخذها الذهن بين المقطع والمقطع الذي يليه بغاية توجيه الدلالة التي يتقصدها المتكلم، أمّا الوقف في مفهومه العام هو الفصل بين التراكيب نُطقًا، وهو وقف قد يُفضي أيضا إلى وظيفة دلالية فوق مقطعية تسهم في تحديد المسارات الدلالية للتركيب، وقدْ تُعبر عنه علامات الوقف، ومن

1- ابن جني، الخصائص، ج2، ص94

2- المصدر نفسه، ج2، ص47

3- رومان جاكبسون، القضايا الشعرية، ص42

الواضح أنّه يُمكن أن تتفق الفواصل مع الوقف في أحايين كثيرة، إلاَّ أنّ جاكبسون أدرك التطابق الخاطئ بين الفواصل والوقف، وبين حدود الكلمات والوقف، والآية الكريمة توضح لنا حقيقة التطابق الخاطئ للفواصل والوقف، يقول عز وجل: ﴿الم ١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ٢﴾[1]، اتفق الوقف مع الفواصل وكان وقفًا صحيحا، أمّا الوقف في كلمة (ريب فيه)، فإنّ التطابق بين الفاصلة والوقف هنا يوجه مدلول التركيب إلى مسار مغاير تماما.

كما أشار جاكبسون لقضية الوظيفة التحديدية للألفاظ، حيث يُمكن أن لا تُدرك بالأذن، وذلك حين نتلفظ بصيغ تتتابع بأصوات متماثلة أو متجانسة، تُفتقد عبرها القيمة الخلافية للصوت، ولا يوظف الوقف متتابعة من غير وقف، كأنْ نقول: "أن نأخذ"، فتماثل المثيرات السمعية لصوت النون في الوحدتين، يُلغي الوظيفة التحديدية للأصوات التي تظهر في التلفظ.

بين الصوت والمعنى

في ثنايا تطرقه للملمح الفونتطيقيي للصوت اللغوي، لم يقف جاكوبسون عند حدود الإثارة النفسية التي تؤديها الخاصية الأكوسيتكية للصوت في تشكيل الدليل اللساني، وإنّما أعاد التذكير بعلاقة التناسب التي تجمع الصوت بمعناه، وهي إشكالية قديمة أثيرت في أكثر الدراسات اللغوية القديمة، بدءا بأفلاطون الذي سعى إلى إثبات حقيقة وجود علاقة كامنة بين طبيعة الأشياء ومسمياتها. وهي علاقة بينية تجمع الشكل بمضمونه، وهاهنا ينتهي جاكبسون إلى القول: «أنّ كل فصل بين أقسام الدراسة اللغوية ما هو إلاّ تقسيم مصطنع، فنحن لا نستطيع أن ندرس المستوى الشكلي بغض النظر

[1] سورة البقرة الآية 1 و2

عن المستوى الدلالي»[1]، ومن ثمة فقد انبرى جاكوبسون إلى الكشف عن قيمة التعابير اللسانية، التي لا يضعها في بوتقة العلامات الاعتباطية بالمفهوم المطلق للمصطلح، حيث يبقى على ذلك الترابط بين طبيعة التمثيل الصوتي المادي للمنطوق، الذي يسهم حتما حسب تصوره في تعضيد العلاقة بين الصورة السمعية image acoustique والصورة الذهنية le concept وهي علاقة لا يمكن إقصاؤها في تشكيل القيمة التعبيرية للدليل اللساني « فإنّ قيمة التعبير لا تؤخذ بنظر الاعتبارات إجمالا حسب قيمتها الدلالية الخالصة، والمحدّدة بشكل ضيق، أي معناه العام زائد معانيه السياقية الطارئة» [2].

وانطلاقا من هذا المقترب من التصور، يرى جاكبسون أنَّ جملة الأصوات التي تتألف منها اللفظة تأتي محملة بخاصية المحاكاة التي تحيل إلى طبيعة الشيء في الوجود وهي الخاصية التي يسميها « الخاصية المحاكاتية onomatopoeic»[3]، بمعنى محاكاة الصوت لمعناه. وقد سعى إلى التأسيس لهذا الاتجاه البحثي، مؤكدا على ضرورة فصل الخطاب المنطوق على الأشكال الخطابية الأخرى، والوقوف على أغراض الملفوظ الدلالية، حيث يتجلى بوضوح ذلك التناسب بين خاصية الصوت من شدة ورخاوة وحدة وجهارة وهمس، مع جملة من التعابير النفسية والحسية التي تصحب الكلام، وتؤدى بدورها إلى تكامل دلالي للفظ بعيدا عن الاختيارات المعجمية.

وضمن ذات المسعى، يعرض جاكبسون في مؤلفه ست محاضرات في الصوت والمعنى، إلى أنموذج تحليلي لأبيات قصيدة "الغراب The Raven"يسعي من خلاله إلى إبراز ملامح التناسب الذي يجمع الصوت بالمعنى ، حيث يذهب فيها ، أنَّ كل « ما تنطقه هو مضمونها فحسب »[4]، فاللازمة "more" "أبدًا" حيث أنّ تتالي صور [R]

1- فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكبسون، ص30

2- رومان جاكبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص30.

3- المصدر نفسه، ص30

4- رومان جاكبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص29

المكررة في اللازمة جاءت لتستحضر صوت نعيق الغراب، فكانت إلهاما للقصيدة إجمالا[1].

بناء على هذا المعطى الذي يفضي إلى التأسيس للأنوماتوبيا بوصفها مسلكا معرفيًّا وإجرائيًّا قائما، تهيأ له مُكنة تأطير العلاقة القائمة بين التركيب الصوتي للفظة ومؤداها الدلالي، وهو مسلك فونولوجي في ظاهره، أفردت له الدراسة الصوتية العربية التراثية أبوابا عدّة، على غرار ما نلفيه عند ابن جني في باب تشاكل اللفظ مع صوته، وهو باب بالألفاظ التي «يُشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئب[2] عند عارفيه مأموم وذلك إنَّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها وذلك ممَّا نقدره، وأضعاف ما نستشعره » [3]، ويذهب ابن جني في باب التشاكل إلى فرضية تناسب الألفاظ التي تجتمع فيها صفات أصوات معينة من قوة وضعف مع مؤدى مشترك في نحو (قضم، خضم) اللتان تجتمعان في دلالة الأكل والصيغتين (قسم، قصم) اللتان تشتركان في معنى القطع والقص. إضافة إلى المحاكاة التي تشتق من توصيف الصوت الطبيعي للمسمى على نحو المحاكاة الحاصلة بين أصوات لفظة "صرصر"، و لفظة "صرّ" وانتساب الأولى لطائر البازي، وانتساب الثانية لاستطالتها إلى طائر الجندب، فكأنَّ العرب قديما « توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا: صرّ وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرْصرَ » [4].

1- ينظر: المصدر نفسه، ص29

2-**اتْلأَبَّ** الشيءُ **اتْلِئْباباً** :اسْتَقامَ ، وقيل انْتَصَبَ . واتْلأَبَّ الشيءُ والطريقُ : امْتَدّ واسْتَوى ، ومنه قول الأَعرابي يصف فرساً : إِذا انْتَصَبَ **اتْلأَبَّ** . والاسم : التُّلأْبيةُ مثل الطُّمَأْنِينةِ

3- ابن جني، الخصائص، تح: محمَّد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون تاريخ الطبع، ج2، ص155 الملتئب =المستقيم

4- ابن جني، الخصائص، تح: محمَّد علي النجار، ج2، ص152

أندريه مارتنيه* André Martinet

عطفا على ما ذهب إليه تروبسكوي الذي اعتبر الوظيفة التواصلية هي أهم وظيفة تؤديها اللغة، وجاكبسون الذي عدّ الوظيفة الشعرية محورًا لوظائفها، فإنَّ أندريه مارتنيه نلفيه قد ركز على الوظيفة التبليغية بوصفها أساسا لجملة تلك الوظائف، انطلاقا من أنَّ « ما يميز اللغة عن كثير من الأنظمة الأخرى، هو التبليغ»[1]، ويتضح من خلال القول أنَّ أندريه مارتنيه قد أدرك أنَّ اللغة هي وسيلة تواصل يتم من خلالها تبليغ المتكلم ما يتغياه للمستمع، «ففي نهاية المطاف فإنَّ التبليغ أي التفاهم المتبادل هو الجدير بالاعتبار كوظيفة مركزية لهذه الوسيلة التي هي اللسان» [2].

ونستنتج ممّا سبق، أنَّ التوافق الحاصل في الفكر الوظيفي للغة عند تروبسكوي وجاكبسون وأندريه مارتنيه، مَرَده التقاطع الحاصل في منطلقاتهم الفكرية، حيث كانت محاضرات دو سوسير اللسانية بمثابة العتبة الأولى لتأسيس النظرية الفونولوجية، أمّا بؤر الافتراق في فكر رواد مدرسة براغ، مَردها الأصول الابستمولوجية التي بلورت الفكر الفونولوجي للنظرية الوظيفية. فإذا كان تروبسكوي قد تأثر بفلسفة كارل بوهلر، فإنَّ أندريه مارتنيه قد اعتدّ بفلسفة هومبولت، ويُمكن تلمس هذا التجلي من التأثر من خلال موافقته للأفكار الفلسفية التي جاء بها همبولت، نحو قوله: « قال همبولت أنَّ اللسان ليس عملا أي نتاجا، ولكنه نشاط أي طاقة، شيء ما علينا تصوره في انتشاره، أقول ببساطة أكثر، وربما بوضوح أكثر، إنّه ليس نتاجًا متناهيًّا، بل هو نشط، إنَّه حدث»[3]،

*- أندريه مراتنيه: « درس في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، تأثر بالألسني الأمريكي بلومفيلد، يعد مارتنيه من أعلام الفونولوجيا (علم وظائف الأصوات)، وخاصة من الناحية الزمنية التعاقبية، شارك في أعمال "نادي براغ الألسني"» ، ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص270.

1- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الأفاق، ص14

2- المصدر نفسه، ص15.

3- أندري مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، ديسمبر،2009، ص90.

واستنادًا لهذا أدرك أندريه مارتنيه أنَّ عملية تقصي الوظيفة الحقيقية للغة، تقتضي وجود مناهج أخرى إلى جانب المنهجين الوصفي والتاريخي.

طبيعة المنهج لدى أندريه مارتنيه

يرى أندريه مارتنيه أنَّ المنهج الوصفي الآني غير كافي لمعاينة الظاهرة اللغوية، « ويفترض بنا في لحظة معينة أن نعتمد الاستنباط، وذلك انطلاقا من أسس معينة»[1]، ونظرًا لطبيعة العلاقة الوثيقة التي تربط المنهج الاستنباطي بالمنهج الاستقرائي نادى أندريه مارتينيه بتبني المنهجين معًا، ففي مصنفه "وظيفة الألسن وديناميتها"، يعلن قائلا: «ونحن منذ أولينا الألسن الكبرى اهتمامنا، بوجه عام، اعتمدنا الاستقراء منهجا، مُنتقلين من دراسة مجموعة من الوقائع اللغوية في الألسن التي درسناها، إلى تعميم ما استخلصناه عنها، إن نظرية الكليات اللغوية التي تأكدتم من رواجها قد قامت بالضبط على أسس استقرائيّة»[2]، وبهذه المناهج الأربعة تمكن أندريه مارتنيه من استنباط الأحكام المتعلقة بالظاهرة اللغوية؛ وقد أدرك أنَّ حقيقة الوظيفة اللغوية لا تَكتمل معالمها إلَّا من خلال إجراءات تجريبية، ويُستشف ذلك من خلال قوله: «فإنّه علينا أنْ نُؤسس استنباطا على أساس تجريبي، على أساس المعاينة»[3]. ومن هنا، فإنَّ الدراسات اللسانية لدى أندريه مارتينه لم تتكئ على منهج بذاته، وإنّما ارتهنت إلى عدّة مناهج منها الاستنباطي والاستقرائي والتجريبي، والوصفي والتاريخي، حيث تتهيأ كل العدد الإجرائية المنهجية.

الوظيفة التبليغية للغة لدى أندريه مارتنيه

انطلق أندريه مارتيه من حقيقة أنَّ ما يميز الكلية اللغوية عن باقي السلوكات الاجتماعية، وباقي أنظمة التواصل، باختلاف ألسنتها هي عملية التبليغ « فالعربية مثلا

1- المصدر نفسه، ص60.

2- المصدر نفسه، ص59.

3- المصدر نفسه، ص60.

هي قبل كل شيء الوسيلة التي تمكن أهل اللسان العربي من أن تكون لهم علاقات فيما بينهم سنرى أنّ أي لسان يتغيّر بمرور الزمن، وهذا الأمر يحصل أساسا استجابة لحاجيات التبليغ في المجتمع الذي يستعمل اللسان، ويتم ذلك بالوجه الاقتصادي الأمثل»[1]، فالتبليغ هو الجوهر من عملية التكلم وراء استعماله للغة، فهو بذلك يُعبر عن احتياجاته، ويتضح جليا أنَّ الوظيفة التبليغية في تصور أندري مارتينيه التي تتعلق بالمتكلم، تتشاكل على الصعيد الخطي للغة مع الوظيفة الإفهامية لدى جاكبسون التي تتعلق بالمستمع، بوصفه مؤديا لوظيفة الفهم.

الوظيفة التعبيرية لدى أندريه مارتنيه

إنَّ الحديث عن عملية التكلم، لا تقتصر على المثير الفيزيائي الذي يحدث نتيجة صدور الأصوات، فهي عملية داخلية أيضا، يحدثها المتكلم مع الذات، حيث يستعمل اللغة دون الحاجة إلى مستمع، فيُصبح هو المتكلم والمستمع في الوقت نفسه، «فالإنسان غالبا ما يستعمل اللسان للتعبير، أي أنّه يحلل ما يختلج في صدره دون أن يكترث بوجود مستمعين، وإنّه ليجد المناسبة وسيلة ليثبت وجوده تجاه نفسه، وتجاه الآخرين دونما حاجة حقيقية لتبليغ أي شيء»[2]. إذًا، فإنَّ الإنسان دائما بحاجة إلى استعمال اللغة، فإذا استعملها مع غيره فهو يؤدي الوظيفة التبليغية، وإذا وظفها لذاته، فهو يؤدي وظيفة تعبيرية، باعتبار الذات عارفة ومدركة لما تتوخاه من التكلم.

الوظيفة الجمالية للغة

سبق وتحدثنا في مبحثنا السابق عن الوظيفة الشعرية للرسالة التي أثارها جاكبسون، وهي من أهم الوظائف اللغوية في تصوره. في ذات السياق، يتطرق أندريه مارتنيه إلى الوظيفة الجمالية للغة، حيث يُصرح في قوله: « أنّه يمكننا أن نتحدث عن وظيفة جمالية

1- أندريه مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها، ص14.

2- المصدر نفسه، ص15.

للغة يكون من الصعب تحليلها لما لها من تداخل مع وظيفتي التبليغ والتعبير»[1]، ومن الواضح أنّ الوظيفة الجمالية عند أندريه مارتنيه، هي نفسها الوظيفة الشعرية عند جاكبسون، فالمفهوم متطابق، والتباين يكمن فقط في الاصطلاح، ومن هنا، تنحصر وظائف اللغة لدى أندريه مارتينه في التبليغ والتعبير ببعدها الدلالي، وبعدها الأسلوبي والتأثيري من خلال الملمح الجمالي.

التقطيع المزدوج عند أندريه مارتنيه

لئن كان السلوك التلفظي للبشر مبني على أُسس الاختيار والتأليف في رأي جاكبسون، فإنَّ أندريه مارتينه يرى أنَّ الارتهان إلى هذين المبدأين لن يتم إلى وفق آلية خصها الله البشر، من خلال التسلسل الخطي للفونيمات ولمقاطع الكلم –المونيمات– الذي يخضع إلى مبدأ التقطيع المزدوج «وهذا التقطيع يتجلّى في مستويين مختلفين: إنَّ كل الوحدات التي تنجم عن التقطيع الأول هي في الواقع مكوّنة بدورها من وحدات ذات مفاصل من ضرب آخر» [2]، تُمثل هذه الوحدات صور صوتية تحمل معنى معين، وهي المونيمات، وتُجزأ هذه الأخيرة إلى وحدات صوتية صغرى وهي الفونيمات، ويُصبح التقطيع المونيمي هو المستوى الأول، والتقطيع الفونيمي التقطيع الثاني.

التقطيع المونيمي

وهو تقطيع المونيمات إلى وحدات متوالية: «فالتقطيع الأول للغة هو ذلك الذي يقوم على أن كل ظاهرة من ظواهر التجربة البشرية نريد تبليغها أو كل حاجة من حوائجنا نوّد تعريف غيرنا بها تحلل إلى متوالية من الوحدات لكل منها صورة صوتية

1- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص15

2- المصدر نفسه، ص19.

ومعنى»[1]، نحو قولنا: كتب التلميذ الدرس، يتم تقطيعها في المستوى الأول كالآتي: كتب / الـ / تلميذ / الـ / درس، الألف واللام في لفظتي "التلميذ والدرس" تُعتبر وحدات صوتية تقوم بوظيفة التعريف، كما هو الحال في تاء التأنيث، وتاء جمع الإناث نحو "مسلمات"، وغيرها من الوحدات الصوتية التي تحمل وظيفة مستقلة، ولا يتوقف التحليل الفونولوجي لدى أندريه مارتنيه عند هذه الحدود، بل ينتقل من التقطيع المونيمي إلى تقطيع آخر وهو التقطيع الفونيمي.

التقطيع الفونيمي

تخضع المونيمات إلى تقطيع آخر، «فكل واحدة من وحدات هذا التقطيع الأول تمثل مثل ما رأينا معنى وصورة صوتية، وإنّه لا يمكن أن تحلل إلى وحدات متوالية دنيا ذات معنى، مجموعة "رأس" تعني رأس ولا يمكننا أن نضف إلى: را" و "س" معنيين متميزين يكون مجموعهما مساو لـ: "رأس" ولكن الصورة الصوتية قابلة للتحليل إلى متوالية من الوحدات تساهم كل واحدة منها في تمييز رأس مثلا عن وحدات أخرى كـ: فاس وساس وباس وروس وهذا ما نسميه بالتقطيع الثاني للغة»[2]، نحو قولنا: كتب التلميذ الدرس، وتُقطع الجملة إلى وحدات صوتية أخرى في مستوى ثاني، وسنمثل لهذا كالآتي:

«كَ + الفتحة + ت + فتحة + ب + فتحة + ال + ت + كسرة + ل + م + كسرة + ذ + ضمة + ال + د + فتحة + ر + س + الفتحة»، وأي تغيير لوحدة صوتية من هذه الوحدات، تُؤدي إلى تغيير في الدلالة، كأنْ نُغير تاء كتب بحرف السين، فتصبح كَسَبَ، الأمر نفسه في الوظيفة التميزية للفونيمات لدى تروبسكوي، وهذا ما يعتبره

1- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص18.

2- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص19

أندريه مارتنيه نظرية فونولوجية، فالفونولوجيا في رأيه «هي دراسة الوحدات التميزية التي تتقابل، على صعيد الدلالة»[1]، فقد تتقابل الأصوات في صفات معينة، وهو ما يسميه أندريه مارتنيه بالخاصية الصوتية.

الشكل الصفي والخاصية الصوتية

إذا كان تروبسكوي قد تحدث عن الخاصية التميزية للفونيمات، وتحدث جاكبسون عن التماثل الصوتي للفونيمات، فإنَّ أندريه مارتنيه قد أدرك أهمية الشكل الصفي للوحدات الصوتية، «فإنَّ الخاصية الصفية للأقوال تفسّر توالي الكلمات (الوحدات الدالة) والصويتات، في هذه المتواليات تكون لترتيب الصويتات قيمة تمييزية تماما في قيمة اختيار هذا الصويت أو ذاك/ فالدليل " ألم ء–فتحة، م ولام–فتحة، والميم" يحتوي على نفس أصوات الدليل "أمل" ء وفتحة– م فتحة– ل" ولكن دون أن يلتبس به، والوضع يختلف بالنسبة للكلمات»[2]، على حسب رأي جاكبسون فإنّ اللفظتين (ألم وأمل) تُشكلان تماثلاً صوتيًّا، ورغم هذا التماثل إلاّ أنّ اللام في (ألم) لها وظيفة تميزية، واللام لفظة (أمل) اكتسبت وظيفة أخرى، وهي الوظيفة التحديدية، أمّا أندري مارتنيه قد نظر إلى خاصية التشكل الصوتي للوحدات الصوتية، كما تنبه إلى الخاصية التراتبية للأصوات فإنَّ تراتب الوحدات الصوتية له قيمة تميزية، حيث مَيز بين لفظتي (ألم وأمل)، وإنَّ تغير موقع الميم من الوسط في لفظة (أمل)، إلى الرتبة الأخيرة في لفظة (ألم)، تمخض عنه تغيير في الدلالة، وتمييز الوحدتين.

الوظيفة التميزية للظواهر فوق مقطعية

من خلال تعقبه لعمليتي الفهم والإفهام، بقصد التواصل عند الإنسان، ومن خلال تقفيه لأثر الوظائف التي تؤديها الفونيمات والمونيمات في تشكلها الخطي، وقف

1- أندريه مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها، ص107

2- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص21.

مارتينه على طبيعة المظاهر الصوتية الفوق لغوية كالتنغيم والنبر، والوقف، وألم ببُعدها التواصلي في العملية الخطابية والتواصلية « ففي العربية مثلا يغلب أن لا تكون الصيغة الاستفهامية للقول موسومة إلاّ بالارتفاع التنغيمي للصوت في آخر مفردة وهكذا نّميز جيّدا بين الاثبات في: ارتفع ثمن الخبز، والاستفهام في: ارتفع ثمن الخبز؟ وهذا يعني أنّ ارتفاع الصوت في ارتفع ثمن الخبز يقوم بنفس دور (هل ارتفع ثمن الخبز؟)، وهكذا يمكننا أن نقول إن هذا المنحنى التنغيمي دليل كحال "هل"، له مدلول الاستفهام وله دال يدرك: ارتفاع الصوت»[1]، أي أنّ الوظيفة التميزية لا ترتهن إلى التشكل الفونيمي فقط، وإنّما ترتبط كذلك بالبنى التطريزية، التي توجه الدلالة توجهًا صحيحا داخل السياق.

التحقق الدلالي للكلمة داخل السياق

لا يخفى أنّ اللغة تنطوي على ظواهر إفرادية ومورفولوجية، عديدة ومختلفة في نحو الجناس والمشترك اللفظي، والتطابق، والتضاد، وغيرها، يتعالق بعدها الدلالي مع موضعها المتبدل في أنساق اللغة وأسيقتها « فإنّ العنصر اللساني ليس له في الواقع معنى إلا في سياق ومقام معينين. في حد ذاتها لا تحمل الكلمة أو الدليل الأكثر تركيبا إلا افتراضات دلالية لا يتحقق بالفعل إلاّ بعضها فقط في فعل من الكلام محدد» [2]، بمعنى أنّ للكلمة قيمة فِعليّة لا تتحقق في انعزالها عن السياق، بل تتحقق في ارتباطها بباقي الوحدات اللسانية الواقعة معها في نفس السياق، نحو لفظة (يحيا) :« / يـَ ح يـَ ا / لا معنى حقيقي له خارج سياقات مختلفة شكلا (سميته يحي ليحيا) وهذه السياقات هي التي تنشئ قيمته إمّا اسما لشخص، وإمّا للدلالة على حدث غير منقطع» [3]، وقد أشار

1- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص25.

2- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص37.

3- المصدر نفسه، ص37.

تروبسكوي إلى قضية التحقق الفعلي للصوت داخل الكلمة، مقابل ما ذهب إليه أندريه مارتنيه في التحقق الفعلي للكلمة داخل السياق.

وظائف الفونيم

إنّ التوافق الفكري المُتبدي في تصنيف تروبسكوي وأندريه مارتنيه لوظائف الأصوات، لم يظهر فقط في مستواه المنهجي، بل تعالق مع عدّة قضايا فصل فيها أندريه مارتنيه حين حَدد للصوت ثلاث وظائف، تتطابق تمام التطابق مع نظرية الفونيم عند تروبسكوي، والجدول الآتي يُوضح لنا هذا التطابق.

وظائف الأصوات بين تروبسكوي وأندريه مارتنيه

تروبسكوي	أندريه مارتنيه
الوظيفة التميزية	الوظيفة التميزية أو التقابلية
الوظيفة التعبيرية	الوظيفة التعبيرية
الوظيفة التحديدية	الوظيفة التباينية

وسنكتفى هنا فقط بذكر وظائف الأصوات عند أندريه مارتنيه ومقابلتها مع وظائف الأصوات عند تروبسكوي، لأنّه سبق التفصيل في هذا الأمر، في مبحثنا الأول من هذا الفصل.

الكلمات المكتفية والكلمات المضافة

تتقابل الكلمات المكتفية والكلمات المضافة على الصعيد الدلالي، حيث تكتفي بعض المفردات في كل الألسن البشرية بذاتها، وحضورها في تركيب معين لا يشترط موضعا نسقيًّا معينًا، فسواء تصدرت التركيب، أو تذيلته، أو توسطته، فهي تحافظ على ثبوتية دليلها اللساني، عكس بنيات إفرادية أخرى – غير مستقلة – في نحو الكلمات

المضافة فهي غير مكتفية بذاتها دلاليًا، بل تحتاج إلى كلمات أخرى تُثبت دلالتها، فإنَّ « الكلمات المكتفية مثل كلمة: أمس التي تتضمن، ليس فقط الرجوع إلى عنصر مّا من التجربة ولكن تتضمن أيضا علاقة محددة بالعناصر الأخرى للتجربة المراد تبليغها، هذه الكلمات ليست زمانية فقط؛ فكلمة سريعا مثلا هي من نفس الضرب؛ وإنها لا تدل على السرعة فقط ولكنها تدل على السرعة التي بها يجري الحدث المذكور » [1]، والكلمات المكتفية في اللغة العربية مثل أظرفة المكان والزمان، وبعض الصفات نحو سريعًا وبطيئًا، وما ضارعهما، لا يشترط حضورها مكان معين فإنّ «طبيعة علاقة الكلمة المكتفية ببقية القول لا ترتبط بموضعها في ذلك القول هذا لا يتضمن أن موضعها في الجملة يكون بالضرورة عديم الصلة بالمعنى »[2]، أمّا الكلمات المضافة فهي وحدات لسانية تحتاج إلى غيرها لأداء وظيفتها، كأدوات الجر والعطف وأسماء الإشارة، وأدوات التعريف، « فالمضيفات مثل لـ ومع وغير المضيفات مثل: الـ،كتاب، أحمر، التي عامة ما تكون فرديتها الصويتية واضحة المعالم ولو أنَّ قابليتها للانفصال ليست على الدوام ثابتة» [3]، وهي بذلك كلمات مقيدة بالتركيب ولا تُحقق اكتفاءً دلاليا منفصلا.

آراء بلومفيلد* Leonard Bloomfield الفونولوجية:

مقابل التوافق المعرفي والإجرائي الذي وسم لرواد المدرسة الوظيفية، برز تيار آخر أسست لها أفكار الأمريكي "بلومفيلد" رائد أو المدرسة التوزيعية، التي اهتمت بنمط

1- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص101

2- المصدر نفسه، ص101.

3- المصدر نفسه، ص104.

* – السيرة الذاتية والمسيرة العلمية للعالم اللغوي بلومفيلد: « **ألسني أمريكي 1949، 1887، تلقى علومه الجامعية في جامعة هارفرد حيث تخصص في اللغة الألمانية ونال الدكتوراه فيها، درس منذ سنة 1909في جامعة شيكاغون ثم درس الألسنيات العامة، تركزت أبحاثه حول قضايا الألسنية التاريخية، إلاّ أنّه سرعان ما تحول إلى المنحى الألسني البنيوي اهتم باللغات الهندو–أوروبية ولا سيما من حيث وظائف الأصوات وعلم الصرف**»، ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص257.

تشكل البُنى اللغوية في دراساتها اللسانية، حيث أرسى بلومفيلد منطلقات جديدة للسانيات الأمريكية « التي ترتكز مفاهيمها على أسس وصفية بحتة، لا يراعى فيها سوى الجانب السطحي والشكلي»[1]. ومن هنا، نلاحظ أنّ بلومفيلد قد انبرى إلى الكشف عن تلك التمظهرات الشكلية للوحدات الصوتية، وهذا ما جعله يحتكم إلى مبدأ المعاينة السطحية، وبعيدًا عن السياقات الجغرافية والتاريخية للتوجهات اللسانية سواء كانت مدارس لسانية أوروبية، أو أمريكية، فإنّ جوهر الاختلاف لا يكمن في تلك السياقات فقط، بل يمتد إلى أصولها الفلسفية والفكرية، ولاسيما تلك الأصول الأونطولوجية والابستمولوجية.

المنطلقات الفلسفية لفكر بلومفيلد

لما كان الأمر يقتضي ربط النظريات اللسانية بأصولها، كان لا بد من معرفة المعالم الكبرى التي بلورة فكر النظرية التوزيعية. والراجح هنا، أنّ اهتمام بلومفيلد بالشكل يعود إلى تأثره بالفلسفة الوضعية * التي تنتصر إلى الظاهرتية، وتستثني في دراساتها كل ما هو تصوري ذهني، « فقد اعتمد بلومفيلد المبدأ العلمي التجريبي لأنّه كان في مناخ فكري ظهرت فيه الفلسفة الوضعية التي تعني بالظواهر اليقينية وتأبى كل تفكير تجريدي، ولا تقول إلاّ بما هو مرئي، وتجريبي وبالتالي تنفي وتنزع صفة العلمية عما سوى ذلك، وقد كان بلومفيلد من المعجبين بهذا التوجه والداعين إلى تطبيقه في دراسة سلوك الإنسان بما في ذلك اللغة »[2]، بمعنى أنَّ بلومفيلد عُني بشكل الوحدة الصوتية بوصفها شيء ظاهر يُمكن دراسته، وقد دعا « بلومفيلد إلى إبعاد دراسة المعنى من الوصف اللغوي بسبب

1 – شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص34.

* – **الفلسفة الوضعية: "نزعة علمانية نشأت في سياق حملة النقد الموجهة ضد تيار المناظرات الغيبية، والميتافيزيقية، وعرفت برفضها لكل ما ليس له وجود فيزيائي، وكان لهذه المدرسة مبدآن مشهوران هما مبدأ التحقق ومبدأ التخفيض"** ينظر: مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص46.

2– السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008، ص 95.

صعوبة البحث فيه بحثا موضوعيًّا، ومع أنَّ بلومفيلد لم يقلل من شأن دراسة المعنى، أو يدعو إلى عدم دراسته غير أن تعليقاته في هذا الموضوع لم يحملها الكثير من اللسانيين على المحمل الذي كان يقصده» [1]، وهو ما دعت إليه الفلسفة الوضعية، وهذا ما يفسر فكرة تعامل بلومفيلد مع كل ما هو مرئي واستبعاد ما هو تصوري، أو قار في عقولنا.

وإلى جانب تأثر بلومفيلد بالفلسفة الوضعية، نلفيه قد شُدّ إلى الفكر السلوكي حيث « تأثر أيضا بعلماء الاجتماع، غير أنَّ اتصاله بمذهب السلوكيين الأمريكيين كان أعظم العوامل حسما في التأثير على تكوين نظريته العلمية» [2]، اجتماع هذه المعطيات في شخصية بلومفيلد أفرزت مسلكًا فكريًّا جديدًا، أفاد الدرس اللساني الحديث بتصورات علمية متجددة، أفضت إلى استحداث منهج جديد، يعتقد أنّه المنهج الأنسب للدراسة الموضوعية والعلمية للغة.

طبيعة المنهج

من المسلم به، أنّ كل سلوك فكري يتوخى تكشف الحقيقة العلمية، يعتد بالمنهج والإجراء الأنسب الذي يسترشده في بلوغ المعرفه. وهنا، نلفي بلومفيد قد « طور المنهج الوصفي إلى منهج تصنيفي يعتمد على التوزيع الذي قال به وطبقة من جاء بعده من الباحثين» [3]، وجاء اختياره للمنهج التصنيفي تلبية لحتمية استدعتها الضرورة العلمية التي تتماشى ونمط تصنيف وتوزيع الوحدات اللغوية، وبناء على هذين المنهجين استطاع بلومفيلد أن يبتدع طرق حديثة لتحليل البنيات اللسانية تحليلا فونولوجيا.

---

1 – محمّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص68.

2- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 269.

3- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 86.

الإجراء الفونولوجي عند بلومفيلد

إنّ الاحتكام لمبدأ المعاينة السطحية لأشكال الوحدات الصوتية عند بلومفيلد، تمخض عنه استثناء المعنى من الدراسة وكان «من نتائج الاتجاه البولمفيلدي نحو العناية بالبنية، وإبعاد المعنى أن بدأ اللسانيون يميلون إلى الوصف القواعدي لبنية الجملة، فشاع عندهم ما يعرف بتحليل البنية المكونة الطارئة immediate constitnent analysis، الذي تربط فيه المصرفات بعضها ببعض في مشجرات وقد مهد ذلك لظهور التوزيعين distributonalists، الذين أخذ الوصف اللغوي عندهم طابع العناية بالعلاقات التوزيعية بين الصيتات phonemes، في المركبات المتألفة منها وبين المصرفات mophenes في المركبات المتألفة منها »[1]، اتخذت هذه النتائج البحثية في مجال الدراسات اللسانية نظام المشجرات، كسبيل للكشف عن التلازمية المفروضة على الوحدات الصوتية داخل السياق، أو بمعنى آخر تكشف عن العلائق التوزيعية للأصوات والكلمات والجمل التي يفرضها السياق، وقد عبر بلومفيلد عن هذه العلائق بواسطة مشجرات.

نظام المشجرات TREE DAIGRAM لدى بلومفيلد

استند بلومفيلد في تحليله الفونولوجي إلى طريقة مستوحاة من علم الجبر وهي: « الطريقة الشائعة لهذا النوع من التحليل وهي التمثيل بالأقواس، وقد استلهمها بلومفيلد من الجبر»[2]، وللتوضيح أكثر استرشدنا بالمثال الآتي:

(((كتب)) ((الـ)) ((تلميذ))) ((الـ)) ((درس)))، والجدول الآتي يبسط نظام الأقواس أكثر

1 – مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص69.

2 – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، 197.

نسي	الـ	طالب	كتاب	الـ	قواعد
نسي	الطالب		كتاب	القواعد	
نسي الطالب			كتاب القواعد		
نسي الطالب كتاب القواعد					

ومن هنا جاءت فكرة استعمال المشجرات وتُعّد من « أحسن الطرق لتمثيل العلاقة بين المكونات وهي المشجر» [1]، ولتمثيل العلاقة بين الوحدات الصوتية المورفيمية، نستدل بالمثال السابق:

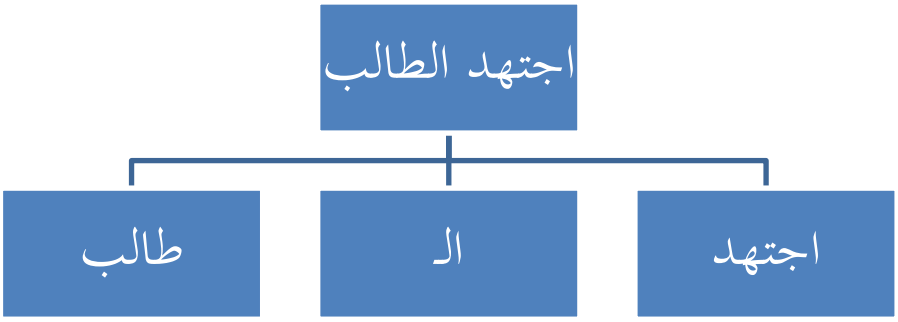

يوضح الشكل طريقة المشجر التي جاء بها بلومفيلد، والملاحظ أنّ طريقة المشجر تتقاطع في تحليلها مع التقطيع المونيمي لأندريه مارتنيه، فإذا كان بلومفيلد قد صنف المونيمات على أساس توزيعي، فإنّ أندريه قد صنفها على أساس وصفي، لكن كيلاهما أدرك مدى أهمية تحليل الوحدات الصوتية التي تحمل معنى معين.

المورفيم* الصفري

تتنوع المورفيمات في رأي بلومفيلد وتتعدد أصنافها، لكنها تتفق في كونها « صيغة لغوية لا تحمل شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى» [2]،

1 – المرجع نفسه، ص197.

*– المورفيم: هو ما يقابل المونيم عند أندريه مارتنيه، وهو ما يقابل أيضا المفردة في اللغة العربية.

2 – محمود حجازي، مدخل الى علم اللغة ، دار قباء، القاهرة، د،ط، ص90

لكن هذه الصيغة اللغوية لا تكون دائما حاضره في السياق، بل يمكن لها في بعض الأحيان أن يُقدر وجودها، وهو ما يسميه بلومفيلد بالمورفيم الصفري، وهذا النوع من المورفيمات لا يستطيع بأي شكل من الأشكال أن يحل محله مورفيم آخر، على غرار باقي المورفيمات الأخرى التي تقبل العملية الإحلالية، وهي أن تحل وحدة مكان الأخرى، وهو بالضبط ما انتهجته المدرسة التوزيعية « وهو التوزيع الذي جرى اختباره باستخدام منهج التوزيع، ويتألف هذا المنهج من محاولة لإحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السياق نفسه، وإذا أمكن لهذا الإحلال أن يتم دون حدوث تغيير أساسي في السياق، فإنّه حينئذ تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئة واحدة، أي أنّ لهما خصائص نحوية واحدة، (مثال ذلك كلمتا برنامج وإنسان فإنّهما تنتميان إلى فئة واحدة، أي فئة الأسماء، حيث إن من الممكن لهما أن يحتلا المكان نفسه في الجملة الآتية: (ذلك ال ...حيب أملي) »[1]،

إنَّ اهتمام التوزيعيون بالاختبارات الإحلالية للوحدات اللغوية شغلهم عن بحثهم في الصفات المميزة للأصوات « إنّهم لم يبحثوا عن السمات المائزة، لأنّ هذا البحث سيؤدي إلى اقتحام مجال الفسيولوجيا النفسانية ممّا يصطدم مع برنامج مدرستهم وبدلا من ذلك استنبط التوزيعيون في حرص مبدأ التحليل يقوم على أساس نظرية التوزيع، ومثلوا له باختبارات الإحلال»[2]. ومن هنا، يتأسس التحليل الفونولوجي لدى بلومفيد على مستويات: « تقوم على تقسيم اللغة إلى مستويات دون الخلط بينها:

- المستوى الفونيمي (يحتوي الوحدات الصوتية).
- المستوى المورفيمي (يتضمن وحدات معجمية مثل: الكلمة أو الصيغة، السابقة واللاحقة، والداخلة والساق والجذر.

1- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 287.

2- ميلكا إفتيس، اتجاهات البحث اللساني، ص288.

- المستوى التركيبي: وهو مستوى يحتوي تراكيب تتجاوز اللفظ أو الكلمة نحو: شبه الجملة والمركب الإضافي »[1]، ويقوم هذا التقسيم على أسس مبدأ التكافؤ بين الوحدات اللغوية، ولم يكن بلومفيلد الباحث اللساني الوحيد الذي اهتم بالخاصية التوزيعية للغة، بل هناك العديد من الباحثين كانت لهم اجتهادات لا بأس بها في نفس المجال، ومن بينهم إدوارد سابير.

آراء نعوم تشومسكي* Noam Chomsky الفونولوجية:

لئن كان الإقرار الذي انتهى إليه بلومفيلد في المدرسة الأمريكية، بأنّ اللغة لها خاصية توزيعية، تستدعي المنهج التصنيفي، فإنّ نتائج هذا الإقرار قد انتهت إلى التغافل عن الجانب العقلي للغة، وأولت الدراسات الوضعية للغة اهتمامًا بالغًا، لكن سرعان ما تنبه بعض علماء اللغة لهذا التصدع، واتجهوا صوب الدراسات العقلية للغة، يتقدمهم نعوم تشومسكي الذي يُعّد « اللساني والفيلسوف الذي أعاد الاعتبار إلى الفلسفة العقلانية» [2]؛ انطلاقا من أنّ العقل مزود بقدرات فطرية تولد مع الطفل وتتطور وتنمو عن طريق احتكاكه بالعالم الخارجي، و « يعّد تشومسكي من العقلانيين من أمثال أفلاطون، وديكارت، وهمبولت، وجوهر الفلسفة العقلانية ينص على أنّنا نولد مزودين بمعرفة قبلية، وأنّنا لا نتعلم شيئا جديدًا، وإنّما نتذكر» [3].

1- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص105.

* - **نعوم تشومسكي**: " ولد عام 1928م، حصل على شهادة الماجستير بأطروحة Morphophonemics of Modern Herew، دراسة مورفولوجية صرفية صوتية للعبرية الحديثة عام 1951 على الآلة الناسخة، وعلى دكتوراه الفلسفة عام 1955 بأطروحةTransformatiOnal Analysis، التحليل التوليدي"، ينظر: برجيته بارتشت، مناهج علم اللغة العام من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص263.

2- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004، ص44.

3- أحمد مومن، المدارس اللسانية النشأة والتطور، ص236.

وإذا كان السلوكيون قد آمنوا بفرضيات علم النفس السلوكي، فإنّ العقلانيون قد سلموا بفكرة أنّ اللسانيات فرع من فروع علم النفس الإدراكي، «وبناء على رأي تشومسكي فإنَّ اللغة في حد ذاتها إنّما هي مفتاح لفهم جزئي للعقل، أو الدماغ البشري، ولذا صرح غير مرة بنظرته إلى اللسانيات على أنّها فرع من علم النفس الإدراكي psychology cognitive »[1]، هذا التباين في الطرح مرده إلى الاختلاف الحاصل في المنطلقات الفلسفية والابستمولوجية لكل من ليونارد بلومفيلد وسابير وتشومسكي.

منطلقات الفكر اللساني لدى تشومسكي

ممّا لا ريب فيه أنَّ المدارس اللسانية نشأت في حضن التراكمات المعرفية، وبراديغم النظريات اللغوية، وتشرب تشومسكي مبادئ أستاذته زليج هاريس، وبلومفيلد، وقدومه لهارفاد عام 1951م "[2]، حيث درس جاكوبسون دفع به للتأثر بفكر جاكوبسون، ولهذا « قد تبنت المدرسة التوليدية التحويلية لمؤسسها نوام تشومسكي مبادئ جاكبسون الفونولوجية» [3]، التي اعتدت بعناصر العملية التواصلية بين المتكلم والمستمع، ولم يبتعد تشومسكي « في ذلك عن بنيوية جاكبسون، فعملية التواصل عند هذا الأخير تتطلب إنسانا ملمّا باللغة التي يتكلمها أو التي يسمعها، ولديه معرفة جيدة بقواعد هذه اللغة بحيث يستطيع أن ينتج عددًا لا متناهيًّا من الجمل، معتمدًا في ذلك على مخزونه اللغوي والنحوي، وبالتالي على معرفته الضمنية باللغة، وهذا ما يقابل مفهوم الكفاية اللغوية عند تشومسكي»[4]، إذًا فالوظيفة الشعرية التي تحدث عنها جاكبسون تتحقق بمدى وجود كفاية لغوية للمتكلم، وبهذا يكون تشومسكي قد تأثر بفكر جاكبسون وطوره، إلى

1- محمّد محمّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص47.

2- برجيته بارتشت، مناهج علم اللغة العام من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، ص263.

3- ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص167-168.

4- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص126.

جانب اطلاعه على تصورات جديدة تستمد شرعيتها من المباحث البيولوجية والنفسية التي تنتصر إلى خاصية العقل والدماغ البشري، وما يميزها من قدرة وملكة فطرية.

ويبدو أنَّ تأملات تشومسكي الفكرية لموضوع اللغة جاءت أيضا نتاجًا لانفتاحه على الدراسات اللغوية عبر الحضارات السالفة، على غرار الفكر العربي القديم، حيث صرح قائلا: « يقول تشومسكي قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة، كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت، وكنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري » [1]، وفي تجلي آخر لتأثره بالطروح الفكرية والسوسيولوجية التي لازمت موضوع اللغة، نجده يعضد لأرائه من خلال ما عرضت إليه أفكار المدرسة الخلدونية، ونستشف ذلك في قوله: « من الملاحظ أنّ المعرفة الضمنية الخاصة باللغة أي الكفاءة اللغوية عند تشومسكي هي نفسها الملكة الأولى عند ابن خلدون، التي نشأ عليها الأشخاص وطبعوا عليها، ثم تشكلت في أذهانهم بواسطة معرفتهم لأصولها وسننها » [2].

وفي ذات الصدد، تقر بعض الدراسات بتأثر تشومسكي بنظرية النظم، حيث « استفاد تشومسكي من التراث اللغوي العربي من خلال نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني فتبنى بعده ثنائيته المحددة في البنيتين: السطحية والعميقة » [3]، وهي ثنائية تنهض على تقابلات الشكل والتعبير، أو الجوهر والظاهر، حيث سعى تشومسكي إلى تبرير مفاصل هذا التقابل المزدوج، اعتمادًا على ما يؤديه حدود المنطق العقلي والمنهج الرياضي الذي

1- مازن الوعر، لقاء مع نعوم تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر ، العدد 06، 1982،ص 72.

2- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص153.

3- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 91.

نهل منه كثيرا وكان له الأثر البالغ في فكره اللغوي، حيث استفاد من معطيات علم الجبر في استنباط قواعد إعادة الكتابة، التي أسست لدعائم نظرية التحويل والتوليد.

طبيعة المنهج

ينطلق تشومسكي من فكرة مفادها أنّ اللغة لها القدرة على التكاثر، بمعنى أنّها قادرة على النمو، كما أنّها تكتسبُ القدرة على التجديد والتحول، وأنّ الإنسان قادر على توليد وتحويل عدد لا متناهي من الكلمات والجمل، تتخذ هذه العملية التحويلية التوليدية «شكلا رياضيًّا، يتجلى من خلال مجموعة من الرموز المتوالية تدعى قواعد إعادة الكتابة »[1]، كما يرى أنّ المنهج الأنسب لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي الآني: «فإنّ نظرة تشومسكي للغة هي نظرة إستاتيكية ساكنة وليست دينامية حيوية » [2]، وهو المنحى الذي يؤكده المستشرق جونز ليونز في قوله، «فإنّ منهج تشومسكي في النحو التوليدي قد تطور بحيث أصبح يقدم وصفا رياضيًّا لبعض الملامح البارزة للغة» [3]، ولم تكن النظرة الإستاتيكية الساكنة للغة في رأي تشومسكي كافية لاحتواء كل المتغيرات التي تطرأ على اللغة، بل تحتاج إلى شرح وتعليل، ولهذا اقترن المنهج الوصفي بالمنهج التحليلي في الدراسات اللسانية التي عُرفت لدى تشومسكي، وقد سار على هذا النحو « متأثرًا بالفكر الديكارتي في أغلب مواقفه، ذلك أنّ منهجه يعتمد دائما على الشرح

1- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، ص42.

2- جون ليتشيه، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني، مر: محمد بدوي، ص 119.

3- جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ط1، 1985، ص 31.

والتعليل، لا إلى الوصف وحده» [1]. ومن هنا، فإنّ أي مسعى ينحو إلى الإلمام بحيثيات ومكنونات اللغة في نظر تشومسكي، يجب أن يكون في إطار تحليلي وصفي.

الإجراء الفونولوجي عند تشومسكي

تُعّد الفونولوجية التوليدية التحويلية جزء من نظرية النحو الكّلي، الذي يسعى إلى إيجاد كليات لسانية. وعكس الفونولوجية البنوية الأولى – فونولوجيا تروبسكوي وجاكوبسون– التي تنطلق من المستوى الفونيمي للغة، فإنَّ « الفونولوجيا التوليدية المعيار تسعى إلى توفير نظام من القواعد يولد أشكالا صوتية انطلاقا من أشكال عميقة ومجردة، ومؤدى ذلك أنّها ترفض المستوى الفونيمي، كما تبلور في الفونولوجيا الكلاسيكية، لأنّه ليس المستوى الصحيح، فهو ليس أكثر تجريدًا» [2]، حيث تنزع الفونولوجيا التوليدية إلى ما يصطلح عليه بالتمثيل العقلي مقابل البنى الفيزيائية والمادية التي يؤديها الصوت، و« يعتبر الأول منهما أكثر تجريدًا بما أن القطع الصوتية في هذا المستوى لم تحدد بعد، في حين يعتبر المستوى الثاني، بالنظر إلى المستوى الأول، ملموسًا، ويُعتبر بالنظر إلى الإنجاز الصوتي مجردًا لأنَّه يغفل العديد من الخاصيات والملامح، وتشتق الأشكال الصوتية السطحية من التمثيلات العميقة المجردة، وذلك بفضل قواعد مرتبة ترتيبًا خطيًّا» [3].

قواعد الترتيب الخطي

أخذًا بنظرية التمثيل الصوتي الوظيفي، فإنَّ الفونولوجيا التوليدية تعتد بإطلاقية خطية التحليل اللغوي، الذي يقوم على الحدود والقطع التي تتوزع على جميع مستويات

1- نعمان بوقرة ، المدارس اللسانية المعاصرة، ص143.

2- هاري فان درهالست ونورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، تر: مبارك حنون، وأحمد العلوي، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط1، 1992، ص7 .

3- هاري فان درهالست ونورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، تر: مبارك حنون، وأحمد العلوي، ، ص7.

التحليل اللغوي، ويتكون « التمثيل الفونولوجي من القطع والحدود المرتبة ترتيبًا خطيًّا، وتمثّل القطع بوصفها مكونة من ملامح فونولوجية قائمة على معايير نطقية على خلاف الملامح المميزة التي وضعها ياكبسون وفانت وهالي (1952) القائمة أساسا على معايير فيزيائية صوتية (أكوستيكية)، ويجدر بالذكر أنَّ الملامح، عند تشومسكي وهالي، نوعان: ملامح فونولوجية ثنائية القيمة، وملامح صوتية غير ثنائية» [1]،

هندسة التمثيلات الفونولوجية

إنَّ المزية التي قدمها تشومسكي للدراسات اللسانية ليست من قَبيل التجديد والتطور، بل هي حتمية كان لا بد منها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة التي اصطدمت بموجة التطورات التكنولوجية، والتي ساعدت تشومسكي في تجاوز الرؤى الفونولوجية الأولى، ليُدرك مدى أهمية التمثيلات الفونولوجية التي « تتألف التمثيلات الفونولوجية، في النظرية المعيار، من ترتيب خطي للقطع والحدود في كل مستوى، فلقد تم تصور القِطَعِ بوصفها طائفة غير مرتبة من الملامح (مع تخصيص الملامح)، وتعتبر الحدود التي تتخلل القطع، بالنظر إلى طبيعتها وموقعها، متوقفة على البنية الصرفية والتركيبية» [2]، وبهذا النموذج التحليلي يمكن تحديد المفاصل الجزئية والكلية للغة في نظر تشومسكي.

وبهذه الرؤية الجامعة لأهم مُخرجات النظرية الفونولوجية، نُختم عرض أبرز التطورات التي شهدتها الدراسات اللغوية بدء بتروبسكوي وصولا إلى آخر ما عرفه الدرس الوظيفي من تراكمات وتطورات بحثية على يد ناعوم تشومسكي، باعتباره مسلكًا علميّا يمكن من خلال تحديد وظائف اللغة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنّ الدرس الفونولوجي حديث الولادة، أو يمكننا نَعته بالطفرة اللغوية التي لم يشهد لها نظير في الدراسات

1- المرجع نفسه، ص7.

2- هاري فان درهالست ونورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، تر:مبارك حنون، وأحمد العلوي، ص10.

اللغوية القديمة، وهو بالضبط ما سيقدمه الفصل الثاني من هذه الدراسة، والتي تدور مسالكه البحثية حول إيجاد ملامح للدرس الفونولوجي في ثنايا الدرس اللغوي العربي القديم.

الفصل الثاني

تجليات مباحث الفونولوجيا في الدراسات الصوتية العربية

تصدير

ينهض الاشتغال في الملمح الإعجازي للقرآن الكريم على تكشف العلائق القائمة بين أشكال الأنساق الخطابية عبر كل مستوياتها اللغوية ومدى تشاكلها مع مؤديات القصد، باعتبار مسالك الدلالة والأساليب التعبيرية الموظفة. وعلى الرغم من التباين والتعدد الإجرائي الذي عرفته الدراسات التي خاضت في ذات المسعى، ومردها دون أدنى ريب هو الاختلاف في الغاية من تقفي أثر الإعجاز، على غرار التباين الذي نلفيه بين ما أفردته المدونات اللغوية التراثية، وبين ما تتطلع إليه اللسانيات الحديثة بخاصة الفونولوجيا وعلوم البلاغة، فإنّ إحداث القطيعة بين هذه المعارف يعّد مجانبة للصواب والتعقل العلمي. فالعلاقة التي يؤديها التدافع والتشافع بين المبحثين تعلن عن ترابط وثيق بين حلقات الدرس اللغوي عبر سيرورته، وتتسم « لحوار متميز بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض رغم انتماء الفكرين إلى حقلين نظريين متباينين» [1]، ومن هنا، فإنّ البحث في التقاطعات الفكرية اللسانية العربية والغربية؛ يستدعي الإلمام بالإبستمولوجية المعرفية والفكرية التي أسست للآراء والطروح اللغوية ومن ثمة الوقوف على المفاصل التي يمكن أن تقبل الإخضاع للمقاربة الحداثية، بخاصة الحقول اللسانية التي شهدت وثبات مهمة لا يمكن التغافل عنها، في نحو الفونيتكا والفونولوجيا .

1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، ص183.

أسس ومنطلقات الفكر اللغوي لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي*:

تجمع الدراسات اللغوية على أنَّ بدايات التفكير اللغوي، بخاصة في مستواها الصوتي، كانت مع صاحب معجم العين "الخليل بن أحمد الفراهيدي". الذي أسس لبواكير الفكر اللغوي الموضوعي، الذي يستمد مشروعيته من سلطة العقل وأحكام العقل، بحكم نزعته العقلية، التي نرقبها من خلال انتماءه إلى الفرق الكلامية وأصحاب الكلام"[1]، حيث كان لمجالسته كبار شيوخ المربد الأثر الجلي والكبير في بناء عبقريته، « فقد فتح عينيه على مجالس الدرس في مسجد البصرة الحافلة بالدارسين وكان ينتقل بين هذه المجالس، ويختلف إلى الشيوخ » كما كان يتنقل بين البوادي والأمصار متأملا في حال المشفوه من لغة العرب عبر سليقتهم، حيث شُدَّ إلى براعة القول، وحسن الأداء وثراء هذه اللغة وتنوعها من مصر إلى آخر، فكان « لمشافهة الأعراب في هذه البوادي تأثيرا خاصًا في الخليل وتخصصه في المباحث اللغوية والنحوية، وإدراك أسرار البناء والتأليف وكشفه الكثير من الغوامض، وتفسيره كثيرًا من الظواهر»[2]، حيث تهيأت للخليل بن أحمد الفراهيدي مُكنة الملاحظة والتأمل ومن ثمة البحث في ظواهر اللغة العربية عبر مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية، إضافة إلى تأثره بالفكر الرياضي، وهو ما نقف عليه في استعماله للمبدأ التوفيقات لحصر عدد التقليبات التي يمكن للصيغ الثلاثية والرباعية والخماسية أن تُحققها.

*- الخليل بن أحمد الفراهيدي: «هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نسبة إلى الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث، وقيل: الفرهودي، نسبة إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم، مواليد 100هـ، وتوفي سنة 185هـ، وقيل سنة 180، وقيل سنة 160 والله أعلم، وفد إلى البصرة وهو يتردد على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر الثقفي و أبي عمرو بن العلاء » ينظر: فخر صالح قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1990، ص19.

1- ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهج دراستها للغة والنحو مجلة إشكالات، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، العدد الأول ديسمبر2012م، ص47.

2- المرجع نفسه، ص32.

منهجية "ميتودولوجية"[1] الفكر اللغوي لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي:

- المنهج الرياضي:

أجمع علماء اللغة المحدثين على حقيقة وجود المنهج الرياضي في فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي: «وقد لاحظ كل معاصرينا أنَّ الأفكار الأساسية التي يبنى عليها التحليل عند الخليل هي رياضية محضة »[2]، وهذا ما استنبط من خلال معجمه "العين" فقد «كان الخليل فكر، وأطال التفكير في صنع كتاب في اللغة يحصر لغة العرب كلها، لا تفلت منه كلمة، ولا يشذ منها لفظ، وهداه عقله الناقد الفاحص إليه، وخطا في ذلك خطوات علمية محكمة وأقام خطته على نظام رياضي دقيق »[3]، واستعماله آلية الجداء الديكارتي لحصر صيغ الثلاثي عبر « مصفوفة ذات مدخلين: بالنسبة للثلاثي: كل الحركات مع السكون أفقيًّا والحركات وحدها عموديًّا »[4]، دليل على صحة انتهاج الخليل المنهج الرياضي، والجدول الآتي يُوضح هذا.

جدول الجداء الديكارتي يحصر كل صيغ الفعل الثلاثي

← ↓	فتحة	ضمة	كسرة	سكون
فتحة	فَعَل	فَعُل	فَعِل	فَعْل
ضمة	فُعَل	فُعُل	فُعِل	فُعْل
كسرة	فِعَل	فِعُل	فِعِل	فِعْل

1- الميتودولوجيا: من اليونانية تحدد مناهج العلوم، والمنهاج العلمي هو جملة من العمليات العقلية، والخطوط العملية، التي يقوم بها العالم من بداية بحثه حتى نهايته من أجل الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها، ينظر: حافيظ إسماعيلي علوي، إبستمولوجيا اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 2.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء2، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007م.ص 46.

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ،كلمة المحقق، ص 15.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 48

وأمّا استعماله لمبدأ التوفيقات فيمكن رده جزما إلى قانون التوفيقات الرياضيّة كما نعرفه اليوم، وذلك لحصر عدد المنطوقات العربية، ومن نتائج هذا التحليل الجبري توصل إلى أنَّ للثنائي 756 كلمة في اللغة العربية، والثلاثي 19656 كلمة، ويحتل الرباعي المرتبة الثالثة من حيث التصنيف حيث بلغ عدد تقليباته 491400 كلمة، أمّا الخماسي فوصلت عدد تقليباته إلى 11793600 مفردة عربية [1]، منها ما كان مستعملا عند العرب، ومنها ما قل استعماله، ومنها ما كان مهملا، ولم يكن من اليسير حصر كل هذه المنطوقات لولا المنهج التجريبي.

المنهج التجريبي:

أدرك الخليل بن أحمد الفراهيدي أنَّ المنطوقات العربية تكون إمّا ثلاثية أو رباعية أو خماسية، ولا تقل عن هذا ولا تزيد، بعدما أزال كل الزوائد التي لا تدخل في تكوين جذر الكلمة، سواء كانت هذه الزوائد سوابق أو لواحق، أو دواخل، وعليه استطاع أن يحصر كل الاحتمالات التي يمكن الحصول عليها من خلال تقليبات تسعة وعشرون حرفًا، وهي الحروف التي تتشكل منها اللغة العربية، ولإجراء ذلك، أبدع طريقة الزمرة الدائرية لإحصائها، «وأقام ولأول مرة في التاريخ أساليب الحساب للحصول على عدد التراكيب بالنسبة إلى الثلاثي والرباعي والخماسي»[2]، وهي طريقة لحساب احتمالات التراكيب الثلاثية والرباعية والخماسية، كأنْ نختار الحروف الثلاثة التالية "ض، ر، ب"، ونضعها داخل دائرة بشرط أن تشتمل هذه الدائرة جميع احتمالات التركيب الثلاثي طردًا وعكسًا وهذا ما اصطلح على تسميته بالزمرة الدائرية (Cyclic Group) [3].

1- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 69.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 47.

3- ينظر : المرجع نفسه، ص 47.

الشكل رقم (01)

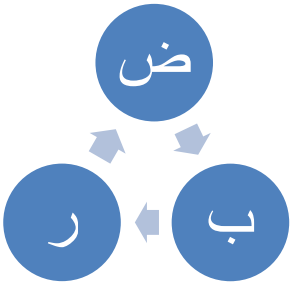

ومن نتائج هذا الإحصاء حصر ست أوجه لاحتمالات اجتماع هذه الحروف الثلاث طردًا وعكسًا، وأثبت في معجمه ما هو مستعمل عند العرب، وما هو مهمل، وما قل استعماله، وهي كالآتي:

1- طردًا: ضرب –ربض– بضر.

2- عكسًا: ضبر – برض – رضب.

المنهج الاستقرائي:

استند الخليل بن أحمد الفراهيدي في تتبعه للنطق العضوي عند الإنسان: « على نظام (العينات)، وهو شكل من أشكال المنهج الاستقرائي synchronic في البحث، ولا شك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أرسى نظريته في ذلاقة بعض الأصوات التي عضدت نتائجها الحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر) بشكل عام وفق هذا المنهج» [1]، وبما أنَّ المنهج الاستقرائي لا يستغنى عن الوصف، فإنّه يظهر هذا الأخير – المنهج الوصفي – جليًّا من خلال وصف الخليل لمخارج الأصوات العربية، ونستدل في ذلك بقول اللّيث على لسان شيخه الخليل: «فالعين والحاء والخاء والغين حلقيّة، لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويّتان، لأنَّ مبدأهما من اللّهاة، والجيم والشّين والضاد شجريّة لأن

1- خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ط1، 1983، ص110.

مبدأها من شجْر الفم أي مفرج الفَم» [1]، ووقف هذا المنوال الوصفي الدقيق، وفق الخليل إلى أن يرسي دون منازع مبادئ الفونتيكا الفيزيولوجية، وأن يؤسس بوعي لمرتكزات علم الأصوات بشكل عام .

ملامح الدرس الفونولوجي عند الخليل من خلال معجمه "العين":

إن المتأمل لمسار الدرس الصوتي عبر التعاقب الفكري والعلمي لمختلف المحاضرات، يدرك دون شك أنّ التطور الذي عرفه هذا الحقل المعرفي جاء نتيجة تراكمات علميّة متعاقبة وتلاقح متواتر، بداء بالتصنيفات الهندية لأصوات اللغة السنسكريتية، وصولا إلى مباحث الخليل الصوتية، التي مثلت سندا قويّا للدراسات اللغوية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا بخاصة في حلقة دي سوسير الفرنسية، وصولا إلى إرهاصات اللسانيات البنوية، وندلل لذلك بالمقاربة الحاصلة بين ما توصل إليه تروبسكوي وجاكوبسون في تناولهما للوظيفة التمييزية للفونيم –الوحدة الصوتية– وبين ما وقف عليه الخليل بن أحمد الفراهيدي حيث أشار إلى أنّ طبيعة الاختلاف الحاصل بين الأصوات تعّد سببا مباشرا في إثارة المدركات السمعيّة، ومن خلال التباين الحاصل في مخارج الأصوات العربية يكتسب كل صوت سمة تُفرقهُ عن باقي الأصوات: «فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتّة في الهاء، وقال مرّة "هههّة" لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيزّ واحد بعضها أرفع من بعض» [2]، وهذا ما كشفه تروبسكوي من خلال تعريفه للصوت وتحديد وظائفه، وهو يَقر بأنَّ الأصوات تتميز بصفات تُكسبها خاصيّة تعريفية، لا تتم هذه الميزة إلاّ في خاصية التعارض مع الأصوات الأخرى، بمعنى «أنَّ الصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم علميًّا تتمثل في كونه يدخل في تعارض فونولوجي

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ج1، ص 52.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ج1، ص57.

واحد على الأقل » [1]، فوصفُ الخليل بن أحمد الفراهيدي للحاء ببحة تُلازمها، وتنعدم في غيرها من الأصوات، ووصفه الهاء بهتّتها، يدل على فرضية أنّ الحاء والهاء حرفان يتشابهان في صفات معينة، ويفترقان في صفة البحة والهتة، وبهذا يُصبح « الفونام عبارة عن مجموعة من الخصائص الفونولوجية المميزة التي تجعله يتعارض مع كل الفونيمات الأخرى » [2]، وبذلك يغدو التصور النظري للفونيم عند تروبسكوي القائم على نظام التعارض الفونولوجي، متوافقًا مع الطرح الفونولوجي –بالتعبير اللساني الحديث– للأصوات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، والقائم على نظام الفوارق الصوتية.

وفي ذات المسلك الوصفي لطبيعة الفوارق بين الوحدات الصوتية، انبرى الخليل إلى التعليل للكثير من الظواهر الصوتية التي كانت تعّد سليقة، أو نتيجة لضرورة نطقية، على غرار ظاهرة الإدغام وهو في أبسط مفاهيمه جمع الحرفين المتشابهين أو المتماثلين المتجاورين، شريطة أنْ يكون أحدهما ساكنا والآخر متحركا، فنلفي الخليل يبرر ذلك قائلا: « اعلم أنّ الراء اقشعرَّ واسبكرّهما راءان أدغمت واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام » [3]، ومن ثمة، ارتكز الخليل في تصنيف مادة معجمه العين على تبيان طبيعة العلاقات الجوارية بين الأصوات اللغوية في توزيعها عبر المدارج والأحياز وضبط قوانين تجاورها وتباعدها، فميز بهذه المقاييس الدخيل عن الأصيل «فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست في كلام العرب لأنّك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاّ وفيها حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر» [4].

1- ينظر: جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، تر: غزاوي، مؤسسة الوحدة، دمشق، د ث، ص40.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 245

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ص49.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص54.

تهيئة النطق:

ترفض اللغة العربية الكلمات التي تبتدأ بساكن، ويستعصي النطق بها؛ ولتسهيل عملية النطق افترض الخليل بن أحمد الفراهيدي طريقة من شأنها اقتصاد الجهد في النطق، حيث أضاف حرف ألف في بداية الكلمات التي تبدأ بساكن: «فالألف التي في اسحَنْكَكَ واقشعَرَّ واسبَكَرَّ ليست من أصل البناء، وإنّما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلا، لتكون الألف عمادًا وسلمًا للّسان إلى حرف البناء، لأنّ اللّسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل »[1]، فوظيفة الألف في هذه المفردات ليست وظيفة تحديدية، لأنّ بداية الكلمة تبتدأُ بحرف ساكن نحو " سْحنكك" و "قْشعّر" و"سبكرَّ"، وإنّما وظيفته تسهيل عملية النطق، ويُعّد مثل هذه الحلول أحد أهم مُخرجات الدرس الفونولوجي لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث جعل للألف وظيفة فونيتيقية، ومن بين مُخرجات الخليل الوظيفية أيضا ما يُعرف بقوانين الإدغام.

الوظيفة التحديدية والتميزية عند الخليل بن أحمد :

اهتم الخليل بوظيفة الأصوت، انطلاقا من ثلاث وظائف هي كالآتي:

- الوظيفة التحديدية:

وهي الوظيفة التي تُحدد بداية الكلمة ونهايتها، و هذا ما يُصرح به الخليل في معجمه "العين":«الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، مثل سعد وعمر، ونحوهما من الأسماء، بدئ بالعين وحشيت الكلمة بالميم، ووقف على الراء» [2]، فالحرف الذي يبتدأ به يُحدد بداية

1- المصدر نفسه، ص49.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1 ، ص49.

الكلمة، والحرف الذي يتم الوقوف عنده يُحدد نهاية الكلمة، وهو ما أقرّته المدرسة الوظيفية الحديثة، وكذا أندريه مارتينه.

الوظيفة التميزية:

وهي الوظيفة التي تُحدد طبيعة الاختلاف الصوتي بين اسمين متماثلين، وقد يُدْرَكُ هذا كتابةً، لكنه يتضح أكثر سماعًا، وهو ما عَبر عنه الخليل بقوله: «و حرف يُحشى به » [1]، وفي هذا إشارة تُوضح مدى إدراك الخليل بن أحمد الفراهيدي لقضية أصول الكلمات؛ وما يطرأ عليها من تغيرات تلحق بها في بداية الكلمة وتسمى السوابق كما نص عليها علماء اللغة المحدثين، وتغيرات أخرى تسمى باللواحق، ويمكن أن تكون تغيرات في بنية الكلمات وهي ما تسمى بالدواخل، هذه التغيرات التي تطرأ على البنية الصوتية من شأنها توليد وتحويل عدد غير متناهي من الصيغ الإفرادية.

التوليد والتحويل لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي:

تنبه الخليل بن أحمد الفراهيدي خلال تأليفه وجمعه للمادة العلمية التي جاءت في معجمه "العين" إلى قضية بالغة الأهمية وهي ضرورة توليد الألفاظ، من خلال تطبيقه لمبدأ التوفيقات لحصر جميع الاحتمالات الممكنة، ليكتشف في الأخير أنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات تتألف من عدد معين من الحروف وهي: « أ، ب، ت، ث، مع ما تكمَّلتْ، به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء» [2]، وهنا، فإنه يمكن مقابلة المقاربة الفنولوجية عند الخليل، التي تركن إلى توزيع الوحدات الفونيطيقية (الملمح الفيزيائي والفيزيلوجي للصوتي) والتوزيع الفونولوجي (الذهني) عند تشومسكي الذي يعّد أساسا في تشكل البنية العميقة للغة، باعتبار اللغة كلية فكرية.

1 - المصدر نفسه، ص49.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص47.

إنَّ المبادئ الصوتية في ملمحها الفونولوجي التي تفتقت من رحم النظرية الخليلية بتعبير الحاج صالح إنّما هي « مقاييس لا تقل موضوعية ومشروعية عن تلك التي يعتمدها إجراء التصنيف المقترح من طرف الفونولوجيا التوليدية، سواء فيما يتعلق بالفصائل الصوتية، أو القواعد التي تتحد بإزائها هذه الفصائل لتحليل الظواهر الصوتية المختلفة » [1]، وهو ما يُوضح حقيقة التوافق الفونولوجي بين علماء اللغة العرب وبين ما وقف عليه المبحث الفونولوجي الغربي الحديث.

- ملامح تجلي المبحث الفونولوجي عند سيبويه *:

تعين المسلك التعليلي للنحو العربي عند سيبويه على طبيعة الإجراء كما المنهج المتبع لديه، من خلال غوصه في التأملات الدقيقة لهيئة الصوت اللغوي الفونيطيقية (الفيزيولوجية والفيزيائية)، ويتجلى ذلك في ما ذهب إليه من تصنيف فيزيائي، حيث فصل في الصفة التمييزية الأساسية التي يأخذها الصوت من همس وجهر انطلاقًا من منع النفس من الجريان وإشباع الاعتماد في موضع حدوث الحرف[2]، كما أفاض في شرحه لمواقع حدوث الحروف عبر الجهاز النطقي، مُدققا ومُفصلا لموضعيّة تشكل الصوت، فأعاد تقسيم الجهاز النطقي إلى ستة عشر مخرج، مخالفا الخليل الذي ارتهن إلى الإجمال والتبسيط، ومُؤدى الاختلاف هنا، هو التباين في الغاية من وصف الحرف، فإذا كانت غاية الخليل من التصنيف هي إعداد صنافة، فإنّ غاية سيبويه توصيف الحرف.

1-مُحَمَّد المدلاوي، مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية، مجلة كلية الآداب وجدة، العدد1، ص53.

*- السيرة الذاتية والمسيرة العلمية لسيبويه هو: «أبو عمرو بن عثمان مولى لبني الحارث بن كعب، لقب منذ طفولته بالكلمة الفارسية(سيبويه)، ...ولد بإحدى قرى شيراز من بلاد فارس تسمى البيضاء، أصيب بمرض في معدته فكان سببًا لوفاته سنة 180 هـ ودفن في شيراز» ينظر: أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه، تر: صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، العدد58، سنة2010، ص3.

2 - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4، ص434.

- أسس ومنطلقات الفكر اللغوي عند سيبويه:

اختلفت آراء علماء اللغة العرب المحدثين في قضية تأثر سيبويه بعلم الكلام وبعلوم أصول الفقه، « وما يذهب إليه بعض الباحثين من تأثر سيبويه بالفكر الأصولي لا يقوى قوة تأثره بالنظر الكلامي في صورته المعتزلية» [1]، حيث دفعت به تلك النزعة المعتزلية إلى الانتصار إلى مبدأ العقل الذي يعتد بالتحليل والتعليل، ومن ثمة نلفيه قد جبل على مناويل علوم الفقه وعلى طرائق البرهنة المستلهمة والمشبعة « بالثقافة الفقهية، خصوصا في كتابه، هو ما نجده فيه من أمثلة يضربها –وهي لاشك قليلة– تؤكد اطلاعه على الفقه ومباحثه » [2]، والشاهد الذي يُمكن الاسترشاد به في هذا المضرب، قوله في باب المنصوبات من الأسماء: «في هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنَّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به: وأما بايعته يدا بيد، فليس فيه إلا النصب، لأنّه لا يحسن أن تقول: بايعته ويد بيد، ولم يرد أن يخبر أنّه بايعه ويده، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا » [3]، حيث قاس قاعدة نحوية تدخل في باب المنصوبات وليست بصفة ولا بمصدر، وهي من صنف المفعولات، على قاعدة أخرى لعلة مشتركة بين المقيس والمقاس عليه، وهذا ما يسمى بالقياس في علم أصول الفقه.

- الأسس المنهجية للفكر اللغوي عند سيبويه:

المنهج التجريبي:

صنف سيبويه الأصوات وِفق تعارضات فونيطقية وأخرى فونولوجية، فهو حينما يتحدث عن الجهر والهمس وكيف أشبع الاعتماد في الجهر، وكيف أُضعف في الهمس؛

1-إدريس مقبول، سيبويه معتزليا، حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ص18.

2- إدريس مقبول، سيبويه معتزليا، حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، ص32

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص391

جاء ذلك اعتمادًا على حس علمي فذ، يستمد مشروعيته من قوة التأمل والملاحظة والوصف، «فقد قام بتصنيف الأصوات على أساس تجريبي بسيط، وهناك كتاب منسوب لسيبويه سجله السيرافي في شرح كتاب سيبويه ويوضح منهج سيبويه في التجريب يتلخص هذا الرأي في أنَّ الأصوات يمكن أنْ تنطق برفع الصوت فقط، الدال والزاي، مثلا لا يمكن نطقها الواضح المتميز بصوت خفيض، فإذا حاول الإنسان نطق الدال بصوت خفيض فإنَّه لا يستطيع نطقها دالا بل هي تاء» [1]، والواضح أنَّ التجريب عند سيبويه قد ألزم بموضوعية التفسير والتحليل، ولم يكتف بالانتهاء إلى الوصف السطحي، والظاهر لهيئة الحروف العربية في حالها المنطوق، ومن ثمة فقد « استطاع أن يميز هذه الأصوات تمييزًا واضحًا وصحيحًا » [2] ، وعلى الرغم من مخالفة البعض من جمهور النحاة في مسائل متعددة من المبحث الصوتي، بخاصة عند ابن جني وابن الحاجب، والمحدثين من بعدهم، « سيبقى بعد هذا كله أنْ نذكر أنّ سيبويه قد قدم للبحث الصوتي اضافة أصيلة جادة ببحث الأصوات »[3]، أثبتت جدارتها وصدارة حضورها في التأسيس لمعالم الدرس الصوتي في محوره التجريبي.

المنهج الوصفي التحليلي:

يصف سيبويه عملية النطق بدقة ملفتة، ولازالت نتائج أبحاثه اللغوية صحيحة؛ ولم يُشكك في صحة «مادّته الصوتية والتي جاءت على ضربين، أولهما ما دونه لوصف النظام الصوتي في اللغة العربية من حيث تحديد الأصوات العربية المنفردة أصلية أو فرعية، مخارجها، صفاتها، وثانيهما لوصف ما يطرأ على هذه الأصوات حال إقترانها » [4]، وهذا

1- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، ص52

2- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 52.

3- المرجع نفسه، ص 52.

4- أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه، ص5.

ما أقرّ به المستشرق الألماني أرتورو شاده، في دراسة له حول الفكر اللغوي عند سيبويه، مشيدًا بطروحه المنهجية الموضوعية التي انبنت على أسس المنوال الوصفي التحليلي.

ونلفي سيبويه، لا يُطلق حكمًا إلاَّ بعد تحليل وجهات نظر شيوخه، وتقليبها، ومن ثمة يأتي على تقديم طرحه وتبيان رأيه الذي يُمثل «خلاصة آراء علماء القرن الثاني للهجرة والتي سجلها بأمانة ودقة، مع بيانها وتحليلها والإضافة عليها مستعينا بذكائه المتوقد، وفطنته المستنيرة » [1].

وعلى الرغم من اعتماد سيبويه مسلك التوصيف المعياري لما هو قائم في حال اللغة، ارتهانا إلى السماع، فإنَّ مسلك التحليل كان يجليه التبرير لمكون كل مستوى وفقا لما يؤديه المستوى الأدنى، حيث كان يبرر للمظهر الإفرادي انطلاقًا من الهيئات الصوتية للملفوظ، كما كان يعلل للقوالب التركيبية انطلاقًا من تشكلات الصيغ الإفرادية « وأغلب الظن أنَّ التداخل الجزئي في عدد مباحث المستويات، كان مرده الاستطراد، وحاجة المستويات اللغوية بعضها إل بعض لأنَّ اللغة عنده دائما وحدة متماسكة يفسر بعضها بعضا » [2]، إلا أنَّ ذلك التداخل لم ينف البتة سمة الترتيب والفصل في كل مسألة عن حدة حين ينزع التعليل إلى تفسير الظاهرة اللغوية ضمن مستواه، فكانت « السمة الغالبة في كتابه الالتزام المنهجي في تقسيم علوم اللغة وحسبه أن يضع النحو وقضاياه في جانب من كتابه، ويضع الصرف وقضاياه في جانب آخر، ويضع الصوت وقضاياه في جانب ثالث»[3].

-ملامح الدرس الفونولوجي عند سيبويه من خلال كتابه "الكتاب":

اعتنى سيبويه بعلم الأصوات عناية فائقة، بحيث صنف الأصوات وِفق تعارضات فونتيطية وأخرى فونولوجية، وهما الجانبان المشرقان في الدراسات الصوتية لسيبويه،

1- المرجع نفسه، ص4.

2 - ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، منشورات قاريونس، ط1، 1996، بنغازي، ليبيا، ص 37.

3- المرجع نفسه، ص37.

والجدير بالإشارة في هذا المقام قضية إدراك سيبويه لمعنى الأصوات، وطرق إنتاجه، فقد قام درسه الصوتي على أُسس تصنيفية؛ منها ما كان وِفق تقابلات مبنية على معايير نطقية، مثل الجهر والهمس، والاستعلاء والاستفال، والتفخيم والترقيق، والشديد والرخو، إلى جانب صفات أخرى تتميز بها بعض الأصوات دون غيرها، كالانحراف الذي يتصف به حرف اللام فقط، والتفشي الذي لازم حرف الشين، والتكرار المتصف به حرف الراء، بالإضافة إلى صفة الغنة في الميم والنون، وصفة الصفير في حرف السين، وقلقلة القاف، وهي صفات انبنت على أسس فونتيقية وأخرى فونولوجية متعارضة.

وظيفة التعارض الفونولوجي للفونيم عند سيبويه:

يعرض سيبويه في ثنايا مباحث الكتاب في باب الإدغام أنموذج تعريفي للحروف العربية، وِفقَ أبنية متعارضة، تتدرج بشكل تنازلي، يسمح بمعرفة الاختلافات الحاصلة بين الحروف، حيث أدرك سيبويه أنَّ الحروف العربية تتقابل على الصعيد النطقي، منها ما هو مجهور وهو: « حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجرى معه، حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجرى الصوت» [1]، وهي: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو، ومنها ما هو مهموس وهو: « حرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفس معه»[2]، وهي بقية الحروف، كما صنف هذه الحروف على أساس الشدة والرخاوة، وعلى أسس فونيطقية من حيث الإطباق والانفتاح وهو انطباق وانفتاح اللسان عند النطق ببعض الحروف، إلى جانب بعض الصفات التي تلازم حروف معينة، كملازمة الغنة لحرفي الميم والنون، وارتباط التفشي بحرف الشين، ولولا هذا التعارض لتداخلت الحروف مع بعضها البعض، ولما استطعنا أن نفرق بينها، « فلولا الإطباق

1 – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4، ص434.

2 – المصدر نفسه، ج4، ص434

لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها غيرها»[1].

ووفق هذا المعطى؛ قَدم سيبويه أنموذجا توصيفيًّا يعرض من خلاله إلى ضبط خاصية الحرف وتحديد وظائفه، بمعنى: « أنَّ الصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم علميًّا تتمثل في كونه يدخل في تعارض فونولوجي واحد على الأقل »[2]، وهو ما أقره تروبسكوي في طرحه الفونولوجي، حيث تطرق للوظيفة التعبيرية للفونيم.

الوظيفة التعبيرية عند سيبويه:

وقف سيبويه عند قضية مهمة في علم الأصوات الوظيفي، وهي الوظيفة التعبيرية للأصوات التي لا تتحقق إلاَّ بالمشافهة، وتتصف بها حروف مُعينة دون غيرها من الحروف، وتُنطق بشكل مغاير عن الأصل كونها تُلحق بتلون وتغير ألفوني معين، حيث جعل منها سيبويه فروعا من الحروف الأصلية، وهي أصوات مختصة بقبائل معينة، أي تحتكم إلى العُرف اللهجي، فأصل الحروف العربية « تسعة وعشرون حرفا، وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشّين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز»[3]، وأمّا عن طبيعتها باعتبارها فرع من الحروف الأصلية، فإنّ هذا يعني أنّها تنوعات صوتية لحرف واحد، معنى هذا، أنّ ألف التفخيم الذي يختص به أهل الحجاز؛ هو تشكل وتفريع صوتي لحرف الألف المتبدل، شأنه شأن النون الخفيفة، وهو ذات المذهب الذي يعلن عنه تروبسكوي حيث يحدده ضمن الوظائف التعبيرية

1 – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4، ص437.

2– جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، تر: غزاوي، مؤسسة الوحدة، دمشق، د ث، ص40.

3 – سيبويه، الكتاب، تح: هارون عبد المجيد، ج4، ص432.

للفونيم، وهي وظائف يؤديها الصوت لحظة النطق به، ولا تتحقق كتابةً، فيعرفها سيبويه في العربية بأن: « تتمّتها اثنين وأربعين جيّدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبيّن إلاّ بالمشافهة» [1]، وقد يتكرر ورود هذه الحروف في اللفظ الواحد؛ فيلجأ المتكلم إلى النطق بها مرتين، ويتكلف الناطق عناء استعمال المخرج بشكل متتالي، ولاقتصاد الجهد ارتكن سيبويه لقانون الدمج، وهو ما سماه بقانون الإدغام، وقد خصص له الجزء الرابع من كتابه.

-وظيفة الإدغام عند سيبويه:

يترتب عن وصف سيبويه للأصوات وِفق نموذج تصنيفي قائم على أسس نطقية ووظيفية في الآن نفسه، عدّة نتائج من أهمها معرفة ما يمكن إدغامه من الحروف فإنّما وصف سيبويه « لحروف المعجم بهذه الصفات للتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، ومالا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تُدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرّك» [2]، ومن الحروف ما يتعذر إدغامه لسبب نطقي، وقد وضح سيبويه قواعد وقوانين الإدغام، وأحسن ما يكون «الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدًا، ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدّته خمسة لا تتوالى حروفها متحرّكة، استثقالا للمتحركات مع هذه العدّة، ولا بدَّ من ساكن، وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَبِطٍ؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف» [3].

-وظيفة الحذف أو الإبدال عند سيبويه:

إنَّ الضرورة النطقية للملفوظ العربي والتي ترتهن إلى السهولة والخفة والاقتصاد، امتثلت إلى أداءات عدّة تنشد من خلالها تذليل تلك التراكيب المورفولوجية التي يولدها

1 - المصدر نفسه، ج4، ص432

2 - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4، ص437

3 - المصدر نفسه، ص438.

الميزان الصرفي، بخاصة حين يتعذر الاعتداد بالإدغام، في نحو ظاهرة الحذف الذي يُستحال إدغام حرفين، «فمن الحروف مالا يدغم في مقاربة ولا يدغم فيه مقاربة كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق، لأنها تستثقل وحدها» [1]، فالحذف هنا يأتي بديلا للإدغام، بالنظر إلى خاصية المخرج، حيث يصعب دمج الحرفين الحلقيين المجانسين، أو المتقاربين، أو المتماثلين، وفي مضرب آخر، قوله «وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ٤﴾[2]، وكانت الثانية أولى بالحذف لأنّها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: "فادَّارَأْتُمْ" و" ازّيّنَتَتْ» [3].

وكما كان الحذف بديلا لاستحالة إدغام حرفين في بعض المواضع، فإنّ للحذف بديل آخر وهو الإبدال بوصفه ظاهرة لغوية من شأنها تسهيل عملية النطق، وقد ورد هذا تحت باب "الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"، ويمكن الاسترشاد بقول سيبويه: « إذا كانت شينٌ في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب، وذلك قولك في التَّسدير: التَّزدير، وفي يسدل ثوبه: يزدل ثوبه، لأنَّها من موضع الزاي وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق، والبيان فيها أحسن؛ لأنّ المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين، والبيان فيهما أكثر» [4].

وإذا كان تروبسكوي قد أدرك مدى أهمية التحديد الفونولوجي للأصوات اللغوية، وحدّد وظائف كل صوت مع ضبط التحققات الفعليّة له، ورأى أنّه يُمكن « لصوتين من

1 – المصدر نفسه، ص438.

2 – سورة القدر، الآية 4.

3 – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4،ص476

4 – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج4، ص489.

اللسان نفسه والإطار نفسه، ويمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر، فهما صوتان اختياريان لفونيم واحد» [1]، فإنّ سيبويه قد تنبه لقضية التحقق الفعلي للحرف، وقد لا تتغير المثيرات السمعية أو تتقارب لحد ما، ولا يؤدي ذلك إلى تغير في الدلالة، كأنْ نقول التّصدير والتزدير التي وردت في المثال السابق، فالسين والزاي هما صوتان اختياريان لفونيم واحد، يمكن إحلال أحدهما موضع الآخر دون تغير المعنى.

ووفق هذا المفهوم، يمكن القول أنّ الدراسات الصوتية عند العرب مرت بثلاث مراحل مهمة، أولها كانت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي والتي تُعّد مرحلة تأسيسية لعلم الأصوات العام، وأمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة الدراسات التي كان رائدها سيبويه والتي وسمت بالتصنيف والتطور، وتأتي بعد ذلك مرحلة النضج مع ابن جني، والتي ارتسمت فيها معالم الدرس الوظيفي للأصوات أو الفونولوجية العربية، وقد جعل منها المستشرق "أنري فليش" العتبة الأكثر اكتمالا للدراسات الصوتية العربية.

– ملامح تجلي المبحث الفونولوجي عند ابن جني:

لقد أفضت التقارير العلمية الحديثة بمصداقية النتائج التحليلية التي أفصحت عنها الدراسات اللغوية العربية القديمة، فما وَصل إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي من أحكام وقوانين، إنّما بُني على أسس حسية إدراكية، أفرزتها الذات الخليلية العالمة بخبايا اللغة العربية، وأثرتها جهود ابن جني، الذي عُرف بعمق تفكيره، وسعة معرفته، وذلك يعود إلى تشعب مآخذه، واختلاف منطلقاته.

–أسس ومنطلقات الفكر اللغوى لابن جني:

الفكر المعتزلي:

أجمع علماء اللغة المحدثين على حقيقة تأثر ابن جني بالفكر الاعتزالي، حيث يُقرون أنَّ «ابن جني معتزليًّا من الطراز الأول، ومعلوم أنَّ المعتزلة هم حملة لواء الحرية الفكرية في

1- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية، ص92.

فكرنا الإسلامي» [1]، ويظهر هذا جليّا من خلال فكره، وهو ما صرح به من خلال كتابه "الخصائص" الذي ورد في مقدمة قوله: « الحمد لله الواحد العدل القديم » [2]، وهي عبارة يعتد بها أهل المعتزلة ولفظة القديم مردها أنَّهم يؤمنون «بأنّ الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلا، فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة، معان قائمة به» [3]، هذا معنى العدل والواحد والقديم، في رأي المعتزلة، أوجه التقارب بين الفكر الإعتزالي، والدرس اللغوي لدى ابن جني، فهو اعتداد هذا الأخير بمبادئ المعتزلة، كالوقوف في المنزلة التي تقع بين المنزلتين

- **المرجع الفقهي –الحنفي–:**

تعددت المذاهب الفقهية واختلفت أفكارها، وكان ابن جني من أشد المعجبين بالفكر الحنفي، وشديد التأثر به فقد كان: «حنفيًا، والأحناف هم أبطال الحرية في الفكر الإسلامي وهم رواد مدرسة الاجتهاد والاستنباط والقياس في الفقه »[4]، فقد اعتد ابن جني بآلية الاستنباط للكثير من الأحكام النحوية والصرفية، والصوتية مبديا تأثره بالمنوال الحنفي.

- **الفكر النحوي:**

تعدّدت الآراء وتباينت في حقيقة الانتماء النحوي لابن جني حيث، « كثر الخلاف حول مذهبه النحوي، وقد عقد الدكتور السامرائي فصلا شافيا في رسالته التي عني فيه بابن جني نحويا؛ وسرد في ذلك الفصل خمسا وخمسين مسألة مستدلا

1- مصطفى السواحلي، ابن جني ناقدا، ص56.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 1.

3- المصدر نفسه، ص44.

4-مصطفى السواحلي، ابن جني ناقدًا، ص59.

على أنّه بصري المذهب، وليس كوفيًّا ولا بغداديًّا» [1]، غير أنه لم يركن إلى التسليم المطلق بكل أرائها ونلفيه يخالفها في مسائل وقضايا عدة،بخاصة النحوية منها.

طبيعة المنهج عند ابن جني:

جعل ابن جني من المنهج العلمي علما قائما بذاته، مبني على أُسس معرفية دقيقة، وانطلاقا من نزعته المعتزلية، أخذ من المنهج الاستنباطي مسلكا إجرائيا لأكثر آراءه اللغوية، ويُعّد ابن جني « من اللغويين البارزين الذين تأثروا بمنهج المتكلمين في تعاملهم مع الظاهرة اللغوية من حيث استنباط العلل والأحكام، فقد استخدم منذ البدء الأدوات الإجرائية التي تركز على إخضاع الظاهرة اللغوية للعملية العقلية، القائمة على الاستدلال والاستنباط، والمقارنة بين الجزئيات لضبط الكليات،وحصر العلل والمعايير [2].

واستكمالا لمتطلبات البحث اللغوي لم يقص ابن جني الاستعانة بمنهجية الوصف في بعض القضايا اللغوية، بخاصة في تناوله لموضوع الدرس الصوتي، « فسار في ذلك وفق ضوابط المنهج الوصفي، إذ عالج الظاهرة اللغوية في وضعها الذي كانت عليه أيامه في معزل عن تطوراتها التاريخية، وهذا المنهج نفسه أحد المناهج المتبعة في دراسة اللغة إلى جانب المناهج الثلاثة الأخرى المقارن والتاريخي والتقابلي»[3]، حيث وصف ابن جني الجهاز النطقي، إلى جانب توضيح الصفات الرئيسية التي تكتسبها الأصوات العربية حين النطق بها، ومن ثمة انتقل إلى تحليل الوظائف التي يؤديها الصوت اللغوي ضمن أنساق اللغة بخاصة ما تعالق منها مع المبحث الدلالي.

1- مصطفى السواحلي، ابن جني ناقدا، ص 60.

2- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات،ط2، 2013، ص173.

3-محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة وما بعدها، ص20.

ملامح الفونولوجيا لدى ابن جني من خلال كتابه الخصائص:

يُعرف ابن جني اللغة على أنَّها: « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1] ، يرسو التعريف على ثلاثة دعائم مصطلحية هامة هي "الصوت"، "التعبير"، و"الأغراض"، بمعنى أنَّ اللغة هي أصوات، وتعني أسبقية المنطوق عن أي تمثيل ترميزي أو إشاري آخر، وهذه الميزة تشترك فيها كل الألسن البشرية، وهذا المفهوم يتقاطع لحد بعيد مع ما يُعرف حاليًا بالنظام اللساني، ولفظة التعبير هي الوسيلة التي يتواصل بها أفراد المجتمع، ويعبرون عن احتياجاتهم، وهي أيضا تُعتبر قاسم مشترك بين اللغات، أمَّا مصطلح "أغراضهم" فهذا قول صريح بأنَّ للغة وظائف، وهي الفكرة النواة التي أسست للفكر الوظيفي لدى مدرسة براغ.

-بين الصوت والمعنى لدى ابن جني:

في ثنايا تعريف ابن جني للغة أدرك مدى ارتباط الأصوات بمعانيها، حيث التفت إلى قضية الخاصية المحاكاتية onomatopoeic للأصوات، وهي محاكاة الصوت لمعناه، وهو بالضبط ما يتطرق إليه رائد الشكلانية الروسية، وصاحب النظرية التواصلية رومان جاكوبسون في مصنفه "ست محاضرات في الصوت والمعنى" في تحليله لقصيدة الغراب التي كانت لازمتها "أبدًا" تستحضر نعيق الغراب، واكتشف مدى تناسب اللازمة وأصواتها مع مدلول القصيدة. وهو ما الرأي ذاته الذي يصرح به ابن جني في قوله أنَّ «الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم قطع قطَع، وكسر وكسَر زادوا في الصوت الزيادة في المعنى و اقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه » [2]، فالصوت تابع للمعنى، والعكس غير صحيح.

1- ابن جني، الخصائص، ص45.

2-ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ص210.

وما من شك أنَّ ابن جني قد أدرك جيدًا مدى ترابط الصوت بمعناه، وقوله يفند صحة هذه الفرضية: «وقالوا صر الجندب فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا صرصر البازي فقطعوه لما هناك من تقطيع صوته»[1]، إذن قطع الصوت وتكريره واستطالته له دلالة تتوازى ومدلول اللفظ في رأي ابن جني، وهذا التصور يتقاطع لحد بعيد مع الفكر الوظيفي الحديث.

إضافة إلى هذا، فإنَّ البحث في محاكاة الصوت للمعنى التي أعلن عنها ابن جني قد ألهمته معرفة محاكاة اللفظ لمدلوله، فمن طريف ما مر به في اللغة العربية «التي لا يكاد يعلم بعدها، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون، إذا مازجتهن الفاء، على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف ونحوهما» [2]، فكلما جاورت الطاء والراء والنون واللام والتاء والدال حرف الفاء سواء وردت قبلهم أم بعدهم، فهي تحاكي حالة الضعف والوهن، وللاستدلال على صحة أو بطلان هذا القول لا بأس أن نرجع إلى معجم لسان العرب لابن منظور ونختار بعض من المفردات التي تكوَّن نسقها من حرف الفاء وجاورها أحد الحروف الستة التي ذكرناها سابقًا، ونرى في دلالة هذه الأنساق.

يقول ابن منظور في شرحه للفظة "تلف": «التَّلَفُ الهَلاَكُ والعَطَبُ في كل شيء» [3]، حرف الفاء في لفظة "تلف" سبقها حرف اللام والتاء، وهما حرفان قد نوه ابن جني من ورودها مع حرف الفاء وحمل دلالة الضعف، فالتّلف هو الهلاك والضعف في كل الأشياء، وعلى سبيل المثال لا الحصر قول ابن منظور في شرحه للفظة "جَذَفَ" وهو: «جدف الطائر يجدف جدوفًا، إذا كان مقصوص الجناحين» [4]، نفس الملاحظة في

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص65

2-المدر نفسه، ج2، ص166.

3- ابن منظور، لسان العرب، ص18.

4- المصدر نفسه، ص23.

المثال الثاني إذ جاور حرف الفاء حرف الدال، والجدف يلجأ إليه الطائر عندما يكون ضعيفًا مقصوص الجناحية.

-وظيفة علاقات التجاور للأصوات:

انطلاقًا من تبنيه النهج الاستناطي، اهتم ابن جني بما تفضيه العلاقات الجوارية للحروف العربية في خطيتها من وظيفة تتعانق مع المظهر الأدائي للمنطوق كما البعد الدلالي، واستدل على صحة فرضيته من كلام العرب، ولاحظ أنّ « هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجهما قبح اجتماعها ولا سيما حروف الحلق»[1]، والعكس صحيح « فإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف"[2]، والرأي نفسه نلفيه عند رائد الوظيفية الغربية "أندري مارتنيه" في تطرقه إلى التغيرات الصوتية والتي «لا تحدث عرضا ولكنها دائما مشروطة، وتحاول اللسانيات التقليدية أن تجد تفسيرا لها في التأثير المتبادل بين الأصوات التي يجاور بعضها بعضا في سلسلة الكلام، وعلى الرغم من أن التأكيد على المستوى السينتاجمي أي على المستوى الذي يعني بتوارد الصوتيمات في سلسلة الكلام يلحق الضرر إلى حد ما بالتكامل الصوتيمي للصوتيمات إلّا أنَّ تأثير التجاور في النظام هو الذي يحظى بالأهمية الكبيرة»[3].

-الوظيفة التعبيرية للصوامت عند ابن جني:

أدرك ابن جني طبيعة الفوارق التميزية التي تتسم بها أصوات اللغة العربية، حيث حدد لكل صوت ميزة تلازمه، ولا تقتصر فقط على الصامت بل اشتملت دراسته الصائت كذلك، فيصف العين والقاف بنصاعة الصوت حين يقول: «فالعين والقاف قد حسنتا الحال لنصاعة العين ولذاذة مستمعها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولاسيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، ج 2، ص814.

2- المصدر نفسه، ص 58.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص268، 269.

التاء، والسين أيضا لانت عن استعلاء الصاد، ورقت عن جهر الزاي، فعذبت وانسلت »[1]، فالنصاعة لا تنسب إلاَّ للعين، والقوة لا تنسب إلاَّ للقاف، والليونة لا تنسب إلاَّ للدال، والصلابة لا تنسب إلاَّ للطاء، والخفوت للتاء، والاستعلاء للصاد. وهي صفات تخرج عن الإطار الفونيطقي عند الخليل وسيبويه، والتي تعتد بالصفة الأساسية والثانوية في موضع الحدوث، وإنما هي صفات يكتسيها الحرف نطقا، ولا يدرك تمايزها إلا في أنساق المنطوق من خلال تتالي وتراتب الأصوات.

-الوظيفة التميزية للصوائت عند ابن جني:

الوظيفة التميزية لم يحصرها ابن جني في باب الصوامت؛ وإنّما شملت باب الحركات والصوائت، وهو ما نعده التفاتة نوعية في الدرس الصوتي العربي القديم، ومن ذلك تفريقه بين لفظتين تماثلت صوامتها؛ واختلفت صوائتها: « ففي لفظتي ذُل،ذِل اختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة» [2]، فالقوة التي احتوتها الضمة لم تحتويها الكسرة، والوظيفة التي أضافتها الضمة للدلالة لم تكن للكسرة ولا للفتحة أن تضفيها على اللفظة، وهو بهذا الطرح الجديد يتقدم بعلمه على ما جاء به الخليل وتلميذه سيبويه.

ولئن كان الخليل قد أبدع في نظام تقليبات أصول الكلمات، وسيبويه قد أدرك حقيقة الفوارق الصوتية، وصنفها على أساس فونيطيقي، فإنّ ابن جني قد استفاد من تقليب الخليل للحروف ومدلول كل صيغة من صيغ التقليب؛ واكتشف أنّ هذه التقليبات تتفق في معنى جامع « فالقاف والواو واللام تدل على الخفوف والحركة والكاف واللام والميم تدل على القوة والشدة» [3]، وههنا، تتجلى لنا ملامح النضج

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص280.

2- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ص18.

3- حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، ص79.

والاكتمال للدرس اللغوي العربي القديم، بعدما كان قد مرَ بمراحل تأسيسية على يد الخليل وتلميذه سيبويه. وهي حقيقة أقر بها معظم علماء اللغة المحدثين، واعتبروا أنَّ ما جاء به ابن جني: « يندرج تحت علم الفونولوجيا إذا أخذنا برأي من يقول أنّه يهتم بدراسة الأصوات في التشكيل» [1]، ولم يقف علم تشكل الأصوات عند هذا الحد، وإنّما واصل سعيه في معرفة حقيقة الظواهر اللغوية، ووظيفتها، ويستمر البحث في التنقيب عن شظايا الدرس الفونولوجي حتى يصل إلى علماء اللغة العرب المحدثين.

-المبحث الفونولوجي عند علماء الصوت المحدثين:

آراء تمام حسان:

لا جدال أن مجمل الطروح اللغوية والقواعد التأسيسية للنظام الصوتي العربي عند القدامى قد استمدت سلطتها من قوالب الاستعمال للغوي العربي، وارتهنت إلى ضوابط الذوق السليم، أمّا ما عُرف حديثا فكان نتاجا للفكر للغوي الحديث الذي تأثر بمسالك البحث في اللسانيات الغربية، وهاهنا، برز مجموعة من الباحثين من سعوا إلى إحداث المقاربة والمقارنة بين القديم والحديث، يتقدمهم تمام حسان؛ الذي وقف على أوليّات تأسيس الفكر اللغوي الحديث، وكان من السباقين في إحداث المنعرج اللساني عند العرب ولولا « طبيعة الزمان وأنّ المعاصرة حجاب لبويع تمام حسان أميرًا ومجددًا للنحو العربي وللدراسات اللغوية الحديثة في عالمنا العربي» [2]، حيث استطاع بفكره المجدد أن يُحدث نقلة مشهود لها في مجال الدراسات اللسانية، وجرى هذا في ظل وجود عدّة معطيات قبلية؛ ومنطلقات ابستمولوجية وأخرى ميتودولوجية، دفعت به إلى تجديد النحو العربي، وتغير جملة من التصورات سادت ردحا من الزمن.

1- ينظر: عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، مجلة التراث العربي، العددان 15و16.أفريل 1984، 1404، ص269.

2- صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات الغربية اللغوية الحديثة net.islamonline.//www:http يوم 2010/1/10، الساعة 10:30.

الأسس والمنطلقات الفكرية لتمام حسان:

المنطلقات الدينية:

وُلد تمام حسان «بقرية الكرنك بمحافظة قنا أقصى صعيد مصر، تربى على القرآن الكريم، والتعليم الأزهري منذ صباه»[1]، تلقيه العلم على يد كبار مشايخ الأزهر؛ وحفظه للقرآن الكريم له دور كبير في بناء الفكر اللغوي لدى تمام حسان، ويظهر هذا من خلال كتبه؛ وتقديمه عدّة دراسات حول القرآن الكريم، وتمسكه بمسألة التأصيل للغة القرآن، ملحا على أنها المصدر والمآل لكل تغير لغوي قد اختلافات السياق وتنوع المناهج، وتعدد مناويل البحث في اللغة في ملمحها الحداثي.

المتكأ الفلسفي:

تُعّد اللغة في رأي تمام حسان أَنْجع وسيلة للتواصل، كما يعتقد أنّ: « اللغة أخطر الظواهر الاجتماعية الإنسانية على الإطلاق وكل تقدم اجتماعي كتب له الكمال إنّما لوجود اللغة » [2]، وهو اعتقاد العديد من الفلاسفة واللسانيين، أمثال دوركايم وجون لوك ورواد الفلسفة التحليلية، حيث أبدى تأثره بهم ، ونستشف ذلك بوضوح بما يبرزه تمام حسان من تقاطع معرفي مع آراء وفلسفة دوركايم.

-المنطلقات اللسانية لدى تمام حسان:

درس تمام حسان بإنجلترا، حيث تشبع بالفكر اللساني الغربي، وتهيأت له مُكنة المقاربة والمقارنة بين الفكرين، وهي غايته المنشودة من دراسته للغة، ونلفيه يصرح بهذا المسعى قائلا: « والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءًا كاشفًا على التراث اللغوي العربي كله، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة » [3]، فنجده يعلن تأثره

1 - صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات الغربية اللغوية الحديثة net.islamonline.//www:http يوم 2010/1/10، الساعة 10:30.

2- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص1.

3- المرجع نفسه، ص20

بالمنهج الوصفي الذي جاء به ديسوسير ويعّده من أهم العدد الإجرائية والمنطلقات الميتودولوجية التي يتوجب إقحامها في الدراسة اللغوية العربية.

أما انتصاره للآراء الفونولوجية التي انبثقت عن مدرسة براغ والشكلانية الروسية، فيجليها تبنيه للفكر الوظيفي شكلا وموضوعا، حيث يعلن مصرحا أنّ: « الإعراب فرع من المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي » [1]، حيث يتبدى لنا من الرأي البعد التوافقي مع ما عرض إليه أندريه مارتنيه من طرح.

وفي ذات المسلك، يبدى تمام حسن اهتماما بالتأصيل للنظرية للنظرية السياقية لفيرث، في المدونة اللغوية العربية، التي أبان عن مفاصل تعالقها مع ى نظرية المقام عند الجرجاني الذي أكد على العوامل التي يحدثها السياق لاستكناه حدود الألفاظ والصيغ تعبيرا وأداء بحسب المناسبة وظاهرة الحال، وبهذا يكون تمام حسان قد زاوج بين الفكر الجرجاني، وفكر فيرث: الذي « تتلمذ على يديه » [2]، واستطاع أن يخرج بنظرية تجمع بين التوجهين، وهي نظرية القرائن.

-طبيعة المنهج لدى تمام حسان:

المنهج الوصفي:

ارتهن تمام حسان إلى محددات وضوابط المنهج الوصفي في توضيحه للعملية النطقيّة عند الإنسان، وتحديد أهم الأعضاء المسؤولة عن هذه العمليّة، فحين: « يتكلم المتكلم نلاحظ أنَّه يقوم بحركات خاصة بفكه الأسفل وشفتيه ولسانه، ونلاحظ كذلك أنَّ أثرًا سمعيًّا يصل إلى آذاننا فنفهم أنَّه مُرتبط بهذه الحركات التي في فم المتكلم » [3]، وهو بذلك يصف لنا العمليّة النطقيَّة، كما يُحدد الأعضاء القائمة بفعل التلفظ، معلنا عن فاعلية المنهج الوصفي في تقصي حقائق المبحث الصوتي، قائلا: «والغاية التي أسعى

1- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص194.

2 - ينظر عباس علي اسوسوة، وقائع مؤتمر العربية من الدرس اللغوي ، اليمن، جامعة تعز، الساعة: 9:00، ص2010.5أفريل24http://.majma.org.jo/majma/index2003

3- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص23.

وراءها بهذا البحث أنْ أُلقي ضوءًا جديدًا كاشفًا على التراث اللغوي العربي كله، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة» [1].

-المنهج التحليلي:

إن الغاية الموضوعية للبحث في للغة الطبيعة، وبخاصة اللغة العربية، تلزم الباحث الاستعانة بأدوات المنهج التحليلي، وذلك للكشف عن كنه الظواهر التي تكتنفها اللغة عبر مختلف مستوياتها: « والمقبول أنَّ الكلمة العربية ذات حروف أصلية ثلاثة، يسمى أولها فاء الكلمة، وثانيها عينها، وثالثها لامها، وفي الأمثلة المتقدمة نجد أنَّ هذه الحروف الثلاثة واضحة في عبد، وعذر، وقهر، ولكننا لا نجد في قال، وباع، وراح، إلاّ حرفين صحيحين، يمكن أن نردهما إلى هذه القاعدة، هما فاء الكلمة ولامها، فأين عين الكلمة؟ وما صحة الدعوى على وجودها فيها؟ إنَّ عين الكلمة إذا لم تظهر في المثال فستظهر في الجدول فإذا أحدنا "قال" مثلا: ووضعناها في جدول توزيعي، وجدنا أنَّ العين تظهر في بعض صيغه »[2]، وههنا، يتجلى لنا التزام تمام بمبادئ التحليل والتعليل لمطاولة حقيقة هذه القاعدة الصرفية التي تُرسخ فكرة الميزان الصرفي الثلاثي.

ونلفيه في مقام آخر، يؤكد على ترجيحه لنجاعة التحليل لفك أغوار اللغة وذلك في قوله «وإذا لم يُصدق القارئ هذا الكلام، فليسمح لي بأن أجرؤ على خلق هذا النص الآتي على مثال اللغة العربية » [3]، ثم يكمل حديثة السياق ذاته إلى أنْ يخرج بنتيجة مفادها «أنَّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي ومن هنا كان قول النحاة صوابًا وكان تطبيقهم خاطئًا» [4].

1 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

2- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص143/142.

3- المرجع نفسه، ص193.

4- المرجع نفسه، ص194.

-المنهج المقارن:

يُجري تمام حسان مقارنة ملفتة بين المقولات العشر وعلم قواعد النحو العربي، كما يُقدم مقارنة جيدة بين علم الأصوات وعلم التجويد، إذ يقول في خاتمة كتابه: « وتم لنا في هذا المنهج أن نعالج مسائل الأصوات، لنقارن بينها وبين علم التجويد » [1]، فلفظة نقارن الواردة في هذا القول توحي بطبيعة المنهج المقارن لدى تمام حسان، ولم تقتص المقارنة على هذا المجال فقط، بل تعدته إلى حدود ملامسة الفكر العربي القديم ومقارنته بالفكر الغربي الحديث؛ وكان من نتائج هذا التلاقح التأسيس لدرس فونولوجي عربي حديث، ينفصل عنهما بمُخرجاته الحديثة.

الدرس الفونولوجي لدى تمام حسان:

-التداخل والتخارج كقيم خلافية لوظائف الأصوات:

يُفرق تمام حسان بين الصوت والحرف، ويجعل هذا الأخير أوسع نطاقا من الصوت، وهو ما يقابل الفونيم عند الغرب، وبعد معرفته لطبيعة الاختلاف بينهما، استطاع أن يُدرك أنّ النظام الصوتي للغة مبني على قيم خلافية تتمايز بها وظائف الأصوات في الكلمات [2]، حيث تتصف هذه الأصوات بسلوكات تتحقق وِفق معايير التداخل والتخارج في موقع معين من الكلمة، ومعنى التداخل: « أن يصح أن يحل أحد الصوتين محل الآخر في اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله» [3]، أمّا التخارج فهي « أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل من اللفظ محل الصوت الآخر ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة» [4]، وهي عمليات استبدالية تُجرى في

1- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص270.

2 -ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص74.

3 - المرجع نفسه، ص75

4 - المرجع نفسه، ص75.

إطار معين من الكلمات، والحرف الذي « يحل محل الآخر يسمى مقابلا استبداليا أو substitution counter، لهذا الحرف الآخر » [1]،

الموقعية عند تمام حسان:

يجعل تمام حسان حيزا مفاهيميًّا أوسع للحرف، فالحرف عنده مجموعة من الأصوات لها سلوكات تكتسبها بحسب ترتيبها في الكلمة، وهو ما يُعرف بعلم دراسة مواقع العلامات، « أو هو دراسة لسلوك الأصوات في الموقع طبقا لما يقتضيه هو سواء أكان هذا الموقع بداية الكلمة، أو وسطها، أو نهايتها وإذا فدراسة الأصوات المفردة المنعزلة انعزالا مصطنعا عن السياق ليست دراسة موقعية، لأنَّ الصوت المفرد المنعزل ليس به مواقع نسبية أو تكون لها علامات » [2]، معنى هذا، أنه لا تُدرس الأصوات إلاّ ضمن موقعها في السياق، وعبر تحديد إطارها المكاني، سواء كان الصوت في بداية الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، فتحكمه بذلك قواعد المجاورة، والمماثلة والمخالفة الصوتية، فإنّ الصوت ضعيف بمفرده، قوي في سياقه حسب رأي تمام حسان، وهذا شأن باقي المستويات اللغوية، وهو ما أدركه أندريه مارتنيه، فإذا كان تمام حسان نظر إلى الفونيمات والمونيمات بحسب مواقعها، فإنّ أندريه مارتنيه قد نادى بضرورة معرفة « موقع المونيمات وانتظامها داخل تركيب وفق ترتيب معين، فاختلاف الموقف يؤدي إلى اختلاف وظيفتها التركيبية» [3]، وهي مسألة مفصلية في الدراسات اللسانية الحديثة، وقد ضمنها تمام حسان في باب دراسته لأُفقية السياق، ورَأسية التحليل الصرفي للكلمات العربية.

1 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص76.

2– المرجع نفسه، ص148.

3– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص106.

التحليل الرأسي للكلمات وأُفقية السياق:

تتم عملية التحليل الفونولوجي عند تمام حسان وفق محورين متعامدين، يدرس المحور الأفقي السياق، ويدرس المحور العمودي مواقع ترتيب الوحدات اللغوية، والتغيرات الشكلية التي يمكن أن تطرأ على الصيغ من خلال توظيفها ضمن السياق، « خذ مثلا صيغة صرفية معينة مثل ضارب، وقاتل موقوفا عليهما بالسكون، وإذا نظرنا إلى هاتين الصيغتين في انعزالهما عن السياق، كما هما الآن، لم نستطع أن نحددهما تحديدا صرفيا دقيقا، فهما تصلحان أسماء فاعل، كما تصلحان فعلى أمر، وإنّما تتحدد كل صيغة أي منهما تحديدا صرفيا بأحد شيئين:

- ورودها في السياق حيث تبدو محددة بعلاقاتها المتشابكة
- ووضعها في توزيع صرفي »[1]، فالسياق إذن يُحدد وظيفة الصيغة الصرفية؛ ويرفع الُبس عن تشاكل الصيغ الأخرى معه، وهذا من شأنه فك بعض المشاكل التي تواجه حوسبة اللغة، فالحاسوب لا يستطيع تفرقة صيغة قاتل التي تعني فعل الأمر، وصيغة قاتل التي تعني اسم الفاعل، وهاهنا يرتبط المعنى المعجمي للكلمة بالمعنى الوظيفي لها داخل السياق.

-الإعراب بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي:

أثار تمام حسان عدّة قضايا لغوية سادت ردحا من الزمن، بغرض التعرض لها بالتعليل والتعليل من منظور ينهل من روافد الدرس اللساني الحديث، فكان من الأوائل الذين طاولوا غاية تحديد النحو العربي القديم، فبعدما كان الاعتقاد بأنّ الإعراب هو فرع من المعنى المعجمي، ذهب تمام حسان إلى أنّ الإعراب فرع من المعنى الوظيفي، واللبس الذي رده إلى علماء اللغة القدامى، يقع في مستواها الإجرائي لا في مستواه النظري: « فقد كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنّهم طبقوا كلمة

1- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص191

المعنى تطبيقا معيبا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا والدلالي حينا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي » [1]، يُدلل على صحة فرضيته بمثال يسوق فيه نصًا يماثل اللغة العربية فيجعل اللفظة الأولى على صيغة الفعل الماضي، والثانية على صيغة الفاعل والثالثة على وزن المفعوليّة وهكذا، لكن هذه الصيغ لا تحمل من الدلالة شيئا، ولا تندرج تحت المعجم العربي؛ ولا تمد بأية صلة للغة العربية، لكن في الوقت نفسه، نجد أن هذه المفردات تؤدي وظيفة أولها فعلية، والثانية فاعليّة، والثالثة مفعوليّة، فيصبح الإعراب بذلك، «فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمى، ولا المعنى الدلالي، ومن هنا كان قول النحاة صوابا، وكان تطبيقهم خاطئا » [2]، فالإعراب في نظره لا يرتبط بالمعجم، ولا بدلالة الألفاظ بل بوظيفة الكلمات التي تحدَّد من خلال رتبة الوحدات المعجمية في السياق، وقد استرشد تمام حسان بنص ينعدم فيه المعنى الدلالي، ويقوم فيه المعنى الوظيفي فيقول: « حنكف المستعصُ بسقاحته في الكمظ فعنّد التّران تعنيذًا خسيلا فلما اصطقفّ التران وتحنكف شقله المستعصِّ بحشله فانحكز سُحيلاً سُحَيْلاً حتى خزب» [3] ، وكأنّه يقول بأنّ حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبقساحته جار ومجرور متعلقة بالفعل، وهو التحديد الوظيفي للكلمات داخل السياق، دون اللجوء إلى معناها المعجمي، وقد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى المعجمي الواحد.

تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد:

تعد فكرة المعنى الوظيفي حجر الأساس الذي انبنى عليه الدرس اللساني لدى تمام حسان، حيث يرى أنّ المبنى المعجمي للكلمات العربية يُمكن له أن ينطوي على عدّة معاني وظيفية، يُحددها السياق، بحيث « إنّ المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية

1- المرجع نفسه، ص193

2- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص194

3 - المرجع نفسه، ص193

هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لان يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية »[1] ، فما معنى القرائن؟ وماهي أقسامها؟

نظرية القرائن:

ظاهرة القرائن هي ظاهرة « ترجع في أساسها إلى أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر، هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد»[2]، وهي نظرية تُعنى بالعلاقات السياقية يُطلق عليها مصطلح القرائن وتتفرع إلى نوعين؛ قرائن لفظية وأخرى معنوية، تُساهم في توضيح المعاني، وتُعد هذه النظرية بمثابة ناصية التطور والنضج الفكري لنظرية النظم التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني.

ومستصفى القول أن تمام حسان وقف عند العديد من القضايا التي تبدت له أنها تحتاج إلى توضيح وتصحيح، كما قدم عدّة تبريرات وتحليلات سعى من خلالها أن ينضد للعلاقة المنطقية والموضوعية بين معيارية التأسيس اللغوي عند القدامى، و بين ما تفضيه آليات البحث اللساني الغربي من طرائق بحثية متجددة.

المبحث الفونولوجي عند عبد الرحمن الحاج صالح:

بعد ظهور نظرية القرائن عند تمام حسان التي تُعّد وثبة نوعية في مجال التحليل العلمي للغة العربية من منظور يسعى إلى إحداث مقاربة حقيقية بين التأصيل اللغوي في التراث العربي وبين روافد المبحث اللساني الغربي الحديث ، ظهرت النظرية الخليلية لدى عبد الرحمن الحاج صالح، حيث جسدت هذه النظرية المظهر الحقيقي لمؤدى التلاقح العلمي بين ما هو عربي قديم، وما هو غربي حديث في حقل الدراسات اللسانية، ويتجه

1 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

2 – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص193-194

عبد الرحمن الحاج صالح نحو التأصيل للتراث العربي، مؤكدا على مشروعية نتائج التقعيد اللغوي التراثي، وأسبقيته، مخالفا تمام حسان الذي يبدي تحفظه في جملة من المسائل اللغوية عند القدامى، وبهذا تهيأت لعبد الرحمن الحاج صالح مُكنة التأسيس لمنحى حداثي برؤية متجددة ، منطلقا فيه من تصورات وفرضيات ذات ملمح حداثي.

أسس ومنطلقات الفكر اللساني لدى عبد الرحمن الحاج صالح

انطلقت تصورات عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية من فرضيات تأسست مفاهيمها وِفق دعائم الفكر الفلسفي، ومعطيات الدرس اللغوي العربي القديم، وكذا مستخلصات الفكر اللساني الحديث، حيث يظهر تأثره بالفلسفة من خلال مقاربته لفلسفة ديكارت بالفكر الخليلي، فيُرجع العملية التي « تجعل الفاء والعين واللام أحوالاً بحسب ما تقتضيه الحركات والسكون، واعتبارات أخرى هي في الحقيقة، ما يسمى الآن جداءًا ديكارتيًّا لأنَّه نتيجة لضرب مجموعة في مجموعة» [1]، وقدم في كتابه "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" جدول يُوضح فيه درجة التقارب الفكري بين الخليل وديكارت، نتلمس من خلال هذه المقاربة شدة تأثر عبد الرحمن الحاج صالح بفلسفة ديكارت التي تنهض على الجدلية الرياضية.

وأمّا تأثره بفكر الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه فقد بدأت بواكره وهو طالب في الجامعة الأزهرية في كلية اللغة العربية [2]، ونستشف ذلك من قوله: « وقارنت بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل وما قرأته وكنت أقرؤه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وبين ما يقوله المتأخرون من النحاة بل لاحظت فرقا كبيرا لا في النزعة العقلية

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص72.

2- المرجع نفسه، ج2، ص72.

ولا في مناهج التحليل وفي الاتجاه العلمي فقط بل في كل شيء ذكروه » [1]،وقد أُعجب عبد الرحمن الحاج صالح بفكر الرمّاني أيضا، حيث تبنى فكرة "قسمة المواقع" التي جاء بها الرماني، وأعاد صياغة المصطلح فأصبحت تسمى "بالموضع" عنده، حين يقول «أو كما يقول عنها الرماني قسمة المواقع » [2]، وبهذا الزحم المعرفي المتنوع استطاع عبد الرحمن أن يبعث التراث الخليلي.

-طبيعة المنهج لدى عبد الرحمن الحاج صالح:

طبعت الدراسة اللسانية لدى عبد الرحمن الحاج صالح عدّة مناهج، وأبرزها المنهج الرياضي، ويظهر ذلك جليّا من خلال صياغته للبنى التركيبية صياغة رياضية، حيث «يمكن أن تصاغ هذه الوحدة التركيبية المجردة هكذا: [(ع م1) لا تساوي م2] لا تساوي خ[4]، العين هي العامل والسهم يدل على وجوب تقديم العامل على معموله الأول وهما يكوّنان بذلك ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزوج المرتب، ثم يأتي المعمول الثاني وقد لا يكون وجود له، ثم قد يضاف إلى هذه المجموعة مخصص واحد أو أكثر » [3]، وهي قوانين تُعنى بضبط الظواهر الصوتية داخل السياق، ولضبطها وتحديد مخارجها اتكأ على المنهج الوصفي في توصيفه للعملية النطقية عند الإنسان، وكذا من خلال تقديمه حلول من شأنها رفع الغبن عند النطق بالأصوات المتقاربة المخرج أو الصفة، كالنطق بالساكنين معا، حيث لا يلتقي ساكنين «وهذا يقتضيه أيضا ما قلناه من أن الساكن يحدث بحصول حبس فإذا حصل هذا في الحرف السابق امتنع الخروج منه إلى الحرف الساكن الموالي، وهناك حالات كما هو معروف تتغير فيها حالة الساكن الأول، فإذا كان حرف مد فبإشباع مده يصير كأنَّه متحرك»[4] ، وقد تأتى هذا المعطى

1- مقال عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة العربية والأدب الجزائر1996، العدد 10، ص89.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص11.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 51.

4- المرجع نفسه، ص186.

من الطرح من جملة الأفكار اللسانية الغربية التي تشربها عبد الرحمن الحاج صالح، من خلال دراساته للدرس اللساني الحديث، والدرس العربي القديم، والتي دفعت به أيضا إلى إتباع المنهج المقارن.

إنّ المعطيات العربية والغربية التي تخمرت في فكر عبد الرحمن الحاج صالح وجهت آراءه اللسانية نحو المقارنة بين الاتجاهين، وهو ما يصرح به من خلال قوله: « ويجدر بنا بهذا الصدد أن ندلي برأينا فيما يقوله اللغويين العرب المحدثون وغير اللغويين وما يقومون به من أبحاث حول التراث العلمي اللغوي العربي وسنربط ذلك بالأصول والمبادئ المنهجية التي يجب أن يخضع لها كل باحث نزيه » [1]، وذات المنوال يتبناه عبد الرحمن الحاج صالح في تقديمه للدرس اللساني ، حيث وقف على تلك « الفوارق الجوهرية التي يفترق فيها النحو العربي عن البنيوية» [2]، وانتهى إلى فكرة محورية تعترف بأصالة النحو العربي واستقلاليته، وإقراره هذا لم يمنعه من تعقبه لبعض المغالطات اللغوية عند العرب والغرب مبديا تحفظا شديدا تجاهها.

-الإجرائية الفونولوجية عند عبد الرحمن الحاج صالح :

أشار عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته اللسانية الحديثة إلى عدّة وظائف للغة ، عدا كونها وسيلة تواصل، فلا يمكن: «أن تحصر كل الوظائف في وظيفة التبليغ إذ قد تصلح لأشياء كثيرة غير التبليغ، وذلك كالتحليل للواقع (منها اللغة نفسها)، والتأثير على المخاطب، وحمله على فعل معين، وما يتعلق بالمونولوج، وما يحدث من كلام النفس، وغير ذلك كثير» [3]، هذه الوظائف المتعددة تعّد بمثابة أداءات نطقية تختلف باختلاف الأسيقة، حيث يتوسل المتكلم وظيفة التأثير في المخاطب في سياق الإقناع

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص12.
2- المرجع نفسه، ص24.
3- المرجع نفسه، ج2، ص32.

مثلا، كما يحتاج المخاطِب إلى الوظيفة التعبيرية ليتلفظ بأنساقه التعبيرية، وكذا الخطابات الداخلية التي يؤديها المتكلم مع ذاته.

-أنواع التقابلات الفونولوجية:

انطلاقا من الضبط الذي حددته مدرسة براغ لوظائف الفونيمات الذي تُجسده التقابلات الفونولوجية ، يجمل أنواعها عبد الرحمن الحاج صالح في الآتي:

1- التقابل المانع: يقوم على وجود صفة مميزة في طرف وعدم وجودها في الطرف الآخر

2- التقابل المتدرج: يقوم على الزيادة والنقصان في الصفة نفسها وذلك مثل المصوتات فهناك تقابل بالزيادة في الانفتاح في العربية

3- التقابل المنفصل: هو الذي ليس لطرف فيه فضل على طرف الآخر، فالفوارق فيه تكاد تكون متعادلة، لهذا سميّ منفصلا لأنّه يستقل عن جميع المتقابلات وذلك كـ p بالنسبة إلى T أو F، وبالنسبة إلى K في الإنجليزية والفرنسية [1]، ومقصد القول أنّ الفونيمات تتقابل على صعيد الدلالة، كما يُمكن لها أن تلغى كل هذه المتقابلات، وهو ما يسميه عبد الرحمن الحاج صالح بالفونيم الجامع.

الفونيم الجامع Archiphoneme:

على الرغم من التفريع والتعدد الذي يسم للتقابلات الفونولوجية ، إلاّ أنّنا نلفي إضمارها في بعض اللغات وقد « تؤدي جميع الحروف المتقابلة بعد زوال التمايز بحسب الموقع في داخل الكلمة، فالتقابل بين السين والشين في الألمانية يلغى دائما إذا وقعا قبل حرف صامت إلا أنَّ الفونيم الجامع الناتج من هذا الإلغاء يؤدي شينا في بداية الكلمة

1 - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص248

مثل Stadt (شتاد) ويؤدي سينا في وسط الكلمة مثل Last (لاست)» [1]، وهو فونيم ينتج إثر زوال كل التقابلات الفونولوجية، ويمكن لهذا الفونيم الجامع أن يُغير الهوية السمعية الصوتية للفونيمات الأصلية، ويظهر ذلك جليّا من خلال الكتابة الصوتية، نحو لفظة Stadt (شتاد).

-الكتابة الصوتية ووظيفتها التميزية للأصوات:

إنَّ الكتابة في مفهومها العام أثر، يقابل به الملفوظ والأداء النطقي. ومن هنا، فإن الكتابة الصوتية تُمكن الباحث اللغوي « من كتابة مختلف وجوه الأداء العربي وجميع الاختلافات الصوتية التي تحدث في هذا الأداء (مهما دقت ولطفت) ممّا هو شائع في الاستعمال، كما ترد على ألسنة الناطقين وبقطع النظر عن وظيفتها التمييزية، والغاية هنا هي الدراسة الصوتية المحضة ليس إلاّ، فهذه هي الكتابة الصوتية (وهي خاصة عندنا بالظواهر الشائعة» [2]، وتتم الكتابة الصوتية في رأي عبد الرحمن الحاج صالح وِفق محورين متعامدين هما : المحور الأفقي والذي يُمثل خطية الكتابة الصوتية لمختلف الأداءات النطقية، والمحور العمودي الذي يهتم بتحديد مواضع الوحدات الصوتية، ثم الكلمات في السياق، ويُعتبر هذا بمثابة التقطيع المزدوج لدى عبد الرحمن الحاج صالح.

-التقطيع المزدوج لدى عبد الرحمن الحاج صالح:

تَحدث عبد الرحمن الحاج صالح عن قضية التقطيع المزدوج لدى "أندريه مارتنيه"، حيث اعتمد هذا الأخير المحور الاستبدالي في استبدال جزء بآخر، وفي ذات المسعى أشار عبد الرحمن الحاج صالح إلى ملاحظة هامة اعتبرها من قبيل تصحيح المغالطات التي وقع فيها أندريه، يقول عبد الرحمن: «والجدير بالملاحظة أنَّ مارتينيه يحصر نظام اللغة كله كسائر الوظيفيين في المحور الاستبدالي وحده لأنَّ المحور التركيبي الأفقي هو مجرد تسلسل

1 - المرجع نفسه، ص251.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص424.

للكلام المحسوس عنده وإن كان ضروريًّا لمعرفة التباين الأفقي فهو ثانوي عنده إذ جوهر النظام التمايزي ينتج من استبدال عنصر بعنصر آخر مقابل له وهذا أكبر غلط ارتكبه الوظيفيون» [1]، ومرد ذلك إلى طبيعة اللغة العربية التي يتجاوز نحوها المسطرة التقعيدية والمعيارية لنظام اللغة، ويرتد إلى غايات.

-الفرق بين جرس الحرف وصرف الحرف:

تحدث عبد الرحمن الحاج صالح عن الوحدات الصوتية، والتي تتألف من صوامت وصوائت، مشيرا إلى أنه ينبغي « التميز بين جرس الحرف وهو ما يدرك منه بالسمع وهذا يخص الصوت في حد ذاته وهو هوية الحرف الصوتية السمعية، وبين صرف الحرف وقد فسّره بالحركة وهو يخص إحداث الحرف والخروج منه إلى حرف آخر » [2]. ومن هنا، أدرك عبد الرحمن الحاج صالح أنّ للحركة دوران مهمان وهما: «تمكين الناطق من لإحداث الحرف أولا، وتمكينه ثانيا من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر » [3]، فتصبح الحركة هنا هي أساس تصريف الحروف، وتُصبح الحروف سمة للهوية السمعية الصوتية.

وركحا على ذات المأخذ، يُؤكد عبد الرحمن الحاج صالح أنّ العرب قديما فهموا جيدا الفرق الحاصل بين جرس الحروف، وصرفها، حين اعتبروا الحركة القصيرة بضع من الحركات الحرف "/أ/،/و/،/ي/"، حيث الألف مقابل لفتحتين، منوها برأي ابن سينا في هذا المأخذ، قائلا: « إنّ لابن سينا تحديدا فونولوجيا محضا سبق به أهل الفونولوجية بقرون» [4].

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 255.

2 - المرجع نفسه، ج1، ص180.

3 - المرجع نفسه، ج1، ص180

4 - المرجع نفسه، ج1، ص178.

-قواعد التلفظ لدى عبد الرحمن الحاج صالح:

يتفق علماء اللغة في فكرة أنّ لكل لغة قواعد وقوانين تحكمها، وقد قدم المتقدمون منهم والمتأخرون عدّة ضوابط، وعلى هذا الأساس قدم عبد الرحمن الحاج صالح ثلاث قواعد تحكم عملية التلفظ في اللغة العربية، وهي كالآتي:

1- لا يمكن أن ينطق بحرف ساكن وحده وبالتالي لا يمكن الابتداء بساكن

2- لا يلتقي ساكنان

3- الحركة كحرف أي كمصوت لا استقلال لها [1]، وعلى شاكلة ضبط التلفظ في اللغة العربي، حاول عبد الرحمن الحاج صالح تصحيح القراءات التي كانت شائعة في فترة القرنين الثاني و الثالث ؟

أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات

لما كان علم القراءات يهتم بالجانب النطقي للغة، الذي هو فرع من علم الفونتيقا، فإنّ علم القراءات يندرج أيضا تحت علم الفونولوجيا ويعّد مبحث من مباحثها، وقد قدم عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا تطبيقيا يبدى من خلاله منوالا إجرائيا يتطرق إلى سبل التقديم للقراءات من مأخذ يستثمر في معطيات الدراسة الصوتية الحديثة، بغرض « النظر في هذا الذي وضعوه من المقاييس من حيث قيمته العلمية ونجاعته في التمييز بين الصحيح وغيره من القراءات، والنظر بالتالي في أهم المفاهيم التي بنيت عليها هذه الأصول وذلك مثل مفهوم "قراءة العامة" عند هؤلاء العلماء في القرن الثاني والثالث"[2]، ويأتي هذا ضمن ما يشهده حقل القراءات القرآنية من تضارب في الرأي من الكثير من المسائل الخلافية، حيث يجعل عبد رحمن صالح من الفونولوجيا بديلا حداثيا يمكن أن يفصل في العديد من مواطن الاختلاف وأوجه التبيان القائم

1 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص178

2 - المرجع نفسه ، ص202.

الفصل الثالث

المقاربة الفونولوجية للظواهر الإعجازية في الخطاب القرآني

تصدير

التفت علماء اللغة العرب قديما إلى الكثير من المسائل والقضايا الصوتية ذات البعد الوظيفي في منطوق اللغة العربية، ولاسيما قضية تجاور الأصوات وتقاربها، حيث قننوا لائتلاف الأصوات صفةً ومخرجًا وبحثوا في جملة العلائق القائمة بينها، ونلفى ابن جني في كتابه "الخصائص يصرح":« اعلم أنَّ هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذَا تقارب الحرفان في مخرجهما قبح اجتماعها ولا سيما حروف الحلق»[1]، معنى ذلك، أنَّ ظاهرة التجاور تخضع لتأثيرات التقارب والتباعد بين الأصوات صفةً ومخرجًا، فالحُسن في الكلمة مرهون بمدى تباعد أصواتها وبالأخص حروف الحلق كأنْ نقول (الهعخع)، فقد قُبح سماعها بسبب قرب مخارج أصواتها، وهي كلمة عربية فصيحة، استعملها العرب قديما، وقد يَمسُ هذا التجاور الحركات أو ما يسمى حاليا بالصوائت، حيث لها دور كبير في بناء التوازن النطقي للكلمات، كما يمس الصوامت، حيث تتجاور الصوامت تجاورا يضمن لها الفصاحة.

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، ج 2، ص814.

المبحث الأول

التجاور الصوتي للصوامت في البنية الصوتية:

أشار الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" لمجموعة من الضوابط التي تضمن للفظة فصاحتها «فإنَّ من شروط فصاحة الكلمة أنْ يكون تأليفها من أصوات متباعدة»[1]، فالفصاحة هنا، ترتبط ارتباطا وثيقًا بتباعد مخارج الأصوات وصفاتها، الأمر نفسه دعا إليه ابن دريد حين قال: «واعلم أنَّ أحسن الأبنية عندهم أنْ يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة»[2]، فرعاية تقارب وتباعد الأصوات تُعتبر من بواعث ومقومات الفصاحة* التي تضمن للفظة سهولة نطقها وحسن سماعها.

ومؤدى ذلك، أنَّ الحروف إذا ما تقاربت مخارجها ثقل لسان الناطق بها، وانزعجت أذن السامع لها، وهو ما نستشفه في قول ابن دريد: « واعلم أنَّ الحروف إذَا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذَا تباعدت، لأنَّك إذَا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم، ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا واحدًا وحركات مختلفة »[3]، هذا التجاور المحمود للأصوات لا شك أنّه يضمن التوازن النطقي في السلسلة الكلامية، «ففي المتلائم حسن الكلام في السمع، وسهولته في اللفظ، وتقبل المعنى له في النفس، لما يرد عليها في حسن الصورة وطريق الدلالة »[4]، ويتمخض عن هذا التوافق الصوتي ثلاث نتائج هي:

1- ابن سنان الخفاجي الحلي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402، 1982، ص 54.

2- ابن دريد، الجمهرة، تح: رمزي منير بعليكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987، ص11.

*- نعني **بالفصاحة** هنا السلامة اللغوية، وهذا ما قال به عبد الرحمن الحاج صالح حين قسم الفصاحة إلى قسمين منه ما يهتم بالفصاحة التي ترادف معنى البلاغة، والفصاحة التي تعني السلامة اللغوية أي حسن تركيب البنية اللغوية، تجد هذا في كتاب الخطاب والتخاطب لعبد الرحمن الحاج صالح، ص10.

3- ابن دريد، الجمهرة، تح: رمزي منير بعليكي، ص9.

4- علي بن عيسى الرمّاني، النكت في إعجاز القرآن، تح وتعليق: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، القاهرة، دار المعارف، ط4، د.ت ص96.

- اقتصاد في النطق؛ فكلما كانت الأصوات متباعدة كانت الكلفة في النطق أقل.
- حسنٌ في السمع
- تقبل المعنى في النفس.

عطفًا على ما ذُكر، يضيف الرمّاني مفهوما آخرا للتجاور وهو الملاءمة « فالسبب في التلاؤم تعديل الحروف في التأليف، فكلما كان أعدل كان أشد تلاؤما »[1]، ولكي يتحقق مبدأ الملائمة في تجاور الأصوات يجب أن نهتم بمكونات البنية الصوتية ومراعاة تباعد أصواتها، ولعل هذا القول يجمل كل ما سلف ذكره فيما يتعلق بحسن المجاورة الصوتية، ثم إنّ اجتماع هذه الأسباب حتما سيؤدي إلى اتصاف الكلام بحسن النظم وقمّة البيان «ولكي يتَّصف الكلام بالبيان لابدَّ أنْ يجمعَ وجوهَ الحُسْنِ وأسبابَه وطُرُقَه، من سلامة النَّظم وحسنه وبهجته، وحسن موقعه في السمع، وسهولة اللسان، ووقوعه في النفس موقع القبول؛ بحيثُ يكونُ له من الوقع في القلوب والتمكن في النفوس ما يذهل ويبهج، ويقلق ويؤنس، ويطمع ويؤيس، ويضحك ويبكى، ويحزن ويفرح، ويسكن ويزعج، ويشجى ويطرب وله مسالك في النفوس لطيفة ومداخل إلى القلوب دقيقة »[2]، معنى هذا أنّ التجاور الصوتي يخضع لضوابط وقوانين تضمن فصاحة وملائمة البنية الصوتية، وأي خرق لهذه القواعد حتما سيتمخض عنه فساد الفصاحة وفقدان الملائمة.

أمّا التلاؤم الذي تحدث عنه الرمّاني فيجيء على ثلاثة أضرب « فالحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإمّا رُفض البتة، وإمّا قلّ استعماله »[3]، الأول كقولنا : "كتب" فحسن

1-المصدر نفسه،ص96.

2- الباقلاني، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر ، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1997، ص 419.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص.816.

تجاور أصواتها أدى إلى استحسان سماعها، وأمّا الثاني نحو قولنا مدَّ، شدَّ، وما ضارع ذلك، وأمّا الثالث نحو "الهعخع".

ما تطرق إليه ابن جني يتشاكل لحد بعيد مع ما جاء به الرمّاني حين يقول: «التأليف على ثلاثة أضرب: متنافر»[1]، وهو ما يقابل تأليف المتجاورة، أي تقارب المخارج والصفات، ويُعّد في نظرهما أدنى مراتب الفصاحة، «ومتلائم في الطبقة الوسطى»[2]، ويدخل تحته ما تضاعفت حروفه كما نحو: مدّ، شدّ، عدّ، «ومتلائم في الطبقة العليا»[3]، وهو ما تآلف من حروف تباعدت إمَّا صفاتها أو مخارجها، «ثم قال والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر:

رُمْتَّنِي وسِترُ اللهُ بَيْنِي وبَينَهَـا عَشِيَّةَ آرَامِ الكُنَّاسِ رَمِيـــمُ

أَلاَّ رُبَّ يَوْمٍ لَوْ رَمَتْنِي رَمَيْتُهَا وَلَكِنَ عَهْدِي بِالنِّضَالِ قَديمُ

وقال: والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كلّه، وذلك بين لمن تأمله، والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى »[4]، بمعنى أنّ الملائمة الصوتية التي تتكئ على ضوابط تباعد الأصوات، وهي المتلائم في الطبقة العليا، والمتلائم في الدرجة الوسطى، والمتلائم الأدنى.

يتفق جمع من جمهور النحاة، يتقدمهم الرمّاني وابن جني والخفاجي والباقلاني في فكرة أنّ فصاحة الكلمة مرهونة بمدى تباعد الأصوات في البنية الصوتية، وهذا الرأي لا بد من تمحيصه والتريث في الأخذ به. بخاصة حينما نقف على بعض الآراء التي تقف موقفا مغايرا إزاء هذا الرأي، على غرار ما يذهب إليه ابن الأثير في قوله:«وقد ورد من

1-ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص99.

2-المصدر نفسه، ص99.

3- المصدر نفسه، ص 99.

4- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص99.

المتباعد المخارج شيء قبيح أيضا، ولو كان التباعد سببا للحسن لما كان سببا للقبح، إذ هما ضدّان لا يجتمعان»[1]،مبررا رأيه بجملة من الشواهد من مما جاء في كلام العرب، « من ذلك أنّه يقال "مَلَعَ" إذا عدا، فالميم من الشّفة، والعين من حروف الحلق، والّلام من وسط اللسان، وكلّ ذلك متباعد، ومع هذا فإنّ هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السّليم، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة، وهاهنا نكتة غريبة، وهو أنّا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت "علم" وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها وما ندري كيف صار القبح حسنا؟ لأنّه لم يتغير من مخارجها شيء، وذاك أنّ اللام لم تزل وسطا، والميم والعين يكتنفانها من جانبيها، ولو كان مخارج الحروف معتبرا في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في "ملع" و"علم" » [2]، وعبر هذا التباين من الرأي، يتبدى أنا مسألة تباعد وتقارب الحروف في مخرجها لا تقف عند حدود الآراء الانطباعية وإنما تتجه صوب مطلب الكشف عن العوامل الأكوستيكية المحددة لحقيقة الظاهرة وطبيعتها، بخاصة حينما ندرك أن ظاهرة تباعد الأصوات صفةً ومخرجًا عامل ضروري في تشكيل البنية الصوتية بناءً يؤثر في ترسيم ملمح الفصاحة على المنطوق.

التجاور الصوتي للصوائت في البنية الصوتية:

لتجاور الصوائت في البنية الصوتية ضوابط تحكم النظام السمعي لهذه البنيات، تؤديها حالات الإنحدار والصعود في هيئات النطق بالصوائت، يقول ابن جني في هذا الصدد: «فعلى اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه » [3]،

1-ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة القاهرة، مصر، القسم الأول، ط1، ص174.

2- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص174.

3-ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص65.

فكلما نطقنا الفتحة وصعدنا نطلب الضم، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الكسر نقف على كلفة في النطق، وثقل في التلفظ يستشعره الناطق كما المستمع.

وههنا، يشير ابن جني في وصفه لتمثل الحركات موقعا ونطقا: «إنَّ الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة، وتصعّدت تطلب صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها الياء والواو، فجاز أن تشمها شيئا من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدم إلى صدر الفم، والنفوذ بين الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يُتكلَّف البتة »[1]، وانطلاقا مما جاء في توصيفه التراتبي لمخارج الصوائت يتحدد مقدار التكلف في الانحدار والصعود في طلب هذه الصوائت الذي يتمخض عنه اجتزاء في كم الحركة في نحو إشمام حركة لحركة أخرى، أو رومها، أو اختلاسها.

وفي السياق نفسه يُقدم سيبويه حالات تعذر نطق الصوائت الذي يُضر بطبيعة التجاور المنتظم والمتناسق للبنية الصوتية: « فهناك حالان لا يمكن أن تنطقا، وهما وقوع الضمة أو الكسرة قبل الألف، أي الضمة والألف والكسرة والألف فلو أردت تصغير شاعر اضطررت إلى ضم الشين للتصغير، وصار النطق كما يلي: شُايْعرُ وهذا متعذر مستحيل، ولا بد حينئذ من قلب الألف واوًا تجانس الضمة، فتقول: شُويْعر...ولو أردت أن تجمع مفتاح لاضطررت أن تجعل الجمع على مفاعيل أي لا بد من كسر التاء قبل الألف، فتكون صورة النطق: مَفَاْتِاْح وهذا متعذر أيضا، ولابد من قلب الألف ياء تجانس الكسرة مفاتيح»[2]، فالواضح أن سيبويه يعرض عبر جملة الشواهد إلى حالات

1- المصدر نفسه، ج1، ص53-54.

2-ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص23

التغير في الصيغ التي تلز الناطق إلى اعتمادها في أبنية الكلم تفاديا للثقل الذي تحدثه هيئات التجاور للحركات في الكثير من مواضع الكلم.

ومن جانب آخر، نجد أنّ علماء اللغة المحدثين قد اهتموا بظاهرة التباعد والتقارب للأصوات لا من حيث بعدها النطقي، وإنما من حيث العلاقات التي تحدثها وضعيات التجاور والتباعد ضمن الخطية الصوتية مع المعنى وسياق الكلم، على نحو ما ذهب إليه عبد القادر عبد الجليل في قوله أن: «اللغة مجموعة من الأصوات المتناسقة، والمنتظمة في تراكيب لغويّة، يحمل كلّ تركيب منها، خصائص ودلالات مرتبطة في سيّاقات لغويّة، وفق تنّوعات صوتيّة منتظمة»[1]، حيث يؤكد على أن الاهتمام يجب أن يتجه صوت التأمل في علاقة الصوت ببقية الأصوات الأخرى داخل البنية الصوتية الواحدة، وعلاقة الصوت بمعناه، وملائمة الصوت للدلالة.

وههنا، يتبدى لنا وجه التوافق مع ما أثارته اللسانيات الوظيفية من طرح، ونقف على ذلك فيما أشار إليه "أندريه مارتنيه" مصرحا: «إنَّ وجهًا إئتلافيًّا لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون وليد المصادفة، ينبغي تفسيره ولو جزئيًّا بالرجوع إلى السياق الصوتي، فإذا كان الصويت الإسباني /d/يتحقق كصويت حبسي بعد /n/ فلأنَّ الأداء الفمي للصويت /n/ يقتضي حفزًا ولأنَّه من الأيسر وأقل كلفة المحافظة على ذلك الحفز من أجل ال /d/ التالي له»[2]، وبهذا قد استشرف أندري مارتنيه تلك العلائق التجاورية التي تحكم البنية الصوتية، وأنها تمثلت نتيجة توافقات فيزيولوجية وفيزيائية يتخيرها الناطق طوعا من أجل بلوغ ناصية النطق السلس والأقل كلفة.

1- عبد القادر عبد الجليل ، علم اللسانيات الحديثة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1422، 2002، ص 346.

2- أندري مارتينيه، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الآفاق، ط1، ص71.

ومقابل هذا الطرح، تأتي آراء أخرى لتأكد على أن التصنيف المنفصل للأصوات لا يوحي بالدليل الكافي لصعوبة تجاور الأصوات أو استحالتها، وإنما ذلك يتأتى عبر الأداء الفعلي لكافة عناصر التركيب المنطوقة عبر نسق معين « فليس كل صوت صالحا لأن يجاور أي صوت في السلسلة الكلامية، فمخرج الصوت وصفاته، هما اللذان يحددان ورود صوت بعينه، في موقع بعينه أو عدم وروده، ذلك أن أعضاء النطق لا تنطق- في الكلام العادي- كل صوت مستقلا بمفرده، وإنَّما يتأثر نطق الصوت الواحد بالأصوات السابقة عليه واللاحقة له»[1]، ويبدو أن الرأي المقدم يدنو إلى البينية والجمع بين الرأيين، ويولي أهمية أكثر لطبيعة العلاقات الخطية بين العناصر الصوتية ضمن التركيب. ويقفز بها إلى ما تؤديه هذه العلاقات مع المعنى ، ومن ثمة فهو ينعطف بنا بالبحث في طبيعة العلاقة بين التركيب وترتيب أصواته، أو بمعنى آخر البحث في تجاور أصواتها ومدى ملائمتها وتناسبها مع المعاني التي تؤديها ، وهي علاقة تربط الصوت بحدّه الوظيفي.

أجمع علماء اللغة قديما على أنّ قضية التناسق الصوتي وعلاقتها بالمعنى تحتكم لمعايير مضبوطة، وهذا ما عالجه ابن جني تحت باب " الأصوات ومايشاكلها من أحداث" قال فيه ابن جني: «فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئب[2] عند عارفيه مأموم وذلك إنَّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها وذلك ممَّا نقدره، وأضعاف ما نستشعره »[3]، أدرك ابن جني طبيعة العلاقة التي تربط الصوت

1- فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص15.

2-**اتْلأَبَّ** الشيءُ **اتْلِئْباباً** :اسْتَقامَ ، وقيل انْتَصَبَ . واتْلأَبَّ الشيءُ والطريقُ : امْتَدّ واسْتَوى ، ومنه قول الأَعرابي يصف فرساً : إِذا انْتَصَبَ **اتْلأَبَّ** . والاسم : التُّلأْبِيةُ مثل الطُّمَأْنِينةِ

3- ابن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، ج2، ص155 الملتئب =المستقيم

بمؤداه الوظيفي، مؤكدا على أنّ الأصوات تشاكل أحداثها، بمعنى أنّ الصوت يحاكي دلالته ويشاكلها.

وتفرد ابن جني بهذا الباب من البحث وساق عدّة نماذج استقاها من كلام العرب: « فمن قولهم خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقصاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها» [1]، وكل من "القضم" و"الخضم" تحمل نفس الدلالة، إلاّ أنّ لفظة الخضم تحاكي دلالتها وهي خضم الأكل الرطب، أمّا اليابس من المأكولات فتلائمها لفظة قضم أكثر.

لكن ما يُحدث الفرق هنا هو اختلاف صوت "القاف" عن صوت "الخاء"، « ووجود هذا التضاد الصوتي بين الفونيمين» [2]، ونقصد القاف والخاء، « ميَّز بين دلالة الكلمتين، وعليه فالوظيفة التميزية هي أساس التحليل الفونيمي بين الوحدات المفيدة» [3]، وجاء حرف الخاء بما يتصف به من رخاوة لينسجم مع معنى اللين والرطب والطراوة، وجاء حرف القاف بما يتصف به من جهر لينسجم مع معنى الشدة واليبس والصلابة، «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث » [4]، معنى هذا أنّ الصوت وطرق تركيبه وترتيبه ضمن البنية الصوتية يحاكي معناه الذي يؤديه داخل هذه البنية.

ولئن كان ما عرض إليه ابن جني يبدو مقنعا حين نسقطه على ملفوظ اللسان العربي، فإن الأمر يتجاوز هذه التعليل حين يتعلق الأمر بالخطاب القرآني،وذلك مكمن الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، يقول عزوجل: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[5]، والنضخ قوة

1- المصدر نفسه، ج2، ص157.

2- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية، ص93.

3- المرجع نفسه، ص93

4-ابن جني، الخصائص، ج2، ص 157.

5-سورة الرحمن، الآية 66.

نضح الماء، « فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه» [1]، مُجمل التوصيف والتمثيل يفضي إلى نتيجة مفادها أنّ للبنية الصوتية ضوابط وقوانين تحتَكمُ إليها في البناء، وكلما توفرت شروط التجاور الصحيحة ضمنت بذلك البنية الصوتية فصاحتها وملائمتها للسياق التي وضعت فيه، ومادام الجناس في مفهومه العام هو تشابه للهويّات السمعية للألفاظ، واختلافهما في الدلالة، أو بمعنى آخر هو تشابه يطرأ على البنية الصوتية فيُغير قليلا في ترتيب بعض الأصوات قصد تغيير الدلالة، فقد يتشاكل على القارئ أي اللفظتين ملائم للسياق، حيث أنّ لفظتي "قضم وخضم" يمثلان تجانس صوتي تكاد أصواته تتشاكل علينا، في حين لكل لفظة سياقها الملائم لها.

مصطلح الجناس في التراث اللغوي العربي:

تطرق "ابن المعتز" إلى ظاهرة الجناس في كتابه "البديع"، وخَصص لها الباب الثاني من أبواب البديع الخمسة، فالجناس في رأيه: «ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها وما يشتق منها» [2]، معنى هذا، أنَّ الجناس هو تشابه وحدتين صوتيتين، وهو إمّا تشابة يمس أصوات هذه الوحدة أو تشابه يمس الأصوات والمعنى معًا، ويكون عن طريق اشتقاق بنية من بنية أخرى.

لا يبتعد ابن جني عن ابن المعتز في تعريفه للجناس، حيث يذهب إلى أن: «اختلاف الحرف الواحد في اللفظتين أو الحرفين أو الثلاثة يؤدي إلى اختلاف دقيق في المعنى المراد من اللفظ فدقة المعنى تتفق مع جرس الحرف المختار» [3]، نحو قولنا: الصيام والقيام، فاختلاف حرف الصاد عن القاف بين البنيتين قد أدى إلى اختلاف واضح في

1-ابن جني، الخصائص، ج2، ص157

2 -عبد الله بن المعتز، البديع، تحقيق كراتشوفسكي، لندن، مطبوعات جب التذكارية، سنة 1935، ص25.

3- حسام سعيد النعيمي، دراسة لهجية وصوتية، عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980، ص277.

المعنى المراد، اضافة إلى ذلك، ما يحمله حرف الصاد من سمات صوتية وكميات واصفة يتناسب والصيام، كما لحرف القاف سمات تتناسب ودلالة القيام، وبالتالي كل مطابقة بين اللفظ ومعناه، لها قوانينها التراتبيّة والتناسقيّة بين أجزاء الوحدة الصوتية، وأيُّ تَغيير يُهدد تلك التراتبيّة سَيتمخض عنه حتمًا انحراف دقيق في المعنى المقصود فكأنّما «هناك اختيارًا مقصودًا للصوت ليؤدي المعنى المغاير لما يؤديه الصوت الآخر»[1]، وهي ثنائية عُقدت بين الصوت ومؤداه الوظيفي، أو بمعنى آخر هو ملائمة جرس الصوت لمعناه.

أمّا جلال الدين القزويني يرى أنّ الجناس ضرب من ضروبِ التشابه فيُعرفه بقوله: « الجناس بين اللفظتين، وهو تشابههما في اللفظ »[2]، يُقدم القزويني إضافة واضحة في قضية الجناس حيث تطرق إلى فروع الجناس، وذكر نوعين هما: « واعلم أنّه يلحق بالجناس شيئان:

- أحدهما: أن يجمع اللفظتين الاشتقاق كقوله تعالى:

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾[3]

- والثاني[4]: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به، كقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[5]، فالجناس إذن في رأي القزويني يأتي على ثلاثة أضرب:

- إمّا تجانس تام: وهو جناس استوفى كل شروط التجانس بين اللفظتين.
- وإمّا تجانس مشتق: وهو ما أُلحق بالجناس وهو ما استوت فيه شروط الاشتقاق.

1- المرجع نفسه، ص277.

2- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ص288.

3 - سورة الروم، الآية 43.

4- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ص293.

5- سورةالتوبة، الآية 38.

- أو تجانس يشبه الاشتقاق: ويندرج هذا أيضا تحت قائمة ما يلحق بالجناس، وهو ما استوفى شروط المشابهة.

وفي ذات المسلك نلفي الخفاجي، يصنف الجناس على أساس التناسب وليس التشابه، وهذا ما يراه اللغويون المحدثون على اختلاف منطلقاتهم وتصوراتهم الفكرية، يقول ابن سنان: «ومن التناسب بين الألفاظ المجانس، وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقا من بعض إن كان معناهما واحدًا أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفا، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى، وهذا إنَّما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلا غير متكلّف ولا مقصود في نفسه »[1]، ونستشف من الشاهد، أنّ الخفاجي يعتبر الجناس من قَبيل التناسب، أمّا القزويني فقد يراه من قَبيل التشابه والجدول الآتي يمثل هذا الاختلاف الحاصل بينهما.

جدول مقارنة أقسام الجناس لدى القزويني والخفاجي

	الجناس عند الخطيب القزويني	الجناس عند ابن سنان الخفاجي
أنواع الجناس	الجناس التّـــــام	جنـــاس التناسب
	جنـــاس الاشتقاق	جنـــاس الاشتقاق
		الجنـــاس الذي ينزل بمنزلة المشتق
	جنـــاس المشابهة	جنـــاس التوافق

ومجمل التوصيف هنا، أنّ كل هذه الآراء التي خاضت في ظاهرة الجناس بوصفه نوعا من أنواع التشابه والتجانس والتناسب والاشتقاق، تصب في إطار موحد،

1- ابن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، ص193.

فاختلاف المصطلح لا يعني بالضرورة اختلاف الرؤى، أو تصدع في المفهوم، وإنما يُستشف منه أنّ الملمح الوظيفي لظاهرة الجناس لقي اهتماما بالغا عند القدامى.

-الجناس في الفكر اللساني العربي الحديث:

اعتبارا من ولوج علم اللغة حيز الدراسات المخبرية والأكوستيكية، ارتبطت الكثير من المعارف اللغوية القبلية بالسند المخبري والتجريبي، الحال نفسه في قضية الجناس، فقد تجاوز المحدثون فكرة رؤية الجناس من وجهة نظر تشابه بين وحدتين صوتيتين فقط، بل أصبح يُنظر إليه من وجهة نظر حداثية، إذْ أصبح الجناس عبارة عن تشابه في الكميات الواصفة لوحدتين صوتيتين، وعلى أنّه: «ثنائية صوتية تتوافق فيها الصورة بين الكلمتين [1]، يقول توافق شكلي لا معنوي، أي أنَّ الجناس في رأيه هو تشابه يحدث على مستوى الصورة لا المضمون، قوله هذا يحتاج إلى تريث وإمعان النظر، فلا يمكن قبوله قبولاً كليًّا بصفة مطلقة، كما لا يمكن رفضه لما يحمله من الصواب، فالجانب الصحيح لقوله هذا يثبته التجانس بين لفظتين تتفقا شكلاً نحو، صَليتُ المغرب بالمغربِ، هنا يمكن التسليم بفرضية عبد المطلب تسليمًا مطلقًا لا يشوبه شك، أمَّا إذَا قيل: "الصفائح" و"الصحائف"، فهنا الشكل قد اختلف، والجناس مزال قائما بين اللفظتين، لهذا يمكن التفصيل في قول عبد المطلب أكثر كأنْ نقول الجناس هو ثنائية صوتية تتوافق فيها الصورة في الكلمتين دون مراعاة ترتيب أجزاء البنية الصوتية، ومعنى الأجزاء تلك الأصوات التي تتشكل منها البنية.

مقابل هذا الطرح، يرى عبد العزيز عتيق أنّ التكرارية سمة لصيقة بالجناس: « وتسمى التكرارية ملحوظة في التجنيس، حتى مع اختلاف بعض عناصر المشابهة بين المفردات، والذي يسمى بالتجنيس الناقص » [2]، وقد وضح من خلال طرحه هذا أنّه

1- مُحَّد عبد المطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، التكوين البديعي، القاهرة، 1988، ط1، ص65.

2-عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية "علم البديع"، ص112.

يمكن أن تتشابه بعض عناصر البنية الصوتية مع بعضها البعض، دون البعض الآخر ويسمى بالجناس الناقص.

في هذا الصدد، يقول أحمد البايبي: «إنَّ تردد الصوامت، تعني الجناس بينما تردد المصوتات يدل على الترصيع، رغم أنَّ الصوامت والمصوتات هي وحدات من طبيعة واحدة ويجمعهما مصطلح القطعة، فلذلك لا نرى فائدة من إقامة تمييز بينهما »[1]، يستبعد أحمد البايبي أنْ يكون للصوائت دور في بناء تلك الجمالية الإيقاعية والموسيقية للجناس، ويعزو هذه الوظيفة إلى الصوامت المكونة له، وتمثيلا لمقصديّة قوله، يقول جل جلاله: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾[2]، الملاحظ هنا أنَّ لفظتي "الساق والمساق" قد ترددت فيهما نفس الصوامت، فقد سمى ذلك جناسا على حد رأي البايبي، في حين يعتبر تردد الصوائت من قبيل الترصيع.

ولـ "جان كوهين" "John Kohen"رأي مخالف في هذه الجزئية إذ يقول: «استعمل الجناس بمعناه الواسع المثبت في « Le petit Larousse » أي تكرار نفس الفونيمات سواء كانت صوائت أو صوامت »[3]، وبقوله هذا يجزم على أنَّ الجناس يقوم على تكرار الصوامت والصوائت، في حين ينكر البايبي الجزئية الثانية له وهي تكرار الصوائت.

والأصل أنّ كليهما ينهض بالجناس ليُضفي تلك الجمالية الإيقاعية الموسيقية على النصوص، ففي الأخير كيلاهما يجتمع ليُكوِن ما سماه علماء اللغة بالمقطع أو الوحدة المقطعية، التي تتكفل بإقامة العلائق التجانسيّة والتماثلية الصوتيّة بين البنيتين الصوتيتين،

1- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012، ط1،الجزء الثاني، ص 156.

2- سورة القيامة، الآية 29و30.

3-أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ص82.

وعلى هذا الأساس لا يمكن إقامة علاقة تجانسية بين الصوامت منعزلة عن صوائتها، كما لا يمكن إقامة جناس على أساس تردد الصوائت وحدها.

-الجناس في الطرح اللساني الغربي:

الملفت للنظر، أنّ هذه الازدواجية المعرفية بين ما هو عربي قديم وغربي حديث، حتما له جوانب ايجابية وأخرى سلبية، ومن بين تلك السلبيات مشكلة توحيد المصطلح وتعريبه ، وبطبيعة الحال لم يكن مصطلح الجناس بمنآى عن هذه المشكلة فقد فَقدَ ضبطه الاصطلاحي في خضم هذا التنوع، حيث أصبح يُقصد به التماثل الصوتي، والبعض يصطلحون على تسميته بالتوازي اللفظي. وأحيانا كثيرة يحافظ على كينونته كما هو الحال عند "جان كوهين" الذي قال فيه:« الجناس الحرفي مقومًا مماثلاً للقافية، فهو يستفيد، مثل القافية، من الإمكانيات اللغوية للحصول على أثر قوامُه المماثلة الصوتية، مع فارق كون الجناس يعمل داخل البيت ويحقق من كلمة لكلمة ما تحققه القافية من بيت لبيت[1]»، أصبح الجناس يُدرس من ناحية صوتية نُطقية أكثر منها بلاغية.

جاء الجناس في الدراسات الغربية ملامسا لمفهوم تكرار الوحدات الصوتية، و«استعمل الجناس بمعناه الواسع المثبت في «Le petit Larousse» أي تكرار نفس الفونيمات سواء كانت صوائت أو صوامت » [2]، والملاحظ هنا أنَّ جان كوهين يُحدد الجناس انطلاقًا من تكرار الصوامت أو الصوائت، وهذا لا ينطبق كلّه على البنيات الصوتية العربية، لأنَّ تكرار الصوائت وحده لا يؤدي إلى ظاهرة الجناس على غرار الصوامت، نحو قولنا: كُتِبَ وكُسِرَ وهنا تكرار صوائت الضم والكسر والفتح في البنيتين الصوتيتين، ولا نستطيع القول بأنّه جناس، وإنّما يمكن أن يكون هذا القول صحيحًا في لغات أخرى.

1-جان كوهين، بنية اللغة الشعرية، تر: مُحَمَّد الولي ومُحَمَّد العمري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص82.
2-المرجع نفسه، ص82.

ويقول "جان كوهين": «للدوال المختلفة مدلولات مختلفة، وللدوال المؤتلفة، كلاً أو جزءًا، مدلولات مؤتلفة كلا أو جزءًا، وعلى هذا المبدأ قامت المناسبة النسبية بين الدوال والمدلولات، في الإعراب والاشتقاق »[1]، ويتطرق مؤدى القول هنا، إلى قضية التداخل بين الجناس وتعدد المعنى، ويمكن الإسترشاد ههنا، بأمثلة واردة في الآية الكريمة ﴿وَيَومَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقسِمُ ٱلمجرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيرَ سَاعَة كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤفَكُونَ﴾[2]، ولفظتي "الساعة" و "الساعة" في الآية الكريمة تختلفان في المعنى، جاءت لفظ الساعة الأولى بمعنى يوم القيامة كما ورد في التفاسير، ومعنى الثانية الزمن من الوقت المقدر بالساعة الواحدة، فهل يُعّد هذا جناسًا أم تعدد معنى للفظة واحدة؟

يجيب على هذا التساؤل "جون لاينز" من خلال قوله: «هناك أمثلة عديدة عما يعتبر جناسًا واضحًا تمامًا من وجهة نظر تاريخية أُعيد تفسيره في الأجيال اللاحقة من الناطقين على أنَّه تعدد المعنى ويقع هذا ضمن ما يشير إليه علماء اللغة عمومًا أصل الكلمات الشعبية» [3]، فإذا اعتبره جان كوهين و جون لاينز من قبيل تعدد المعنى فقد اعتبره تشومسكي اشتراك لفظي: « إذ يناقش تشومسكي إلى جانب بعض النقاط المعروفة مثل استخدام أشكال الاشتراك اللفظيHomonymien، ويترجم هذا المصطلح أيضا إلى مجانسة لفظية، وتجانس لفظي، ويمثل الاشتراك أو المجانسة اللفظية، بمعنى أن تكون إحدى كلمتين أو أكثر متماثلتين في الصيغة، ولكنهما مختلفتان في المعنى» [4]، ويعتبر هذا أهم ما قيل في الجناس وما عُرف عنه في خضم العُرف اللغوي الغربي الحديث.

---

1 - المرجع نفسه، ص75.

2 - سورة الروم، الآية 55

3- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، مر: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987، ص49.

4- بريجيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باولحتناعومتشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، ص274

-الجمالية الصوتية للجناس:

يؤدي الجناس نوعا من التوازي الصوتي والاتزان النطقي، ممّا يجعل الناطق المنتج للسلاسل الكلامية في توازن دائم أثناء عملية التلفظ، ومن هنا تأتت مُكنة البحث في الجمالية الصوتية التي يُنتجها الجناس، أتكمنُ في تكرار الصوامت داخل نسقين يحملان دلالة مغايرة؟ أم أنّه يستقى تلك الجمالية الموسيقية له من تكرار الصوائت في نسقين مختلفين معنا ومتفقان شكلا؟ وفي هذا الصدد يقول أحمد البايبي: «إنَّ تردد الصوامت، تعني الجناس بينما تردد المصوتات يدل على الترصيع، رغم أن الصوامت والمصوتات هي وحدات من طبيعة واحدة ويجمعهما مصطلح القطعة،فلذلك لا نرى فائدة من إقامة تمييز بينهما »[1]، يستبعد أحمد البايبي أن يكون للصوائت دور في بناء تلك الجمالية الإيقاعية والموسيقية للجناس، إذ أنّه يعزو هذه الوظيفة إلى الصوامت المكونة للأنساق المتجانسة، تمثيلا لمقصدية قوله هذا، يمكن الإسترشاد بقوله ﷻ: ﴿والتفت الساق بالساق، إلى ربك يومئذ المساق"﴾[2]، ترددت في لفظتي "الساق والمساق" نفس الصوامت، وهذا ما يسمى عند أهل اللغة جناس وهو رأي احمد البايبي أيضا، كما يعتبر تردد الصوائت من قبيل الترصيع لا من قبيل الجناس، لكن لجان كوهين رأي يخالفه في هذه الجزئية إذ يقول: «استعمل تكرار نفس الفونيمات سواء كانت صوائت أو صوامت »[3]، حيث يؤكد أنَّ الجناس ينهض على تكرار الصوامت والصوائت، في حين يُنكر البايبي الجزئية الثانية له وهي تكرار الصوائت.

1- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012، ط1،الجزء الثاني، ص 156.

2-سورة القيامة الآية 29و30.

3-ينظر :أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ص82.

ومن مقترب تأملي بين الرأيين، يُمكن القول أنّ الجناس لا يمكن له أنْ يكون إلاّ في ظل تحقيق العلاقة تجانسية بين الصوامت والصوائت، ولا يمكن تحقق الجناس على أساس تردد الصوائت وحدها، كما لا يمكن تحققه انطلاق من مراعاة تردد الصوامت، والأرجح في ذلك أن الجناس هو تحقق لتواتر الوحدات الصوتية من حيث تشكلها المقطعي المونيمي أو المرفيمي "الإفرادي"، بمعنى أنه تكرار وتتالي للمقاطع الصوتية المتماثلة، وفي الحالات الخلافية يبقى الجناس ناقصا غير مكتمل، وقد ينقص في أربعة مواضع هي:

1- نوع الأصوات: وذلك بأن تكون الأصوات المكونة للبنية الأولى، تختلف في صوت أو اثنين في البنية المجانسة لها، ويسمى جناس ناقص في نوع الحرف، نحو نام وقام، نوع الحرف الأول من البنية الأولى هو "النون"، أمّا في البنية الثانية فنوعه "قاف".

2- عدد الأصوات: وهو عدم توافق البنيتان في عدد الأصوات المكونة لهما، بحيث يكون كم الأصوات المؤلف لإحدى البنيتين، أقل أو أكثر لكم الأصوات المؤلف للبنية الأخرى، ولا يعتدّ في مسألة العدد بلام التعريف،ولا بالحرف المشدد، نحو الساق والمساق، حيق أُضيف حرف الميم في الكلمة الثانية.

3- هيئة الأصوات: وذلك بأن لا تكون هيئة الأصوات المكونة للبنيتين، بنفس شكل الكلمة الثانية، نحو، كُتب و كَتَبَ.

4- ترتيب الحروف: وذلك بأن لا يرد الأصوات في البنيتين على شاكلة واحدة، نحو الصفائح والصحائف.

وأمّا الجناس التام فهو ما توفرت فيه كامل الشروط السالفة الذكر، ويقول فيه ابن رشيق القيرواني هو: «ما تكون الكلمة تجانس الأخرى في تأليف حروفها و إليه ذهب الخليل » [1]، وهو ما كان ركناه أو بنيتاه أي لفظاه من نوع واحد « ومن أنواع الكلمة، بمعنى أن يكونا اسمين،أو فعلين،أو حرفين»[2]، والتجانس بين اسمين نحو قوله ﷻ:﴿وَيَومَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقسِمُ ٱلمجرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيرَ سَاعَة كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤفَكُونَ﴾، فالساعة الأولى جاءت بمعنى يوم القيامة، وأمّا ساعة الثانية تعني مطلق الوقت، ففي هذه الآية الكريمة اتفقت الوحدتين الصوتيتين "ساعة" و "ساعة" في المكونات الصوتية، من حيث النوع والعدد والهيئة والترتيب، فضلاً عن اتحادهما في الفئة الشكلية التي تنتميان إليها، وهي الاسم.

-النسق الصوتي للفواصل القرآنية:

أجمع علماء اللغة العرب أنّ فواصل الآيات القرآنية جاءت على نحو صوتي متناسق، له تراتبية صوتية رائعة، وإيقاع متميز، فلو تدبرت هذه الخصوصية الإعجازية التي ازدانت بها مفردات القرآن، ولاسيما الفواصل، « لرأيت حركتها الصرفية واللغوية تجري في الوضع والتركيب مجرى الحروف أنفسها فيما هيئ له من أمر الفصاحة، فهيئ بعضها لبعض، ويساند بعضها بعضا، ولن تجدها إلا مؤتلفة مع أصوات الحروف، متساوقة معها في النظم الموسيقي» [3]، وكأنّها سلسلة كلامية محكمة الربط بين حلقاتها، فإذا سَقط الجزء غَير مجرى الدلالة.

هذا الترابط المحكم في نظمه، لا يكمن فقط في الحرف بل حتى للحركة نصيب من ذلك « حتى إنّ الحركة ربما كانت ثقيلة في نفسها لسبب من أسباب الثقل أيّها كان،

1-ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدبه و نقده، ج1، ص572، 573.

2- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، ص197

3-مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص227

فلا تعْذُب ولا تصاغ، ربما كانت أوكس النصيبين في حظ الكلام من الحرف والحركة، فإذا هي استعملت في القرآن رأيت لها شأنًا عجيبًا، ورأيت أصوات الأحرف والحركات التي قبلها قد امتهدت لها طريقا في اللسان، واكتنفها بضروب من النغم الموسيقي، حتى إذا خرجت فيه كانت أعذب شيء وأرقه » [1]، من هنا، تهيأت مَكنة البحث في موسيقى فواصل القرآن الكريم والنظام التي جاءت عليه، وكيف ساهمت في تجلية الخصوصية الإعجازية التي ارتبطت بالقرآن الكريم؟

بخاصة وأنَّ النسق الصوتي لفواصل القرآن الكريم ترتهن لعدّة ضوابط وقوانين من شأنها إحكام هذا النظام وهذا ما سنقف عليه من خلال طرح بعض النماذج من القرآن الكريم، تتقدمها ظاهرة التقديم والتأخير.

– التقديم والتأخير مراعاة لنسق الفواصل:

يقول ﷻ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۹ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[2]، قد تقدم المفعول به في الآيتين، وهو اليتيم في الأولى، والسائل في الثانية، « وحقه التأخير في صناعة الإعراب، وقد جاء ذلك مراعاة لنسق الفاصلة من جهة، وإلى الاختصاص من جهة أخرى، للعناية في الأمر » [3]، وفي سورة طه يقول عز وجل:

﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾[4]، « فإنّ هارون وزير لموسى، وأهمية موسى سابقة له، وقدم هارون عليه رعاية لفواصل آيات السورة.» [5]، رعاية النسق الصوتي لفواصل القرآن تخلق نوعًا من التراتبيّة الصوتية، تنعدم في كلام العرب، نثرًا وشعرًا.

1- مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص228/227.

2 – سورة الضحى، الآية 9-10.

3- مُحَمَّد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420-2000، ص147.

4- سورة طه، الآية 70.

5- مُحَمَّد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، ص 154.

– زيادة حرف ما في الفاصلة وعناية البعد الصوتي:

يقول السيد خضر: « يكثر في الفواصل حذف الحرف الأخير من الكلمة » [1]، وذلك عناية ورعاية للفواصل ونسقها، « وعناية بنسق البيان في سر اعتداله» [2]، ومثل ذلك في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوارَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾[5]، يبدو أنَّ إلحاق هذه الألف في "الظنون"، و"السبيل"، و"الرسول" « يشكل تلقائيًّا ظاهرة صوتية تدعو إلى التأمل» [6]، فزيادة الألف في أواخر الفواصل جاء خدمة لإيقاع الفاصلة القرآنية، «فإنَّ فواصلها كلها بألف مد ناشئ عن الوقف على تنوين النكرة ما عدا الآيتين المذكورتين فالفاصلة فيهما معرفة، وآية أخرى فاصلتها السبيل ولأجل إجراء الفاصلة في الآيتين المذكورتين زيدت الألف في المعرف بالألف واللام، وهو غير معتاد في النثر العربي، ولكن القرآن كما نذكر مرارًا يراعي الفاصلة تماما، ويغير ويزيد ويحذف لأجلها » [7]، فلا قواعد نحو ولا مراعاة بلاغة تعلو على القول الحكيم بل قوله سبحانه وتعالى الذي بلغ مبالغ الفصاحة وأعجز فطاحلة اللغة العربية.

1-السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1420-2000، ص86.

2- مُحَمَّد حسين على الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، ص152.

3 - سورةالأحزاب، الآية 10.

4 - سورةالأحزاب، الآية67.

5 - سورةالأحزاب، الآية 66.

6- مُحَمَّد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، ص153.

7-السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص89.

- حذف حرف ما رعاية للبعد الصوتي، وعناية بالنسق القرآني:

يقول عز وجل: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾[1]، ويسر:« فعل مضارع مرفوع وحذفت ياؤه تخفيفا وموافقة للفواصل السابقة واللاحقة وهي " الفجر وعشر والوتر وحجر» [2]، "فقد حذفت الياء من يسري موافقة للفاصلة فيما يبدو" [3]، هذا الحذف الذي راعى الأبعاد الصوتية للفاصلة القرآنية، ومدى تناغمها مع بعضها البعض تطرق إليها الرافعي بنوع من التمحيص والتدقيق حيث وجدها، « متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقًا عجيبًا، يُلائم نوع الصوت، والوجه الذي يُساق عليه، وتراها أكثر ما تنتهي بالنون والميم، وهما الحرفان الطبيعيان في الموسيقى نفسها، أو بالمد، وهو كذلك طبيعي في القرآن»[4]، وقد تلتزم الفاصلة في بعض الأحيان ما لا يُلزم في كلام العرب، وهي سابقة لا مثيل لها، تنم عن إعجاز صوتي منفرد بإيقاعه وتراتبيته الصوتية.

- لزوم ما لا يلزم:

لا يخفى أنَّ القرآن الكريم لزم ما لم يلزم في غيره من الخطابات، «وهذا اللون قليل في القرآن، ولكنه في المواضع التي ورد فيها جاء دالا على بلاغة القرآن العليا» [5]، نحو قوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[6]، يُعبر عن لزوم حرف واحد قبل الفاصلة وهناك أمثلة أخرى يلزم حرفين أو ثلاثة أحرف قبل الفاصلة.

1-سورة الفجر، الآية 1- 4.

2- السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص89.

3- مُحَمَّد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، ص154

4- مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن، ص216.

5- السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص91.

6- سورة الضحى، الآية 9-10.

- **تغيير بينية الكلمة لأجل الإيقاع:**

ومن شواهد ذلك في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ[1] وَطُورِ سِينِينَ[2] وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ[3]﴾[1]، طور السينين وهو طور سيناء، "ولكن اللفظ في سورة التين جاء فاصلة مسبوقة ومتبعة بفواصل النون المسبوقة بحرف المد، ولهذا غيرت بنية الكلمة"[2].

- **النسق الصوتي المتماثل أو المتقارب في الفاصلة القرآنية:**

يرى الرافعي أنّ النسق الصوتي الذي انبنت عليه الفواصل القرآنية، هو نسق تواشجت فيه متطلبات الفصاحة والبلاغة العليا بدرجة أولى، ثم تُراعى قضية تماثل وتقارب الوحدات الصوتية داخل البنية الواحدة، نحو قوله عز وجل: ﴿وَالطُّورِ[1] وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ[2] فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ[3] وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ[4]﴾[3]، وردت هذه الفواصل (مسطور، منشور، المعمور) في نسق متماثل، وهناك نسق آخر متقارب كقوله سبحانه: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[3] مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ[4]﴾[4].

- **البنية الصوتية المختومة بحروف المد واللين للفواصل القرآنية:**

تطرق سيبويه لوظائف ظاهرة المد اللغوية بإسهاب، من خلال ما أثاره من آراء توضح سبب إلحاق المدود بالمنطوقات أو الملفوظات لخلق نوع من التطريب والترنم، يقول سيبويه: « إنّهم إذَا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون، لأنَّهم أرادوا مد الصوت »[5]، والترنيم هنا، يأخذ مفهوم النغم المستطيل وإشباع الصوت بغرض التمييز والتعبير، كما يستعمل للفصل وتسهيل الأداء حيث كان يُراعى في البنيات الصوتية مدى تلائم حروفه وسهولة نُطقه وهُجران الصعب، وذلك من :

---

1 - سورة التين، الآية 1-3.

2-السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص93.

3- سورةالطور، الآية 1-4.

4- سورة الفاتحة، الآية 3-4.

5- سيبويه، الكتاب، ج3، ص245.

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

استبدلت

وقبور حرب بمكان قبر وليس قرب قبور حرب قبور

وفي ذات السياق، التفت العرب القدامى أيضا إلى موضوع النسق الصوتي للفواصل القرآنية، وفرقوا بين السجع والفاصلة وهذا مبحث قد أُنهك بحثا، فلا جدوى من طرقه في هذا المقام. وعلى هذا الأساس استطاعوا علماء اللغة المحدثين بما تأتى لهم من إمكانات تجريبية دقيقة أن يخضعوا الفاصلة القرآنية للدراسة المخبرية الصوتية «وصار البحث يتجه في الدراسة الصوتية لهذه النهايات »[1]، ونتائج هذا البحث الصوتي المستحدث أكد فكرة أنّ الأسلوب القرآني، «عني بكلمة الفاصلة عناية كبيرة، مراعيا تشابه أو تشاكل أصوات الكلمات أو أوزانها أو كليهما معًا، مراعيًا الانسجام الموسيقي للفواصل التي تقع في الأعم الأغلب عند تمام المعنى، فيحصل لهذا الإجراء الأسلوبي تعاضد عاملين بنائيين باتجاه واحد: المعنى إذاك هو المطلوب أولا، معتمدا على بديل مهم هو حسن تقديم المعنى، وبدائل أخر، ذلك أنَّ الجمال لا ينحصر في مستوى واحد »[2]، إذن الفاصلة في القرآن الكريم هي جزء متكامل، يتواشج انسجامها الصوتي مع سياقها لبناء الخطاب القرآني بناءً محكمًا، لو أُزيح حرف أو حركة منه لسقط الكل المتكامل في نسجه وقوة سبكه، وإذا ما سقط الشكل سقط المعنى، وإذا ما سقط المعنى سقط الإعجاز، فهي تراتبيّة هندسية يستدعي بعضها البعض.

ومن الأراء المهمة التي عرضت لدور الفاصلة ووظيفتها في الكلم ، ما نلفيه في كتاب "المثل السائر" لابن أثير قوله الذي يُوضح قضية مشاكلة الأنساق الصوتية للفواصل القرآنية من خلال إجابته لرجل متفلسف حضر إليه يسأله عن هذه الآية يقول

1-السيد خضر، الفواصل القرآنية دراسة بلاغية دلالية، ص78.

2-ابن جني، الخصائص، ج2، ص260.

عزوجل: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾[1]، إذ « يقول الرجل المتفلسف فهل في لفظة "ضيزى" من الحسن ما يوصف؟ » [2]. فيُجيبه ابن الأثير: « هذه اللفظة التي أنكرتها في القرآن، وهي لفظة "ضيزى" فإنّها في موضعها لا يسدّ مسدّها، ألا ترى أنَّ السورة كلّها التي هي سورة النجم مسجوعة على حرف الياء فقال تعالى:﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ما ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾[3]، وكذلك إلى آخر السورة، فلمّا ذكرت الأصنام وقسمة الأولاد، وما كان يزعمه الكفار قال سبحانه وتعالى: ﴿ألكم الذّكر وله الأنثى، تلك إذا قسمة ضيزى﴾ فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الّذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسدّ مسدّها في مكانها، ....إلا أنّا إذا نظمنا الكلام، فقلنا: ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذا قسمة ظالمة، لم يكن النظم كالنظم الأوّل، وصار الكلام كالشيء المثعْوز، الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام» [4]، يستدل ابن الأثير هنا، بتناسبيّة لفظة "ضيزى" مع خواتم الآيات الأخرى في نفس السورة، بمعنى أنّ اللفظة من القرآن الكريم تُحقق كفاية دلالية وإيقاعيّة وتناسبيّة وكفاية تناسقيّة بالغة، فلا نرى ثِقلا عند نطقها ولا نحس نشازًا عند سماعها.

1-سورة النجم، الآية 22.

2- ابن الأثير، المثل السائر، ص176.

3- سورة النجم، الآية 2،1.

4- ابن الأثير، المثل السائر، ص177.

المبحث الثاني

التجاور الصوتي ورعاية المعنى

- **الإعجاز الصوتي في مناسبة اللفظ للسياق:**

يجعل رومان جاكبسون من الأصوات "صدى للمعاني"[1]، وعلى هذا الأساس انطلقت فكرة البحث "في البنية اللفظية، وهو الهدف الممتاز للسانيات المعاصرة بأنواعها كافة، وإن المبادئ الرئيسة لمثل هذا المقترب البنوي (أو بتعبير آخر المقترب الشرعي للغة) تلك المبادئ المشتركة لكل أشكال هذا البحث، يمكن أن تحدد كأفكار موحدة عن الثبات والنسبية"2، والبحث في البنية اللفظية في نظر جاكبسون "تستدعي تفحص النظام اللفظي وتبصرا عميقا في تماسكه الداخلي، وفي الطبيعة العلائقية والتراتبية الصارمة لجميع مكوناته، بدلا من جدولتها بصورة ميكانيكية، تلك الجدولة التي أدانها رواد المقترب البنوي للغة"[3]، ولم يقف البحث في النظام اللفظي عند حدود تجلية العلاقات الرابطة بين الأصوات، وإنّما امتد البحث ليتبصر "الترابط التبادلي بين هذه القوانين الضمنية"[4].

وبناء على هذا المعطى من الطرح، استوجب البحث في البنية اللفظية، والنظر في العلائق القائمة بينها، لمعرفة مدى تناسب الألفاظ لمواقعها داخل السياق، فالكثير منا يتكلم ليس لغرض التواصل فقط، بل لغرض التأثير وإقامة الحجة وإذعان المتلقي، وتبليغ القصدية من الكلم، والتأثير يستدعي توظيف اللفظ المناسب للسياق، حيث يعتقد الكثير من المتكلمين أنّ « الألفاظ متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة،

1- رومان جاكبسون، قضايا شعرية، ص54

2- رومان جاكبسون، اتجاهات أساسية في علم اللغة، ص16-17

3- المرجع نفسه، ص17

4- المرجع نفسه، ص17

والحمد والشكر، والبخل والشح، والنعت والصفة» [1]، لكن الأمر على العكس تماما، لأنَّ كل لفظ يكتسب كفاية دلالية تُغني المتكلم عن باقي الألفاظ المرادفة له، وفي هذا السياق يمكن الاسترشاد بقول الخطابي: «كلمة عرف وعلم تقول عرفت الشيء وعلمته إذا أردت الإثبات الذي يرتفع معه الجهل إلاَّ أنَّ قولك عرفت يقتضي مفعولًا واحدًا كقولك: عرفت زيدًا، وعلمت يقتضي مفعولين كقولك: علمت زيدًا عاقلاً: ولذلك صارت المعرفة تستعمل خصوصا في توحيد الله تعالى واثبات ذاته، فتقول: عرفت الله، ولا تقول: علمت الله إلا أن تضيف إليه صفة من الصفات، فتقول علمت الله عدلا » [2]، ويثبت هذا القول فكرة أنّ اللفظة وليدة سياقها، حتى مرادفاتها لا تنوب عنها نيابة المعنى المراد.

و في ذات السياق نلفي عبد القاهر الجرجاني يشير إلى هذه القضية ، التي اعتبرها حجرا أساس للبلاغة مصرحا بأن« عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا بدل مكانه غيره، جاء منه إمَّا تبدل في المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإمَّا ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة، ذلك أنّ في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنّها مترادفة متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، والأمر فيها وفي ترتيبها عند العلماء بخلاف ذلك، لأنَّ لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كانتا قد تشتركان في بعضها» [3]، ويوضح الجرجاني هنا،

1- الخطابي بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها مُحَمَّد خلف الله ومُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، د،ط، ص26.

2- الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص26-28

3- الباقلاني وآخرون، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، ط1، دار المعارف، مصر، دون تاريخ، ص26.

العلاقة التناسبية بين اللفظة وسياقها العام، ملمحا إلى قضية شائكة، وهي قضية الترادف الذي يضعه بعضهم في خانة الاختيار الاعتباطي والانطباعي للألفاظ المترادفة، وأنّه لا يُخل بالمعنى المراد.

وفي ذات المنحى، يؤكد القاضي المعتزلي ما قاله الباقلاني والجرجاني: « فلا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها»[1]، معنى ذلك، أنَّ المدلولات تسير بقانون المناسبة اللفظية للسياق العام، فيُعبر عن « المعنى الواحد، أو الشيء الواحد بلفظ في موضع، ونراه في موضع آخر يعبر عنه بلفظ غيره، وليس ذلك لمجرد التصرف في الكلام، وإنّما هو لمراعاة ما يناسب كل سياق، وكل مقام » [2]، فللسياق أهمية كبيرة « في تحديد المعنى وتوجيهه، ومعظم الكلمات من حيث المفهوم المعجمي دالة على أكثر من معنى واحد، فالذي يحدد هذه المعاني ويفصلها هو السياق في مورد النص،لذلك نلاحظ أن اللغويين يصفون المعنى المعجمي للكلمة بأنّه متعدد ويحتمل أكثر من معنى واحد، في حين يصفون المعنى السياقي لها بأنّه واحد لا يحتمل غير معنى واحد»[3]، ومؤداه أنّ المعنى المعجمي المتعدد الدلالات يتقيد بفعل السياق، نحو لفظة الساعة في قوله تعالى : ﴿وَيَومَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقسِمُ ٱلمجرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيرَ سَاعَة كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤفَكُونَ﴾، التي تحتمل أكثر من دلالة معجمية، حيث ترتد في الجزء الأول من الآية إلى قرنية الزمن، وتأخذ معنى يوم القيامة في سياق آخر، والسياق وحده في هذا المقام له سلطة ضبط دلالتها.

1- القاضي عبد الجبار، إعجاز القرآن، تح، أمين الخولي، د- ط، ص200.

2- أحمد أبو زيد، التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992، ص182.

3- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986، ط1، بغداد، ص 185.

ووجود قانون المناسبة اللفظية للسياق في القرآن الكريم، يُثبت ويؤكد حقيقة تجليات الإعجاز البياني للألفاظ القرآنية ذلك لأنّ «الكلمة القرآنية تختار بدقة متناهية، وتوضع في موضعها من الآية بإحكام تام، يجمع لها بين مناسبة السياق القريب، ومناسبة السياق البعيد »[1]، ومعنى ذلك كل لفظ من ألفاظ القرآن «جاء في سياقه الذي يناسبه، وفي موضعه الذي لا يقوم فيه غيره مقامه» [2]، فلو زُحزح عن موقعه لفسد المعنى، وهذا ما أجمع عليه معظم علماء اللغة وجمهور النحاة، «إذ يقرون أنّ كل لفظة في القرآن الكريم لا يمكن أن تحل محلها أو في سياقها لفظة أخرى وأن قاربتها في الدلالة أو اشتركت معها في الأصل الاشتقاقي» [3]، ومن أمثلة ذلك، ما تستدل به عائشة عبد الرحمن في قولها « وترى البيان القرآني يستعمل لفظ "زوج" حينما يتحدث عن آدم وزوجه، على حين يستعمل لفظ "المرأة" في مثل امرأة العزيز، وامرأة نوح، امرأة لوط، وامرأة فرعون، وقد يبدوا من اليسير أن يقوم أحد اللفظين مقام الآخر، وكلاهما من الألفاظ القرآنية، فنقول في "زوج آدم" مثلا امرأة آدم، وذلك ما يأباه البيان المعجز»[4].

هذا ويجمع أهل البلاغة على الإقرار باستقرار اللفظة في سياقها، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن تنوب عنها مرادفتها، وهم بذلك يتحفظون على فكرة المترادفات في اللغة العربية، ويجزمون بعدمية وجودها في القرآن الكريم، فما جُعل الكلام إلاّ ليسد مسدًا معينا ليقوم بإيصال الدلالة المرجوة منه، وفي السياق نفسه، نلفي أحمد بدوي في حديثه عن بلاغة القرآن الكريم، يقر بذلك الاستقرار اللفظي لمفردات الخطاب القرآني، قائلا: «تأتي مستقرة في قرارها مطمئنة في مواضعها غير نافرة ولا قلقة يتعلق معناها

1- المرجع نفسه، ص 179.

2-المرجع نفسه، ص178.

3-عادل عباس النصراوي، إعجاز القرآن دراسة في ضوء المقاربات اللغوية، ص211.

4-عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص212

بمعنى الآية كلها بحيث لو طرحت لاختل المعنى» [1]. حديثه هنا عن اختلال المعنى لا يقصد معنى اللفظ الواحد فقط، بل يقصد أنّ معنى اللفظ الواحد المتعلق بما يسبقه من معان وما يلحقه، لذلك أي خلل يمس جزءً أو مقطعا من المكون اللفظي للخطاب القرآني سيمس بالضرورة بالمعنى الكلي، وهو ما يعتبره علماء اللغة القدامى والمحدثين ويُجمعون على أنّه إعجاز قرآني بديع بقوة لفظه، وفصاحة لغته.

المناسبة اللفظية للسياق بين خرافة التوليد والتحويل والإعجاز القرآني:

ينزع نعوم تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية، إلى الرأي القائل بأنّ المتكلم قادر على توليد عدد لا متناهي من الكلمات والجمل، بعدد محدود من الأصوات، كما يمكن أن يقوم بعمليات تحويلية وتوليدية، محافظا على نفس الدلالة، نحو : فهم الطالب الدرس

- فهم التلميذ الدرس
- كتب الطالب الدرس

تعّد هذه الجمل، مرده تعدد لعمليات عقلية قائمة على التحويل والتوليد، لها نفس المدلول، حيث يُعّد "الطالب والتلميذ" من نفس الفئة الاسمية، كما يُعّد فعل "فهم وكتب" من نفس الفئة الفعلية، وبالتالي يمكن لأي لفظة أن تحل محل أخرى شريطة أن تكون من نفس الفئة.وعلى هذا الأساس، تعتبر العمليات التحويلية التوليدية بوصفها سلوكا إنسانيات في توظيف الملكة أو القدرة اللغوية، باعتبار المناسبة وقصدية القول ومن ثمة التبدل المحتمل في الكلم، قاصرة أمام الخطاب الأنساق اللفظية لخطاب القرآني التي لا تحتمل إلا قصدا واحدا تؤديه لغة واصفة وخطاب متعالي متناهي الدقة والضبطية تحيل بجدارة إلى التجلي الإعجازي للخطاب الكوني.

1- أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص85

ولتبيان مكمن الإعجاز في الخطاب القرآني وقف المقاربة اللسانية التوليدية، نقف على قوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴾[1]، تتحدث الآية عن دعاء سيدنا زكريا ربه يطلب منه الولد الذي يرثه ويرث آل يعقوب، لكن وردت لفظة "نداء" بدل الدعاء، وكيلاهما " من الكلمات القرآنية، وهما يشتركان في طلب الإقبال من المدعو والمنادى، وكان هذا الاشتراك حريا بأن يكونا في لغة القرآن متساويين لا تفرقة بينهما، لكن استقراء مواضع ورودهما في القرآن الحكيم يكشف عن فروق دقيقة بينهما، فهذه فيه غير تلك، وتلك غير هذه، وأن لكل منهما مقاما خاصا بها"[2]، ودليل أنّهما تشتركان في المعنى قوله عزوجل في سورة آل عمران﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ 3.فالنداء والدعاء يحملان نفس الدلالة المعجمية، وهما من نفس الفئة الاسمية، فلماذا وظفت لفظة الدعاء في سياق معين، ووظفت لفظة النداء في سياق آخر، رغم أنّ الدلالة نفسها وهي دعاء سيدنا زكريا لربه يسأله عن الولد، أو بمعنى آخر "كيف نادى هؤلاء الرسل- نوح وذا النون- وزكريا- ربهم ولم يدعوه وهم أعرف الناس بربهم؟"[4]،

ولفك مغاليق هذا الإشكال يجب الإقرار أولا بأنّ النظرية التوليدية التحويلية إن أثبتت تبقى قاصرة مطاولة الخطاب الرباني، في عدم احتمال اللفظ تعددية الحمولة الدلالية، وتقيده بأحادية المقصد ودقة توظيفه في أنساق الكلم، بمعنى لا وجود لبنى

1- سورة مريم، الآية 3,

2- عبد العظيم إبراهيم محمّد، دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة، مكتبة وهيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طَ، 1996م، ص252.

3- سورة آل عمران، الآية 38

4- عبد العظيم إبراهيم محمّد، دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة، ص264

عميقة وأخرى سطحية هنا، لأن الخطاب المتعالي يرتقي إلى ناصية القول، داعيا المتلقي إلى تحريك ملكته الفكرية واللغوية معا لمطاولة تلك المقاصد.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنّ النظرية التوليدية التحويلية تقف عاجزة أمام الخطاب القرآني، وقد أثبتت قصورها العملي والفعلي في تحويل وتوليد الدلالات التي جاء بها القرآن، كما أنّ القرآن الكريم ذلك أن الذي نزل بعلم الله يستعمل مفردات اللغة استعمالا أمثل، ويوظف كل "كلمة" توظيفًا حكيمًا ودقيقا لا يُعلى عليه، وذلك هو الإعجاز اللغوي"[1].

1- عبد العظيم إبراهيم محمّد، دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة، ص214.

الفصل الرابع

ملامح الإعجاز الصوتي في سورة مريم- مقاربة فونولوجية-

تصدير

لا ريب أنّ جل الدراسات التي عُنيت بموضوع الإعجاز في القرآن الكريم، قد انتهت إلى فكرة مفادها، أنّ الخطاب القرآن معجز بجميع نواحيه، الصوتية والبيانية، والبلاغية، والأسلوبية وغيرها من العلوم، التي جُمعت في كتاب واحد، باعتباره دستورًا للحياة، وقانونها، ذلك لأنّه صالح لكل مكان وزمان، الغرض منه تقويم سلوكيات الإنسان الفكرية والعقائدية والاجتماعية، فلا يكون دستورًا إلاّ إذا اجتمع على مزايا خطابية تحمل سمات الإقناع والتأثير، وتضمن له صفة الأنموذج المتعالي مقارنة بجميع الخطابات الأخرى، ولعل أهم خصيصة ينماز بها هذا الخطاب القرآني الكريم هي ميزة الاستعمال الدقيق للأصوات، والكلمات، والجمل، فلا تجد حرف تعطل عن أداء وظيفته، ولا كلمة نافرة وغير مستقرة في مكانها، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ الخطاب القرآني ابتعد كل البعد عن عبثية الاستعمال اللغوي، وهذا ما سيحاول البحث تكشفه من خلال إثبات حقيقة ارتقاء هذا الخطاب عن كل أسلوب، وبعلوه عن كل فصيح، وهي خصيصة أضفت عليه طابع البيان والإعجاز.

وأمّا الاحتكام لفكرة أنّ الخطاب القرآني أنموذج متعالي عن كل الخطابات، فهي عملية تتم من خلال إقامة «الموازنة بين البلاغة القرآنية، والبلاغة البشرية فيجب أن تتم هذه الموازنة في ضوء هذا الامتزاج ما بين الصوت والدلالة، عندها لا يمكن أن نجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه على حد تعبير ابن سنان، وسنكون على يقين من بلوغ البيان القرآني الحد المعجز الذي لا يقاربه أيّ بيان آخر»[1] ، وضمن هذا المعطى جاء البحث في دلائل الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، وطرق مساهمة الصوت في بناء الدلالة، من خلال ملامسة آليات إجرائية فونولوجية حديثة، وتطبيقها على سورة مريم كأنموذج للدراسة.

1- عبد الله عبد الرحمن أحمد بانقيب، مناهج التحليل البلاغي عند علماء الإعجاز، من الرمانيّ إلى عبد القاهر الجرجاني، رسالة دكتوراه في البلاغة والنقد، بإشراف محمود توفيق مُحَمَّد سعد، 2007،2008، ص131.

خاصية المحاكاة والإعجاز الصوتي في القرآن الكريم:

يرى جاكبسون أنّ شعرية الخطابات تتعلق بجملة الأصوات التي تتألف منها اللفظة، والتي تأتي محملة بخاصية المحاكاة التي تحيل إلى طبيعة الشيء في الوجود، وهي محاكاة الصوت لمعناه، حيث يتجلى بوضوح تام ذلك التناسب بين خاصية الصوت من شدة ورخاوة، وحدّة، وجهارة، مع جملة التعابير الحسية التي تصحب الخطاب، وتؤدي بدورها إلى تكامل دلالي للفظ بعيدًا عن الاختيارات المعجمية.

ويرى أندريه مارتنيه أنّ الوظيفة الجمالية للغة تتوقف عند حدود تحقيق القيمة الاختيارية للأصوات، وحسن إسقاطها على محور التراتيب، إذن فالصوت في رأيه لن يُحقق الوظيفة المنشودة إلاّ إذا تعالق حسن الاختيار مع براعة التأليف، وقد تطرق ابن جني لهذه القضية تحت باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" في كتابه "الخصائص"، قبل أن يتوسع فيه أصحاب النظرية الوظيفية بقرون، وكل هذه الطروح تلتقي في فكرة أنّ الصوت يحاكي معناه، وهي القيمة الحقيقة التي يكتسبها الصوت خلال اختياره لتأدية وظيفة التبليغ أو الإقناع.

وضمن هذا المعطى من الطرح، يمكن ملامسة السند القرآني الكريم بآليات إجرائية فونولوجية، تتكئ تارة على مستخلصات الدراسات اللغوية الحديثة، وتارة أخرى على مُخرجات كتب التفسير القرآني، وعليه يمكن الاسترشاد بآيات من سورة مريم، يقول عزوجل: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا٣﴾[1]، نُعت النداء هنا بالخفاء، رغم أنّ النداء: « أصله رفع الصوت بطلب الإقبال»[2]، فكيف يكون النداء برفع الصوت وهو خفي في نفس الوقت؟ وكيف للدعاء أن يكون خفي غير أنّ: « شأن الدعاء في المتعارف أن

1- سورة مريم، الآية 2

2- طاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج6، 1984، ص62.

يكون جهرًا» [1]، وللمفسرين في هذا قول لا بد من التطرق إليه يقول الطاهر بن عاشور: « وإنّما كان خفيًّا لأنّ زكرياء رأى أنّه أدخل في الإخلاص مع رجائه أنَّ الله يجيب دعوته »[2]، وإنّما كان خفي كذلك لأنَّ زكرياء عليه السلام، كان عارفًا بقدرة المَنادى « لأنّه نداء من يسمع الخفاء»[3]، ومن خلال النظر إلى لفظة [خفيًّا] من الناحية الصوتية التي تحاكي دلالتها، فقد تكونت هذه اللفظة من ثلاثة صوامت، وأربعة صوائت، وثلاث مقاطع، ينتمي [صوت الخاء] منها إلى الأصوات المستعلية، وهو صوت مهموس رخو ومنفتح.

وقد ساهمت هذه القيم الواصفة لصوت الخاء في خلق صورة خفوت دعوة سيدنا زكرياء، حيث ناسب همس الخاء ورخاوتها مقام إخفاء الدعاء، وعدم الجهر به، لأسباب عدّة ذُكرت في كل التفاسير القرآنية لسورة مريم، وإنّما كان خفيّا لأنّ « الله يعلم القلب التقي، ويسمع الصوت الخفيّ » [4]، وعند هذا المعطى من التفسير للآية الكريمة، يُصبح صوت الخاء من أنسبْ الأصوات لهذا المقام، مقارنة بباقي الأصوات العربية، فقد أضاف للفظة (خفيّا) قيمة دلالية تتناسب دلالة السياق التي ذُكرت فيه، وأمّا [صوت الفاء] فيخرج « بحبس غير تام، مع اهتزاز كالصفير الخفي»[5]، ويتسم بالهمس والرخاوة والانفتاح، ويبدو أنّ صفة الهمس والرخاوة هنا جاءت أيضا لتساهم في استدعاء صورة خفوت صوت سيدنا زكريا ﷺ الذي بلغ من الكبر وضعف البنية الجسدية مبلغ يحول بينه وبين الجهر بالدعاء، بسبب ضعف صوته، ولذلك وُصف النداء « بالخفاء لضعف

1- طاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص62

2- المصدر نفسه، ص62

3- المصدر نفسه، ص63.

4- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: حكمت بن شبرين ياسين، دار ابن الجوزي، ج5، ص207.

5- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، تح: مُحَمَّد حسان الطيان، يحي ميرعلم، ص125.

صوته بسبب كبره كما قيل الشيخ صوته خِفَات وسمعه تَارات»[1]، ثم جاء [صوت الياء] ممدودًا ومستعليًّا، ليتناسب مع علو النداء حتى ولو كان الدعاء خفي، والاستعلاء: «لغة العلو والارتفاع» [2]، وجاء أيضا الياء مستعليا ليجسد حقيقة النداء الذي يأتي في أصله برفع الصوت وبطلب الإقبال [3].

هذا وقد جاءت أصوات لفظة (خفيّا) ماثلة في ملاءَمتها للسياق، ومواءمتها المعنوية، فجمعت بين خفوت الخاء وهمس الفاء وضعف الياء، وامتزجت بنوع من الصفير الذي ولد تلك الموسيقى النغمية حين النطق بكلمة "خفيّا" فعبرت عن ارتفاع النداء وخفوت الدعوة، كما جسد موسيقى الفواصل القرآنية، وتوافقت هذه الفاصلة مع باقي الفواصل نطقًا وكتابة، وحققت بذلك القيمة الاختيارية للأصوات، وحسن إسقاطها على محور التراتيب، كما تهيأت لها كل تمظهرات البلاغة والفصاحة التي أعجزت العرب والعجم، بحسن تآلفها، وقبولها في الدلالة، وارتباطها بالسياق العام للسورة .

وقد وردت لفظة (الهز) في قوله عز وجل:﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْك رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[4]، لتُعبر عن معنى التحريك [5]، وفي نفس السياق من نفس السورة جاءت لفظة [الأز] في قوله عز وجل:

1- أبي حيان الأندلسي، تفسير المحيط، تح: أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد يعوض، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص163.

2- مُحَمَّد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة: علي مُحَمَّد الضباع، مطبعة البابي الحلبي ، مصر، 1349هـ، ص49.

3- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص62

4- سورة مريم، الآية 25

5- أبي حيان الأندلسي، تفسير المحيط، ص162.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾، لتُجسد معنى « التحريك بقوة»[1]، ثم إنّ الهز جاء بصوت الهاء، والهاء حرف مرقق مجهور ومنفتح، بين الشدة والرخاوة، و(الأز) جاء بصوت الهمزة، والهمزة صوت مرقق مجهور شديد منفتح، ومستفيل، ثم إنَّ « الهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنّهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنَّك قد تهزّ مالا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك » [2]، ومن خلال المعاينة المباشرة للصوتين نجد تعارض فونولوجي واضح بينهما، ويكمن هذا التعارض في صفة التوسط بين الشدة والرخاوة لصوت الهاء، واتصاف الهمزة بالشدة، هذا التعارض الفونولوجي جاء خادمًا للمعنى، حيث أضافت صفة الشدة التي تكتسبها الهمزة دلالة قوة التحريك التي تحاكي مقام الخطاب الموجه للكفار والشياطين، « ولولا هتة في الهاء»[3]، لما لاءمت السياق التي جاءت فيه، وهو هز السيدة مريم ﷺ للنخلة، وهي امرأة ضعيفة البنية وحامل بطفل، ولا تقوى على الأز، وعلى هذا الأساس سقط محور الاختيار لصوت الهاء والهمزة، على محور التأليف، وهو سقوط دقيق عجيب رائع، وهو مظهر من مظاهر الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم.

يقول عز وجل: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[4]، وردت لفظة (الاشتعال) في الآية الكريمة، وقد استعيرت هذه الكلمة للدلالة على تفشي الشعر الأبيض، أو الشيب برأس سيدنا زكريا عليه السلام، فجاء حرف الشين، وهو حرف مرقق مصمت متفشي مهموس رخو ومنفتح مستفيل، وهنا مناسبة

1- ينظر: أبي حيان الأندلسي، تفسير المحيط، ص203.

2- ابن جني، الخصائص، ج2، ص146

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي،ج1، ص57

4- سورة مريم، الآية 4

واضحة بين صفة التفشي لحرف الشين، وتفشي الشيب في رأس سيدنا زكريا عليه السلام، وهي محاكاة صوتية بلغت حدود البلاغة المعجزة للخطاب القرآني، بالإضافة إلى جمالية الاستعارة التي أفاضت على المعنى جماليات أخرى، وبهذا تهيأت لهذه اللفظة حسن الأداء، وتمثيلٌ للدلالة، في قالب موسيقي تستسيغ له القلوب قبل الآذان.

وفي سياق آخر يقول ﷻ: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1]، لفظة [اصطبر] الواردة في الآية الكريمة، جاءت لتفيد معنى «شدّة الصبر على الأمر الشاق، لأنّ صيغة الافتعال ترد لإفادة قوّة الفعل، وكان الشأن أن يعدى الاصطبار بحرف (على) » [2]، وهو ما يلائم دلالة الآية، وهي الدعوة على شدة الصبر والطاعة، والعبادة، فكان صوت الطاء من أنسب الأصوات تعبيرًا للموقف، وذلك لما توفرت له من مسّوغات فونيتيقية وفونولوجية تجعله من بين الأصوات الأعلى قيمة في التعبير عن موقف الاصطبار، فالطاء صوت مجهور شديد ومطبق، بالإضافة إلى أنّه صوت يتصف بالاستعلاء والقلقلة، وبهذا وَقع تطابق بين شدة الصوت في النطق وشدة الصبر على الطاعة، كما وقع التناسب بين استعلاء الطاء وعلو مقام الصابرين، وهذا ما نعده ملمحا إعجازيًّا في الخطاب القرآني، إذْ يؤدي كل حرف مهامه الوظيفية حيث لا يمكن لأي صوت من الأصوات الأخرى أن يحل محله، ويُعطي نفس الدلالة.

ويقول عزوجل: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَّاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[3]، وردت لفظة [تُسَّاقط] في الآية الكريمة بضم التاء وتشديد السين، هو من «مضارع سَاقَطَت النخلة تمرَها، مبالغة في أسقطت»[4]، والمبالغة في التساقط بمعنى استمرار عملية التساقط،

1- سورة مريم، الآية 65.

2- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص142.

3- سورة مريم، الآية 25.

4- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص 89.

وهذا ما عبر عليه تكرار صوت السين، أي تكرار عمليّة التساقط، كما يوحي المد المُصاحب لصوت السين بطول أشجار النخل، وممّا زاد اللفظة رونقا ضم صوت التاء في أول الفعل، والأصل تتساقط « بتاءين أدغمت التاء الثانية في السين ليأتي التخفيف بالإدغام، وقرأ حمزة –بتخفيف السين- على حذف إحدى التاءين للتخفيف»[1]، إذن فضم التاء في هذه الحالة خدم المعنى المراد من فعل تساقط، وهو خلق دلالة المبالغة في التساقط، فجاء الصوت يُحاكي معناه، ويجسد الدلالة.

وجاء في الذكر الكريم: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾[2]، جاء فعل [أطَّلَعَ] على صيغة « افتعل من طلع للمبالغة في حصول فعل الطلوع وهو الارتقاء، ولذلك يقال لمكان الطلوع مطْلع بالتخفيف ومُطّلع بالتشديد» [3]، فالتأمل في صيغة الفعل "أطَّلع" توضح أنّ صوت الطاء جاء مشددًا، وهو صوت بطبيعته الفونيتقية مجهور شديد ومطبق مستعلي، هذه الصفات التي يتضاعف ورودها في صوت الطاء بمجرد تشديده، تجعل منه صفة الشدة مكررة ، كما في صفة الاستعلاء مكررة ، هذا التكرار والتضعيف في الصفات خلق صورة تناسبية بين استعلاء الطاء ودلالة الاطلاع، لأنّ لفظ الاطلاع « أطلق على الإشراف على الشيء، لأنّ الذي يروم الإشراف على مكان محجوب عنه يرتقي إليه من عُلوّ»[4]، .

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾[5]، ويقول أيضا: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[6]، وردت لفظة

1- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص89.

2- سورة مريم، الآية 78

3- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص160

4- سورة مريم، الآية 160

5- سورة مريم، الآية 15.

6- سورة مريم، الآية 33.

[السلام] مرة بالتعريف ومرة أخرى بالتنكير في الآيتين، والمتعارف عليه في العربية أنّ الزيادة في المبنى تورث زيادة في المعنى، لكن زيادة صوت الألف واللام في لفظة "السلام" أعطت مدلولا آخر، وجاء في تفسير المحيط أنّ: « عيسى ويحي عليهما السلام التقيا وهما ابنا الخالة فقال يحي لعيسى: أدع لي فأنت خير مني، فقال له عيسى: بل أنت أدع لي فأنت خير مني، سَلمَ الله عليك، وأنا سلمت على نفسي» [1]، ومن هنا، جاءت كلمة السلام معرفة، لأنّ سيدنا عيسى عليه السلام معرفة، وهو نبي الله، وجاءت معرفة أيضا لأنّه سلم على نفسه، وهو عارف بنفسه، ولهذا جاءت الآية ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[2]، على صيغة ضمير المتكلم، في حين جاءت لفظة (سلام) نكرة عندما سلم الله عز وجل على عبده ورسوله يحي عليه السلام، والنكرة للتعميم، وهو ما يناسب المقام، حيث لم يتشابه تسليم الله ﷻ، مع تسليم سيدنا عيسى عليه السلام. ومن هنا، جاء الخطاب القرآني خطابا أُحكمت آياته، ببراعة أسلوبه، ورونق ألفاظه، وقوة أصواته، التي جاءت لتُماثل وتلائم المقام، وهذا ما خلق نوع من الانسجام والتناسب ومحاكاة الأصوات لمدلولاتها، وحسن إسقاطها على محور التركيب، ولم تكن المفردات والصيغ فقط التي جاءت في موضع الملائمة من السياق، فالسبك والضبط يشمل، كل البنى المقطعية والفوق مقطعية، على غرار ما نقع عليه في الفاصلة القرآنية .

1- أبي حيّان الأندلسي، تفسير المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحَّد معوض، ص129.

2- سورة مريم، الآية 33.

جمالية الفاصلة القرآنية من حيث التناسب والإيقاع:

ترتكز عمليّة النظم عند الجرجاني على العلاقات القائمة بين الكلم، فالنظم عنده هو: « تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض» [1]، وهو أن يضع المتكلم كلامه الموضع الذي يقتضيه المقام ويكون بهذا قد بلغ ذروة القول الفصيح والبليغ، وهو ما أشار إليه رومان جاكبسون في كتابه "القضايا الشعرية"، حيث يرتكز مظهر الانسجام بين اللفظ والتعبير في ما عنده على « الكفاءة الشعرية، وعليه تحديد الشعرية باعتبارها ذلك الفرع من اللسانيات الذي يعالج الوظيفة الشعرية في علاقاتها مع الوظائف الأخرى للغة، ذلك أنّ الشعرية تهتم بالمعنى الواسع للكلمة، حيث تهيمن هذه الوظيفة على الوظائف الأخرى للغة» [2]، ومن هنا تكاد تتطابق رؤية الجرجاني للنظم باعتباره عمود البلاغة، مع الوظيفة الشعرية لدى جاكبسون، وكذا الوظيفة الجمالية لدى أندريه مارتنيه.

وعلى هذا الأساس، جاء مطلب البحث في شعرية الفاصلة القرآنية، ومدى تعالقها مع السياق. ومن ثمة، البحث في إيقاع الفواصل القرآنية، والسعي لإبراز « الجانب الموسيقي في الفواصل، ومراعاة متطلبات الإيقاع ومقتضيات التلاؤم النغمي»[3]، وقد تعدّدت الرؤى في تحديد الفواصل، فمنهم من رأى أنّها الكلمة الأخيرة من الآيات القرآنية، ومنهم من يعتقد أنّها الجملة الأخيرة من الآيات وهي « ما تألفت من ألفاظ قليلة» [4]، وهناك رأي ثالث يرى أنّ الفاصلة القرآنية هي المقطع الأخير، وهو الشائع عند العلماء، «فتتنوع أشكال الفاصلة القرآنية وتتعدد صورها، فقد تكون كلمة،

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق السيد مُحَمَّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998، ص15.

2- رومان جاكبسون، القضايا الشعرية، ص35.

3- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، عالم الكتب، ط1، 2006، ص83

4- دفة بلقاسم، نماذج من الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم ،ص:28-29.

وقد تكون مقطعا من كلمة وقد تكون جملة»[1]، وقد وقع اتفاق الأغلبية بين علماء اللغة على أنّ الفاصلة هي المقطع الأخير من الكلمة، وهو الراجح عندنا، والأنسب لمقام البحث، في حين يُسجل ورود الفواصل جملاً وكلمات عدد قليل من سور القرآن الكريم، وهي في كل الأحوال جاءت لتراعي « المعنى والسياق، والجرس، وتراعي خواتم الآي وجو السورة، وتراعي فيها كل الأمور التعبيرية والفنية الأخرى» [2].

وعلى هذا أفضت المعاينة المباشرة لفواصل سورة مريم إلى وجود مقطعين أحدهما طويل مفتوح [ص ع ع]، والآخر قصير منفتح [ص ع]، وقد تناسب هذان المقطعان مع دلالة السورة التي تتحدث عن رحمة الله عزوجل على رسله وأنبيائه، ويُمثلها المقطع الطويل المفتوح، وخطاب الله سبحانه وتعالى لعباده الذين كفروا بآياته، ويجسدها المقطع القصير المنفتح أيضا، فإنّ الله شديد العقاب، كما أنّه غفور رحيم، ورحمته وسعت كل شيء، وإنّ رحمته سبقت عذابه، ولهذا جاء المقطع الطويل المفتوح ليُجسد رحمة الله الواسعة، كما جاء المقطع القصير ليُجسد غضب الله، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفواصل	المقطع الأخير	الفواصل	المقطع الأخير	الفواصل	المقطع الأخير
زَكريَّا	ص ع ع	يَمتَرُونَ	ص ع	مدًّا	ص ع ع
خَفِيًّا	ص ع ع	فَيَكُونُ	ص ع	عزًّا	ص ع ع
شَقِيًّا	ص ع ع	يُؤمِنُونَ	ص ع	ضدًّا	ص ع ع
وَلِيًّا	ص ع ع	يُرْجَعُونَ	ص ع	فردَا	ص ع ع
سَمِيًّا	ص ع ع	جندا	ص ع ع	ودًّا	ص ع ع
شيئا	ص ع ع	ولدا	ص ع ع	لُدًّا	ص ع ع
رضيّا	ص ع ع	عهدا	ص ع ع	رِكزًا	ص ع ع

1- أبو زيد أحمد، التناسب البياني في القرآن، ص 350-351.

2- فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، دار عمار، عمان، ط2، 2002، ص236.

نزلت سورة مريم للتذكير برحمة الله التي وسعت كل عباده، كما نزلت للتذكير بعقاب الله لعباده الذين كفروا بآياته واتخذوها هزوا ولعبًا، دلالة السورة تناسقت وتناسبت مع فواصلها، حيث انتهت فواصل سورة مريم من الآية 1، إلى غاية الآية 33، بصوت [الياء الممدودة]، والياء صوت مجهور، يتسم باللين، ورخاوة، والانفتاح، ويبدو أنَّ ليونة الياء تناسبت مع لين ورحمة، ورأفة الله بعباده الصالحين، كما ناسب انفتاح صوت الياء بمُطلق رحمة الله عزوجل التي وسهت كل شيء، وقد جاء صوت الياء مشبعًا بألف ممدودة ليضيف بجهارة نطقه، ورخاوة صوته، وانفتاحه رننًا موسيقيًّا رائعًا، ممّا زاد المشهد جمالية إيقاعية مُنقطعة النظير.

وتنتهي الآية 34 من سورة مريم إلى غاية فاصلة الآية 40، بصوت النون، والنون صوت رنيني نغمي، يتميز بجهارته وتوسطه بين الشدة، والرخاوة، كما يتصف بانفتاحه، وقد حاكى صوت النون بنغميّته ورنينه دعوة الله سبحانه وتعالى لعباده الذين كفروا، وكذبوا بآياته، خطاب يعكس قانون الترغيب في الدعوة، والدفع بالتي هي أحسن، ثم تعود بعد ذلك رحمة الله على أنبياءه ورسله، وعباده الصالحين تتجسد ماثلة من خلال آيات سورة مريم.

وتستمر فواصل آيات سورة مريم على حالها، إلى أن وصلت للآية 74، فتتغير من صوت الياء الممدودة، إلى صوت الدال الممدود، والدال صوت مجهور، شديد، مقلقل ومنفتح، وقد حاكى بالفعل دلالته، حيث جاءت شدة وجهر الدال لتستحضر غضب الله المجسد في سياق الآيات على عباده الذين كفروا، وهو تجسيد لصورة «التهديد والوعيد الشديد لمن كذب على الله وافترى وزعم أنَّ له ولدا»[1]، كما جاءت قلقلة صوت الدال لتحاكي صورة الكافرون وهم في قلق ممّا سيصيبهم.

1- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: حكمت بن شبرين ياسين، ج5، ص228.

وضمن ذات المسعى، جاءت فواصل سورة مريم لتجسد الجمالية الإيقاعية المنقطعة النظير، وممّا زادها بهاءا ورونقا هو انسجام الوحدات الصوتية، وتلوينات مقاطعها، بوحدات نغمية تُجسد المعنى الفعلي للسورة، وقلما تتضافر كل هذه الميزات الجمالية في خطاب، ولئن اجتمعت في خطاب فهو القرآن الكريم بدون شك.

وفي ذات السياق، أشار أدونيس إلى مسألة مهمة في الإيقاع الموسيقي للقرآن الكريم حيث قال: «أنّ البنية العميقة في الموسيقى القرآنية لا تكمن في التأليف بين حروف اللفظ وتناغمه وحسب، بل تتمثل البنية الداخلية العميقة للنص القرآني في موسيقى لغته، فالنص القرآني "نغمٌ" »[1]، ذلك أنّ البنية الإيقاعية إنّما تتكئ على مقومات منها ظاهرة التكرار، والتجانس، والتنغيم، وهي روافد موسيقية تظهر فاعليتها في استحضار المعان وتجسيدها، وهذا ما جسدته آيات سورة مريم، حيث استطاع تكرار حرف الياء الممدود في الفواصل أن يخلق بقوة أدائه، وسمة رخاوته، إيقاع متميز يبعثُ في السامع انفعال شعوري يُحاكي السياق، وهو بذلك يؤدي الوظيفة الانفعالية التي تحدث عنها جاكبسون.

وتتغير الفاصلة القرآنية في سورة مريم، من صوت الياء الممدود إلى صوت النون الساكنة، التي تتميز بجهرها وانفتاحها، كما تتوسط بين الشدة والرخاوة، وما زادها جمالا غُنتها الرنينية، التي تجذب الانتباه، بموسيقاها العذبة.

ثم تتنتقل الفواصل من صوت الياء والنون إلى صوت الدال، وهذا تِبعًا لتنوع الحال والسياق، ويسهم جرس الدال المتميز بجهارته، وانفجاريته، الممزوجة بنوع من الشدة، في تصوير مشهد الكفار وما ينتظرهم من وعيد، ويبدو أنّ صوت الدال من أكثر الأصوات القادرة على خلق مثل هذا المشهد، كونه يتميز بسمات تحاكي حالة الغضب.

1- أدونيس، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الآداب، بيروت، ط1، 1993، ص25.

وقد اتسم الاستخدام القرآني لنظام الفواصل بسمات نجملها في:

1- كسر الإيقاع

يعّد التكرار رافد مُهم من روافد الإيقاع، وقد اتسم القرآن الكريم « بتكرر القالب الصوتي الواحد في السورة الواحدة، بشكل منتظم ثم لا تكاد تتواصل هذه التكرارية حتى يكسر الإيقاع الذي تألفه النفس وقد تمجه الأذن، ولعل في ذلك متعة نفسية لا نظير لها حيث تتنوع النغمات الموسيقية نتيجة استخدام الفواصل المتوسطة والطويلة والقصيرة، في آن واحد في تزاوج منقطع النظير» [1]، وهذا ما نجده ماثلا في سورة مريم، ويمكن الاسترشاد ببعض الآيات.

ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾[2]، وقوله عزوجل: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾[3]، وقوله أيضا عزوجل: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾[4]، وتكرر صيغة المقاطع في الفواصل لتوحي باستمرار نزول رحمة الله على عباده الصالحين وأنبيائه ورسله، مادام السياق متعلق بذكر رحمة الله الواسعة التي تجلت في معجزات الأنبياء والرسل، ثم بعد ذلك تتغير مقاطع الفواصل، بعدما كانت مقاطع طويلة مفتوحة بداية من الأية الأولى إلى غاية الآية 33، أصبحت الفواصل ذات مقطع قصير منفتح، وتكسر تلك التراتبيّة الموسيقية التي كانت عليها الفواصل من قبل، وتنقلب الفاصلة من ياء ممدودة، إلى واو ونون، أو ياء وميم، ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[5]، ومن

1- فضيلة مسعودي، التكرارية الصوتية في القراءات القرآنية، قراءة نافع أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص52.

2- سورة مريم، الآية2

3- سورة مريم، الآية 16

4- سورة مريم ، الآية 41

5- سورة مريم، الآية 34، 35

خلال الملاحظة الطيفية لسورة مريم يتضح نوع من التسارع في الإيقاع، ويعود السبب في ذلك إلى وجود المقطع القصير [ص ع] التي لازم فواصل الآيات من 34 إلى36، هذا التغير المفاجئ في الإيقاع لم يكنْ اعتباطيا، بل مرتبط بتغير دلالة السياق، ومرده تغير المقام، حيث جاء الرد على الذين كذبوا على الله، وافتروا عليه بهتانا وكذبا، الذين زعموا أنّ لله ولد، وهو إيقاع يحاكي موقف تقرير حقيقة كونية تلزم بالضرورة الصوتية الإيقاع القصير المناسب لمثل هذه المقامات، فهو مقام يستدعي الإجابة السريعة المباشرة.

ثم يعود بعد ذلك الإيقاع في فواصل السورة لتتناقل نقراته بين السرعة والبطء، وهو أيضا إيقاع يلاءم سياق التذكير برحمة الله التي وسعت أنبياءه ورسله وقد ذُكر منهم سيدنا إدريس، وسيدنا إبراهيم ، وسيدنا إسماعيل وإسحاق، وسيدنا يعقوب، وسيدنا موسى وهارون، عليهم أفضل الصلوات، وأزكى التسليم، ويبقى الإيقاع منتظما لغاية نهاية السورة الكريمة، لكن تشتد حدّته ودرجته مع صوت الدال التي انتهت به أواخر سورة مريم ومن قوله عزوجل: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ٨٧ وقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ٨٨لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ٨٩﴾[1]، ولا يخفى على أحد أنّ صوت الدال صوت مجهور، تتناسب خاصيته الأكوستيكية مع سياق هذه الآيات بداية من الآية 75 إلى الآية 98، حيث أضفى صوت الدال المجهور نوعا من الجهارة ، كما صور لنا تلك الصورة الترهيبية التي تُمثل لنا حال الكفار وهم يصلون نار جهنم، عقابًا وجزاءًا لهم بما كانوا يمترون ويدعون، ومما ساهم في تمثيل هذه الصورة ، انعدام صفة التنغيم في صوت الدال، ولعل الدال أنسب الأصوات تعبيرًا عن مقام وعد ووعيد الكفار بحساب يوم عسير، فناسب صوت الدال سياق عقاب الله لعباده الذين كفروا بآياته، وادعوا على الله كذبا.

إلى جانب ظاهرة التكرارية الإيقاعية للفواصل التي ألفيناها في سورة مريم، تأتي ظاهرة تجانس الفواصل القرآنية، حيث جاءت ظواهر التجانس في تمامها المعروفة، ممّا

1- سورة مريم، الآية 87-88-89

خلق نوع من الرتابة في النطق، ومما أدى إلى تناغم وتشابه الفواصل في الوزن والروي، والتوازن الصوتي، الذي يُعّد أيضا مقوما من المقومات الأسلوبية الصوتية .

-ظاهرة التوازي:

ولئن كان جاكبسون قد اعتبر ظاهرة التوازي « عنصر قد يحتل المنزلة الأولى بالنسبة للفن اللفظي» [1]، وبمقتضاها تُحقق الوظيفة الجمالية للخطابات، فإنّ علماء البلاغة العرب يعرفونه على أنّه: « اتفاق أواخر القرائن في الوزن والروي » [2]، وهذا ما نجده ممثلا في سورة مريم، حيث اتفقت فواصلها وزنًا ورويًا، في السياق نفسه، ويتغير حرف الروي والوزن بمجرد تغيير المقام والدلالة، وهو توازي ارتهن إلى البناء الصرفي للفواصل، كما ارتكز على الجانب التركيبي للفواصل في أحايين أخرى، هذا التوازي خلق نوع من الرتابة الصوتية الذي استدعاها سياق الآيات، وهو إيقاع رزين متماثل ومتشابه، والجدول الآتي يوضح هذه التوافق والتوالي:

اللفظة	الآية	الوزن	اللفظة	الآية	الوزن	اللفظة	الآية	الوزن
خفيّا	3	0/0//	شقيّا	4	0/0//	وليّا	5	0/0//
رضيّا	6	0/0//	عتيّا	8	0/0//	سويّا	10	0/0//
يكون	35	/0//	عظيم	37	/0//	مبين	38	/0//
يمترون	34	/0//0/	يؤمنون	39	/0//0/	يرجعون	41	/0//0/
مدّا	79	0/0/	وفدا	85	0/0/	وردا	86	0/0/
هدّا	90	0/0/	عبدا	93	0/0/	فردا	95	0/0/

من خلال الجدول يتضح وضع التوازي بين فواصل سورة مريم، وقد تتغير الصيغة الصرفية للكلمة الأخيرة من الآية لتتناسب ودلالة الآية، وبهذا تهيأت للفاصلة القرآنية

1- رومانيا جاكبسون، قضايا الشعرية، تر: مُحَمَّد الولي، ومبارك حنون، ص103

2- محمود أحمد نحلة، دراسات قرآنية في جزء عم، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1989، ص182.

لسورة مريم عدّة معطيات بنائية تجلي مظهر الإحكام الضبط، حيث يتشافع إيقاع الفواصل مع مدلول السورة العام، في نمط متوازي رزين.

وانطلاقا من هذه المعطيات تبرز خاصية قوة لفظ الخطاب القرآني الذي يجليه، حسن انتقاء أصواته، وجمالية إيقاعه الذي يخطف السمع، ويسيطر على النفس، وبهذا ليحَقق بذلك وظيفة انزياحية تتجه صوب تحقيق شعرية المنطوق، من خلال توافق الوظيفة الانفعالية، والتأثيرية، مع الوظيفية التعبيرية.

دقة اختيار الألفاظ في التأليف

يرى جاكبسون أنّ عنصر الاختيار والتأليف أمر ضروري لتحقيق الوظيفة الشعرية للخطابات، سواء في النص شعري أو النثري، وهي عملية انتقائية للألفاظ وِفق خطية اللغة، في حين تتم عملية تركيب هذه الانتقاءات اللغوية في مستواها العمودي، وتتلاحم مع الاختيارات والاستبدالات الفردية التي ترتهن إلى المقام وجمالية القول .

ومن هنا، فقد جعل جاكبسون من الشعرية اللسانية، معيارا لمدى توافق القوة التعبيرية للفظ مع المؤدى التأثيري والانفعالي والإقناعي ومن ثمة التواصلي، فالغرض من التلفظ ليس لمجرد النطق بسلاسل كلامية متتابعة وِفق نظام معين، بل الغرض منه التأثير في المستمع وإقناعه، وقد تطرق عبد القاهر الجرجاني إلى ذات السؤال في "دلائل الإعجاز" حيث يقول في هذا السياق: « ليس الغرض من نظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل»[1]، معنى هذا أنّ اللغة جاءت لتأدية غرض التبليغ والإقناع، وليس لغرض نظم الكلم وحسب.

يقول عز وجل: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص50.

وِرْدًا ﴿٨٦﴾[1]، تتحدث الآية الكريمة عن صنفين من العباد، وهما المتقين والكفار، حيث وُصفت كل طائفة بما يناسبها من وصف، حيث قُرن فعل [الحشر] بعباد الله المتقين، في حين ورد فعل [سيق] ليُناسب مقام المجرمين، كما نُسبت لفظة [الوفد] لعباد الله المتقين، في حين نُعت المجرمين بلفظة [الورد]، وههنا، يتقدم السؤال الذي مؤداه، لماذا جاء فعل [سيق] للدلالة على حشر الكفار، وفعل [نحشر] للدلالة على قيام الحشر للمتقين في سورة مريم، رغم أنّ فعل [نسوق] أيضا صحيح للمقام، والدليل أنّه جاء في سياق آخر فعل سيق في مقام المتقين، في قوله عز وجل في سورة الزمر: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾[2]، والجواب هو « أنّ معنى (حشر) جمع، والحشر الجمع، قال تعالى: ﴿وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير﴾[3] ، أي جمع، ولقد قال في آية مريم: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴾[4] ، والوفد لا بدَّ أن يكتمل أفراده، فهم يجمعون قبل أن يذهب بهم إلى الرَّحمن لتكريمهم، فناسب كلُّ تعبير موضعه» [5]، والوفد هم: «القادمون ركبانا، ومنه الوفود وركوبهم على نجائب من نور من مراكب الدار الآخرة، وهم قادمون على خير موفود إليه إلى دار كرامته ورضوانه » [6]، وأمّا الفعل (سيق) فهو بمعنى: « السّوق: ويقتضي الحث على المسير بعنف، وهو الغالب فيه» [7]، وبهذا، ناسبت كلمة نحشر مقام جمع المتقين وهم مكرمين، كما ناسبت كلمة نسوق مقام

1-سورة مريم الآية 85-86.

2- سورة الزمر، الآية 83.

3- سورة النمل، الآية 18.

4- سورة مريم، الآية 85.

5- فاضل صالح السامرائي، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، دار ابن كثير، ج2، ط1، 2011-1432، ص81.

6- ابن كثير، تفسير ابن كثير، ص259.

7- ابن حيان الأندلسي، تفسير المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي مُحَمَّد معوض، ج7، ص424.

جمع الكفار بعنف وهم عطاشى، أمّا فعل سيق الذي ورد في مقام المتقين في سورة الزمر فقد عبر « عن الإسراع بهم إلى الجنة مكرمين بالسوق والمسوق دوابهم، لأنّهم لا يذهبون إليها إلاّ راكبين، ولمقابلة قسيمهم ساغ لفظ السوق، إذ لو لم يتقدم لفظ (سيق) لعبر بـ (أسرع)» [1]، وبهذا ناسب كل لفظ مقامه وسياقه الذي ورد فيه، مناسبة عجيبة غريبة، تستوقف القارئ متأملا حال توظيف الألفاظ بشكل مُنقطع المثيل.

وفي سياق آخر، من سورة مريم يقول ﷻ:

﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[2]،ويقول في سورة آل عمران ﷻ: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾[3]،من الواضح أنّ الآيتين لهما نفس الدلالة، مردها صوم سيدنا زكريا عليه السلام ثلاث أيام أو ثلاث ليال كما جاءت في الآيتين، هذا الاختلاف في توظيف الوحدات اللغوية لم يكن اعتباطا، وإنّما كان بتدبير من الخالق ﷻ، فلماذا جاءت لفظة ثلاثة أيام في سورة آل عمران، في حين وردت لفظة ثلاث ليال في سورة مريم رغم أنّ السياق نفسه؟ والجواب هو أنّ اليوم: «هو من طلوع الشمس إلى غروبها» [4] وأمّا الليل فهو: «ما يقابل النهار » [5]، يبدو في ظاهر الأمر أنّ اللفظين مختلفين في الدلالة، وإنّ كيلاهما يستلزم مقام معين يختلف تماما عن الآخر، لكن الأمر في كلا الآيتين « حقيقة، فهو لا يتمكن من أن يكلم الناس ثلاثة أيام بلياليهن، فمرة ذكر الأيام، ومرة ذكر الليالي، وكل ذلك صحيح ولا تناقض، غير أنّه ذكر الليالي

1- ابن حيان الأندلسي، تفسير المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي مُحَّد معوض، ج7، ص425.

2- سورة مريم، الآية 10.

3- سورة آل عمران، الآية 41.

4- فاضل صالح السامرائي، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، ص113.

5- المرجع نفسه، ص113.

في موطن والأيام في موطن لسبب اقتضاه المقام» [1]، هذا الاقتضاء يصور الدقة العالية في اختيار اللفظ المناسب في التأليف.

ووردت في سورة مريم أفعال تتقارب من حيث استعمالها في سياق آيات سورة مريم، وهي فعل [وهب، ونُبشرك]، فما الفرق بينهما؟ يقول ﷻ: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ۝٧﴾[2]، جاءت لفظة [نبشرك] في الآية الكريمة لتَرُف « بشرى غلام يولد من سيدنا زكريا ومن زوجته العجوز العقيمة العاقرة، اسمه يحيى ليحيى مراسم شرع أبيه ودينه وحبورته» [3]، السؤال الذي يُطرح هنا، لماذا قال سبحانه وتعالى: ﴿ نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ﴾، ولم يقل وهبنا لك غلام اسمه يحيى، رغم أنّ الفعل وهب ورد في نفس السياق في الحديث عن وهبْ الله عزوجل للسيدة مريم عليها السلام الولد، ووهبْ جلت قدرته الولد والحفيد لسيدنا إبراهيم في قوله ﷻ: ﴿ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ۝٤٩﴾[4]، وأيضا في سياق هبة الله للسيدة مريم ﵂ وأرضاها، حين يقول ﷻ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا كِيًّا ﴾[5]
وجاءت لفظة [وهب] أيضا في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ۝٥٣﴾[6]، إذن لماذا استُثني سيدنا زكريا من فعل "الوهب" في هذا المقام، وجيء بفعل التبشير، حتما هناك دلالة خفية تستدعي النظر والتدبر ، والأغرب من هذا نجد الفعل وهب في

1- فاضل صالح السامرائي، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، ص120.
2-سورة مريم، الآية 8.
3-ينظر: التواتي بن التواتي، الدر الثمين في تفسير الكتاب المبين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف-الجزائر-، المجلد 12، ط1 ، 2015، ص438.
4- سورة مريم، الآية 49.
5- سورة مريم، الآية 19.
6- سورة مريم، الآية 53.

آية أخرى في نفس مقام ذكر سيدنا زكريا، إذ يقول ﷻ: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾[1]، حيث جاء فعل التبشير ليتناسب وسياق استجابة نداء سيدنا زكريا حين نادى ربه ودعاه، وجاء فعل وهب ليتناسب وسياق الآيات الأخرى، إذ لم يكن استجابة لدعاء أحدهم، بل هو كرم من الله وهبته ورحمته التي وسعت عباده ورسله وأنبيائه، أمّا فعل [وهب] الذي جاء في نفس سياق دعاء سيدنا زكرياء في سورة الأنبياء، فكذلك ناسب المقام وتمكن من موقعه في الخطاب، لأنّ الحديث في سورة الأنبياء عن فعل مضى وانقضى، وأصبح فعل التبشير هبة من عند الله، فجاء فعل "وهب" مناسبا للمقام والسياق.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول والإقرار، بأنّ اللفظة القرآنية تمكنت من موضعها، ناسبت مقامها، وعبرت عن دلالتها أبلغ تعبير، فشكلت بهذا ملامح الإعجاز الصوتي والصرفي والنحوي والتركيبي للخطاب القرآني، هذا التمكن حَقق وجودها الفعلي عبر سياقات الاستعمال، كما أمدّها بقيمة دلالية تنعدم في غيرها من الألفاظ.

التحقق الدلالي للكلمة داخل السياق في سورة مريم

تنطوي اللغة على ظواهر إفرادية ومورفولوجية عديدة، يتعالق بُعدها الدلالي المتبدل والمتغير في أنساق اللغة وأسيقتها، « فإنّ العنصر اللساني ليس له في الواقع معنى إلاَّ في سياق ومقام معينين. في حد ذاتها لا تحمل الكلمة أو الدليل الأكثر تركيبا إلا افتراضات دلالية لا يتحقق بالفعل إلاّ بعضها فقط في فعل من الكلام محدد» [2]، ويُوافقه الرأي أيضا جاكبسون الذي يرى أنَّ « قيمة التعبير لا تؤخذ بنظر الاعتبارات إجمالا حسب قيمتها الدلالية الخالصة، والمحدّدة بشكل ضيق، أي معناه العام زائد معانيه السياقية

1- سورة الأنبياء، الآية 90.

2- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص37.

الطارئة» [1]. وعبر هذا المعطى، الذي يُقدمه كل من أندريه مارتنيه و جاكوبسون، فإنّ للمفردة قيمة فِعليّة لا تتحقق في انعزالها عن السياق، وإنّما تُحدد من خلال وقوعها في ترتيب معين من الكلام، فتكون بذلك حاملة لمعنى معين، في حين يُمكن لها أن تحمل دلالة مغايرة في سياق آخر، على سبيل الذكر لفظة [عِتِيّا]، وردت مرتين في سورة مريم، وفي كل مرة تُعطي دلالة مغايرة، تخضع هذه الدلالة لسياق الآية، نحو قوله عز وجل: ﴿قالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ٨﴾[2]، ويقول في نفس السورة ﷻ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ٦٩﴾[3]، وردت لفظة [عِتِيّا] في الآيتين متشابهتين، لكن ما أعطاها قيمتها الدلالية الحقيقة موضعها في السياق، فجاء لفظة [بعتيّا] في الآية الأولى بمعنى « النّهاية في الكبرِ، واليبس»[4]، في حين جاءت في الآية الثانية بمعنى « تَمَرُّدًا وعصياناً»[5]، والبون شاسع بين المدلولين، وسياق الآية هو من حدد المعنى الحقيقي لكلا اللفظتين، وأمثلة ذلك كثيرة ومتنوعة في سورة مريم.

يقول عز وجل في سياق آخر: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ٧﴾[6]، ويقول ﷻ: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ٦٥﴾[7]، وردت في الآيتين لفظتين متشابهتين وهما [سَميّا] و[سميًّا]، وقد جاءت لفظة "سميّا" الأولى بمعنى الغلام « الذي وُهب لسيدنا زكريا عليه

1- رومان جاكبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص30.

2- سورة مريم، الآية 8.

3- سورة مريم، الآية 69.

4- مُحَمَّد عبد العزيز الخُضيري، السراج في بيان غريب القرآن، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1435هـ، ص116.

5- المصدر نفسه، ص118.

6- سورة مريم، الآية 7.

7- سورة مريم، الآية 65.

السلام، والذي اسمه يحيى، ولم يسم قبله أحدًا بهذا الاسم» [1]، أي لم يُذكر اسم يحيى من قبل، ولم يُسم الأولاد باسم يحيى من قبل ولادته، وإنَّما الأمر على ما كان قبله، لأنَّ بعدها بدأ اسم يحيى متداولا، ولم يُقصد بالآية أنَّه لم تلد النساء من مثله أو شبهه في الصفات، في حين يُقصد بلفظة "سميّا" الثانية أي « لا مثيل ولا مضاهيًّا له، في ذاته وصفاته»[2]، والمعنى راجع على الذات الإلهية التي تعلو على كل تصور، وتفوق كل خيال، فلو تشابه المعنى في اللفظتين، فسيقع التشاكل والترادف في وصفة التفرد ، وهو ما لا يصح، فاختلاف السياق في الآيتين فرق في معنى اللفظ بشكل لا يقبل الشك ولا الريب.

وفي سياق آخر من سورة مريم، وردت لفظة [سويّا] ثلاث مرات، واختلفت دلالتها في كل سياق، يقول عزوجل: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ١٠﴾[3]، ويقول في سياق آخر من نفس السورة: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ١٧﴾[4]، وفي سياق ثالث من نفس السورة أيضا يقول ﷻ: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا ٤٣﴾[5]، هذه السياقات الثلاثة الواردة في سورة مريم، تُحدد دلالات لفظة "سويّا"، المختلفة من مقام إلى آخر، وهذا حسب ما يقتضيه الكلام من معان، حيث يُقصد بسويّا الأولى « أنْ لا تكلم الناس ثلاث ليال وأنت سويٌّ

1- أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح:عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001، ص463.

2- ينظر: مُحَمَّد عبد العزيز الخُضيري، السراج في بيان غريب القرآن، ص118.

3- سورة مريم، الآية 10.

4- سورة مريم، الآية 18.

5- سورة مريم، الآية 43.

صحيحٌ، لا علة بك من خرس ولا مرض يمنعك من الكلام» [1]، في حين جاءت لفظة سويّا في الآية الثانية لتدُلَ على صفة خلق جبريل عليه السلام، وهذا ما قال به أبي جعفر الطبري في تفسيره لسورة مريم: « يقول تعالى ذكره: فتشبّه لها في صورة آدميّ سويّ الخلق منهم، يعني: في صورة رجل من بني آدم معتدل الخلق» [2]، ويُقصد بسويًّا التي وردت في الآية الكريمة الثالثة « طريقًا لا عوج فيه» [3]، حيث يبلغ الإعجاز في توظيف اللفظ مقاما قصيا، ذلك أنه يتبدل من حال إلى حال في آي السورة، ونلفيه حسن التأليف في كل نسق وكل سياق، ومصَورا للمعنى في أكمل وجه وهو ما نعده ملمحا إعجازيا فاق المأهول في خطابات البلاغة، والفصاحة.

التعليل الفونولوجي للملح الإعجازي لظاهرة الإبدال

شغلت ظاهرة الإبدال حيزًا كبيرًا في الدراسات اللسانية، ومرد ذلك الاهتمام إلى إلى الدور الذي تؤديه الظاهرة في توليد وتحويل الصيغ الإفرادية . ومن هنا، يتأتى مطلب البحث في ظاهرة الإبدال الصوتي بوصفها آلية إجرائية تنهض على خاصية إفراز صيغ لغوية مُولدة من صيغ أخرى، ومن حيث هي إجراء صوتي كثر استخدامه في لغة الخطاب القرآن، حيث نضّد لمسألة التناسب مع سياق السور القرآنية. وههنا، تجلي آخر لمظاهر الإعجاز الصوتي.

ومن ذلك، نحو ما نقع عليه من إبدال لصوت الواو بصوت الياء، في الصيغة اللغوية [عِتِي] و [عُتو]، فتصبح لدينا صيغتين إحداهما تنتهي بواو، والأخرى بالياء، وأيضا نحو إبدال الكسرة بالضمة في نفس المثال، (عِـتي) و(عُـتو)، يقول عزوجل في

1- أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ص468.

2- المصدر نفسه، ص468.

3- مُحَمَّد عبد العزيز الخُضيري، السراج في بيان غريب القرآن،، ص117.

سورة مريم: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ٦٩﴾[1]، ويقول ﷻ في سورة الفرقان: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْنرى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾[2]، يُعَّد كل من (عتي) و(عتو) مصدران للفعل (عتا يعتو)، ولإبدال الياء في سورة مريم بالواو في سورة الفرقان دلالة تتناسب مع موضعهما في الآيتن فاختيار للفونيمين الياء والواو تناسب واضح مع مدلول الآيتين، حيث « الوار كما هو مقرر أثقل وأقوى من الياء وإن الضمة أثقل وأقوى من الكسرة لما فيهما من الجهد العضلي، وعلى هذا فـ (عتو) أثقل من (عتى) وأقوى، ومن النصين القرآنيين نلاحظ أن اتصاف المذكورين بالعتو في الفرقان أشد مما في مريم فاختار لهم اللفظ الأثقل والأقوى» [3]، ذلك لأنَّ الذين نُعتوا بالعتو في سورة الفرقان أشد عتو من الفئة التي ذُكرت في سورة مريم، « فخص العتي على الرحمن في حين أطلق العتو في الفرقان ولم يقيده فهم عُتاة على الرحمن وعلى خلقه» [4]، وما يمكن الخلاص إليه أنّ ظاهرة الإبدال في القرآن الكريم وظفت بتقدير محكم من عزيز حكيم يطاول من خلاله بلوغ ناصية التصوير وأقصى عتبة للتعبير، حيث يتواشج اللفظ ومعناه، بنيته الصوتية مع مؤداه التأثيري، شأنه في ذلك شأن ظواهر أخرى في نحو الإعلال والقلب والحذف.

التعليل الفونولوجي للملح الإعجازي لظاهرة الحذف

إضافة إلى الدور الذي تؤديه ظاهرة الحذف صرفيا ونحويا، فإن للحذف الصوتي وظيفة مهمة على المستوى الدلالي ، وهي الغاية الجوهرية التي سعت الفونولوجيا إلى تقفي أثرها، فمُؤدى الحذف الوظيفي المُرتبط بالدلالة، نعود به الى حال الحذف الذي

1- سورة مريم، الآية 69.

2- سورة الفرقان، الآية 21.

3- فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 2006، ص56.

4- المصدر نفسه، ص56.

يلحق بأصوات بغرض مطاولة مناسبة اللفظ بمعناه ، حبث يُحذف « في التعبير القرآني من الكلمة نحو استطاعوا واسطاعوا، وتتنزّل وتنزّل، وتتوفاهم وتوفّاهم، ولم يكن ولم يك، وما إلى ذلك، وكل ذلك لغرض ما، وليس اعتباطا فالتعبير القرآني تعبير فني مقصود، كل كلمة بل كل حرف إنّما وُضع لقصد» [1]، فكما يكون للصوت بُعد فونولوجي يحاكي دلالته، أيضا للحذف بُعد فونولوجي يحاكي الصيغة الصرفية المعرضة للحذف.

نحو قوله ﷻ في سورة مريم: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ٩﴾[2]، حُذف صوت النون في الآية الكريمة من الفعل (تكن)، فجاء الفعل على صيغة [لم تك]، والأصل تُتبع بصوت النون الساكن لأنّه أصل في الفعل وليس حرف علة لكي يُحذف، وجاء في تفسير الآية معنى (لم تك شيئا)، « أي لم تك شيئا موجودًا، وقال الزمخشري: شيئا لأنَّ المعدوم ليس بشيء أو شيئا يُعتد به"[3]، بمعنى عدم خلق الشيء، أي عدم اكتمال خلق الشيء في الوجود، وهي مرحلة تسبق مرحلة الخلق، ويكون الله عزوجل أعلم بها قبل وجودها بالفعل، لأنّه عالم الغيب والشهادة، لهذا حذف حرف النون من الفعل "تكن" ليدلل على نقصان الفعل بحرف وعدم اكتمال الصيغة اللغوية يتناسب وعدم ظهور سيدنا زكريا فوق البسيطة، ونقصد بعدم اكتمال أنّ سيدنا زكريا كان مُقدر وجوده في اللوح المحفوظ، وقد ورد في السيرة النبوية لسيدنا مُحَمَّد ﷺ، أنّ الله سبحانه وتعالى قدر الوجود كله ثم استوى على العرش، وليس فقط سيدنا زكريا من قُدر وجوده من قبل، بل هو حال البشرية جمعاء، وقوله عزوجل يُؤكد ما نحن بصدد توضيحه، يقول ﷻ:

1 – فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص9.

2– سورة مريم، الآية 9.

3– الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص167.

﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ٦٧﴾[1]، فيكون بهذا قد قُدر خلق زكريا عليه السلام من قبل وعدم اكتمال وجوده تناسب مع عدم اكتمال الصيغة الإفرادية، على غرار ما جاء في آية أخرى من سورة مريم أيضا، حيث ورد الفعل كان كاملا لم يُحذف منه حرف، وما يستدعي السؤال هنا، لماذا حذفت النون مرة في فعل كان ولم تحذف في الآية الثانية؟، يقول عزوجل:﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾[2] بمعنى أنّ سيدنا يحيى عليه السلام «بارًا بوالديه، ولم يكن متكبرًا، ولا عاصي »[3]، فجاء حرف النون في الصيغة الإفرادية (يكن) ليُدلل على اكتمال خلق سيدنا يحيى عليه السلام، وهذا الاكتمال يخص الوجهين، بمعنى منتهى الخُلق والخَلق، وبهذا يصبح للحذف وظيفة تقتضيها الدلالة، وهذا النوع من الحذف لم نتلمس كنهه في الخطابات العادية، حيث يوظف الشاعر أو الناثر أو المتكلم الفعل كان مكتملا، لكن القرآن الكريم وظف الفعل بحذف النون وهو صوت أصلي في الفعل، وجاء هذا الحذف مناسبا لمقام الآي، وهو ما نعده مظهرا إعجازيا ينضد لمناسبة القول وملائمة اللفظ للمعنى.

ملامح الإعجاز الصوتي للبنى التطريزية بين السند الوظيفي والتمثل الأكوستيكي

تقوم الألسن البشرية على مجموعة من القواعد التلفظيّة التي تحكم الأداء النطقي للغة، حيث يمكن لهذه القوانين الأدائية أن تُغير دلالات السلسلة الكلامية، وعلى هذا الأساس، يغدو النبر والتنغيم بوصفهما ظاهرتين فوق مقطعية ،بمثابة عامل جديد يؤثر في توجيه المعنى توجيها يقتضيه المقام أو السياق، ولاسيما أنّ الظواهر « التنغيمية تحرك بشكل ملفت الكثير من عوامل الدلالة داخل المنظومة التواصلية المنطوقة، هذه العوامل

1- سورة مريم، الآية 67.

2- سورة مريم، الآية 14.

3- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص168.

اللسانية لا تقل شأنا عن باقي العوامل التركيبية والصرفية»[1]، فإذَا كان النبر في توصيفه العام هو الضغط على مقطع قصد البروز والوضوح، فإنَّ التنغيم يتعلق بتركيب الجملة، ليضيف لها دلالات نغمية وإيقاعية تزيد من وضوح المعنى، وعليه جاء هذا المبحث ليتقصى البعد الوظيفي للبنى التطريزية في سورة مريم، وكيف ساهمت هذه البنى الفوق تركيبية في تشكيل الدلالة؟

يقول عزوجل:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ٩٨﴾[2]، يأتي الاستفهام في الآية الكريمة ليؤدي وظيفة دلالية في السياق، حيث انزاح عن طبيعته الاستفهامية ليتدرج صوب التقرير، هذا التقرير الذي لم تتضح معالمه إلّا من خلال اختراق العملية التلفظية للآية الكريمة، والتي أفصحت « عن تخويف الكفار وإنذارهم بالإهلاك بالعذاب» [3]، وفي ظل انعدام علامات الوقف في الخطاب القرآني التي من شأنها توجيه الدلالة، أدّى التنغيم دورا وظيفيا بنغمته المسطحة في الآية الكريمة التي ميزت بين الاستفهام والتقرير، حيث تتجلى الوظيفية التمييزية لفونيم التنغيم la fonction distinctive، وهذا « ما يحدثه فونيم التنغيم داخل التركيب، حيث يفرق بها حال الاستفهام من التعجب من التقرير والإخبار» [4]، ومن ملامح الإعجاز النغمي للآية، أن تأتي النغمة مسطحة في حين هي جملة استفهامية، تستوجب النغمة الصاعدة، ولتقصي حقيقة البعد النغمي للآية الكريمة، التجأنا إلى اختراق إجراءات التحليل الطيفي للآية، والذي يعتمد على القارئ عبد الباسط عبد الصمد، باعتباره قارئ يُحقق الصوت القرآني تحقيقا يبتعد عن اللحن، وهي قراءة برواية ورش عن نافع.

1- بوداود إبراهيمي، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص150.

2- سورة مريم، الآية 98.

3- طاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص 209.

4- بوداود إبراهيمي، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص151.

الشكل (01): صورة طيفية تُمثل المقطع النغمي المسطح

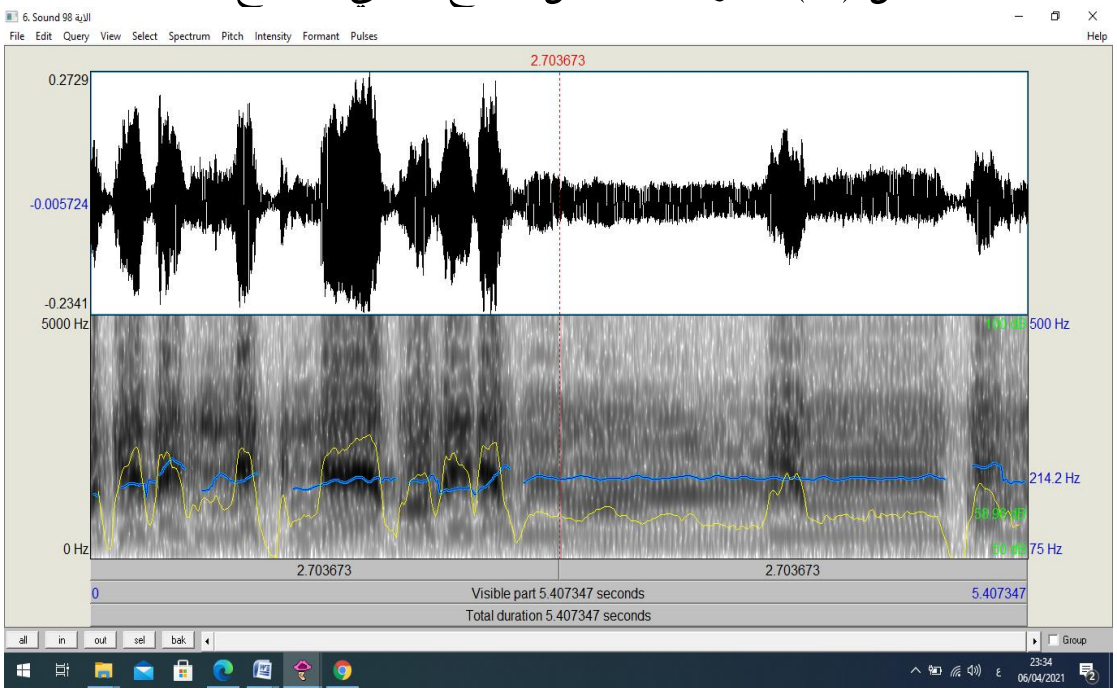

التعليق على التمثيل الطيفي

توضح الصورة الطيفية الأكوستيكية، طبيعة النغمة المسطحة، التي تظهر باللون الأزرق من خلال الصورة، وهي تمثيل لدرجة لصوت المُقرئ عبد الباسط عبد الصمد لحظة تلفظه بالمقطع النغمي مسطح، لذي يظهر من خلال الصورة الطيفية استقرارا في موضع النغمة الاستفهامية، كون الاستفهام في هذه الحالة جاء لتقرير حقيقة هلاك عدة أقوام من قبلهم، وبهذا ينزاح الاستفهام عن طبيعته الدلالية، ليؤدي وظيفة تقريرية، وهذا ما أكده التحليل الطيفي للآية الكريمة.

ويقول عزوجل: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ٢٠﴾[1]، جاء الاستفهام الوارد في الآية الكريمة ليُجسد ملامح الاستفهام التعجبي، أي « تعجب مريم من هذا وقالت، كيف يكون لي غلام؟ أي على أي صفة يوجد هذا الغلام مني، ولست بذات زوج، ولا يتصور مني الفجور»[2]، حالها حال سيدنا زكريا عندما بُشر بالولد، وبهذا

1- سورة مريم، الآية 20

2- ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، ص216

ينزاح الاستفهام عن طبيعته الاستفسارية، إلى نمطية التعجب، والتعجب يستلزم نغمة صاعدة، «وهي النغمة التي تلحق بالجملة الاستفهامية والتعجبية والأمرية والشرطية كما في دخل زيد؟» [1]، ومن خلال القراءة الطيفية، يظهر أنّ الاستفهام في هذه الآية، لم يؤدي وظيفته الاستفسارية المعهودة، وإنّما إنزاح ليتدرج صوب التعجب، وهو تعجب يناسب المقام، لبراءة ذمة السيدة مريم ﵂ وأرضاها، من حملها بالولد دون علاقة جنسية تربطها برجل، وهو أمر خارق للعادة وعكس الفطرة التي فُطر عليها بني آدم بعد خلق آدم عليه السلام، فكان بذلك سيدنا عيسى عليه السلام، بمقام خلق سيدنا آدم السلام، فكيلاهما خُلق من العدم، وهي كلمة ألقاها الله عزوجل، فإذا أراد ﷻ الشيء، يقول له كن فيكون.

الشكل (02): صورة طيفية تُمثل المقطع النغمي المتصاعد

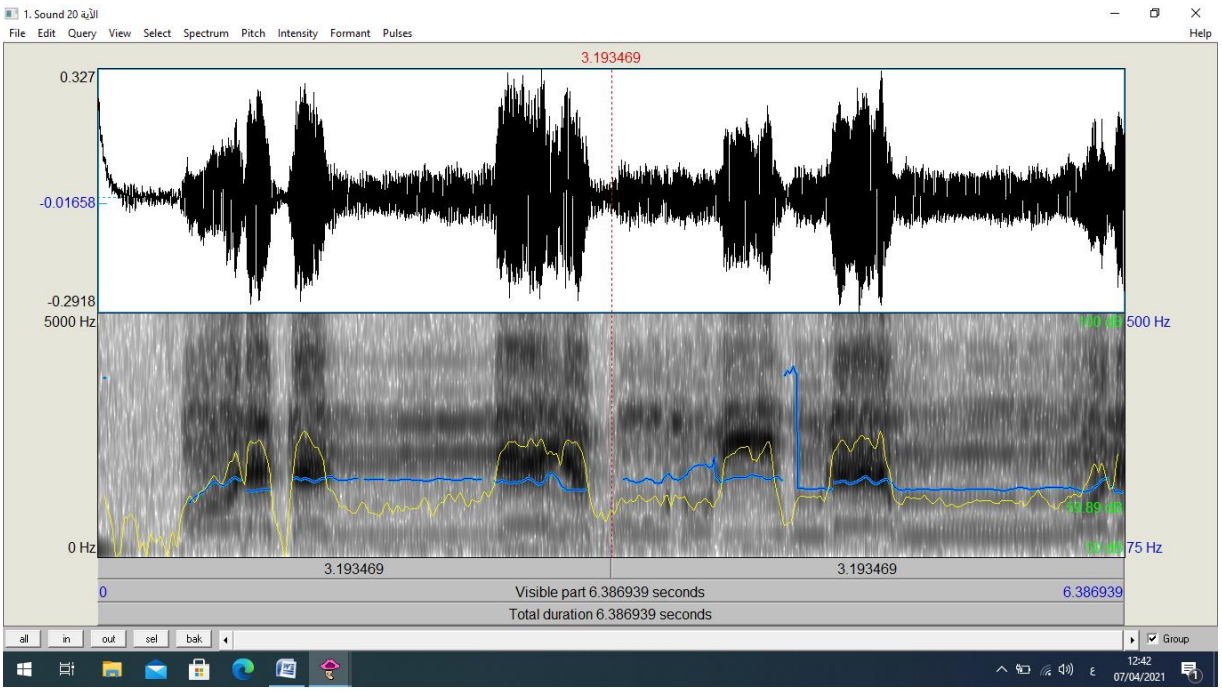

التعليق على التمثيل الطيفي

1 -بوداود إبراهيمي، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين ، ص153.

توضح الصورة الطيفية الأكوستيكية، طبيعة النغمة الصاعدة، التي تبرز باللون الأزرق في الصورة، ومن خلال الرسم الطيفي يتضح التصاعد النغمي على المقطع الأخير من الآية، وهي درجة صوت المُقرئ لحظة تلفظه بالمقطع النغمي بشكل تصاعدي، كون الاستفهام في هذه الحالة جاء ليؤدي وظيفة التعجب، وليس الاستفسار، وبهذا يؤدي التنغيم في هذه الحالة وظيفة تمييزية، تُميز الاستفهام من التعجب، وهذا ما أكده التحليل الطيفي للآية الكريمة.

ويقول عزوجل في سياق آخر: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مليًّا ٤٦﴾[1]، يتضح أنَّ الهمزة الاستفهامية في هذا المقام جاءت للأستفسار والإستفهام، لكنها غير ذلك، لأنّ آزر والد سيدنا إبراهيم عليه السلام متأكد حق التأكد من رفض ابنه لدين أبيه، ولهذا جاءت نغمة الاستفهام متصاعدة لأنّها محملة بالاستنكار والغضب، هذا الاستنكار لم تكن تتضح حقيقته لولا النغمة الصاعدة للآية الكريمة، ولهذا عُدّ التنغيم من الظواهر الفوق مقطعية التي تساهم في تشكيل الدلالة.

ولتبيان الفرق بين النغمات الصاعدة rising، والمسطحة flat، والهابطة falling، قمنا باجتزاء مقاطعا نسقية، تكون فيها النغمة إمّا ثابتة أو هابطة، لنرى فيما إذا كان التنغيم متناسب مع سياق الآيات وملائما لمنحاها الدلالي، أم دون ذلك، نحو قوله عزوجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ٨٣﴾[2]،جاء الاستفهام في هذه الآية ليؤدي وظيفة تقريرية في سياقه، حيث انزاح عن طبيعته الاستفهامية مخبرا بحقيقة سليط الشياطين على الكافرين، ليمدهم الله ﷻ في طغيانهم. هذا الأسلوب التقريري اتضحت معالمه في القراءة الطيفية للعملية التلفظية للآية الكريمة، التي أفصحت

1- سورة مريم، الآية 46

2- سورة مريم، الآية 83.

عن « استئناف بياني لجواب سؤال يجيش في نفس الرسول ﷺ من إيغال الكافرين لإضلال جماعتهم وآحادهم وما جرّه إليهم من سوء المصير»[1]، هذا الاستئناف البياني لإجابة الرسول ﷺ جاء بنغمة مسطحة، في حين أن الأصل، يأتي في نغمة متصاعدة كون الجملة استفهامية، والمعروف عند أهل الاختصاص أنَّ الجمل الاستفهامية دائما تتسم بنغمات متصاعدة، وهو بالضبط ما صرح به أندريه مارتينيه في مُصنفه "مبادئ في اللسانيات"، حين قال: « ففي العربية مثلا يغلب أن لا تكون الصيغة الاستفهامية للقول موسومة إلاّ بالارتفاع التنغيمي للصوت في آخر مفردة وهكذا نّميز جيّدا بين الاثبات في: ارتفع ثمن الخبز، والاستفهام في: ارتفع ثمن الخبز؟ وهذا يعني أنّ ارتفاع الصوت في ارتفع ثمن الخبز يقوم بنفس دور (هل ارتفع ثمن الخبز؟)، وهكذا يمكننا أن نقول أنّ هذا المنحنى التنغيمي دليل كحال "هل"، له مدلول الاستفهام وله دال يدرك: ارتفاع الصوت»[2]، لكن ما ألفيناه في سورة مريم، أنّ الاستفهام لا يأتي دائما موسوما بارتفاع نغمي للصوت في آخر المفردة.

الشكل (03): صورة طيفية تُمثل المقطع النغمي المسطح

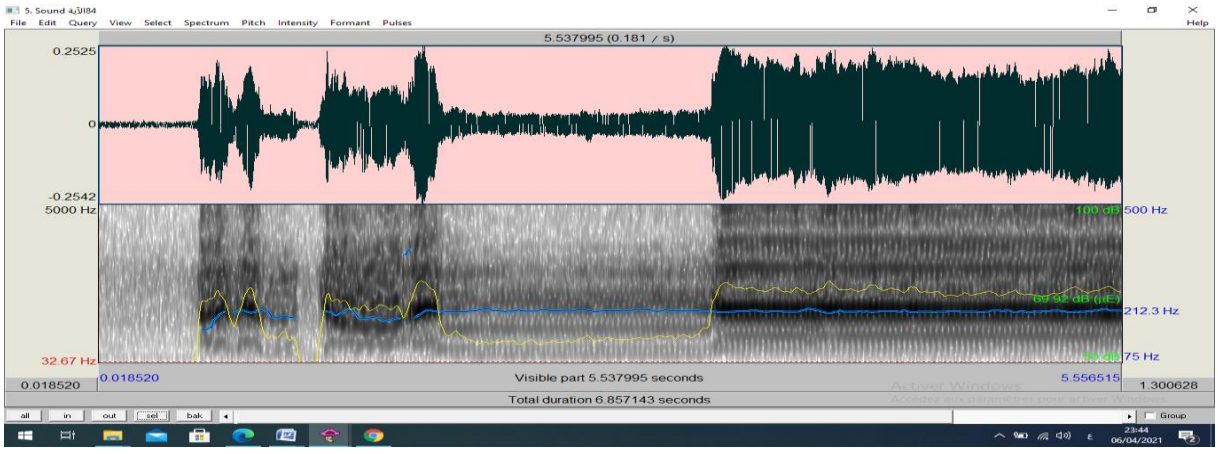

التعليق على التمثيل الطيفي

1-الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص16.

2- أندريه مارتنيه، مبادئ في اللسانيات، ص25.

توضح الصورة الطيفية الأكوستيكية للآية الكريمة رقم 83 من سورة مريم، النغمة المسطحة للآية، رغم أنَّ الآية جاءت على صيغة الاستفهام الذي تكون فيه النغمة متصاعدة، وتظهر في الشكل باللون الأزرق من خلال الرسم الطيفي للآية، ممثلة لدرجة صوت المُقرئ في تلفظه بالمقطع النغمي المسطح، وهو ما نعده مظهرا أو ملمحا إعجازيا، حيث ينزاح الاستفهام عن طبيعته النغمية المتصاعدة ليتناسب مع الحمولة الدلالية للآية التي جاءت تفيد التقرير لا الاستفهام.

البُعد الفونولوجي للنبر في سورة مريم

يعّد النبر من البنى التطريزية الهامة التي تؤدي دورا مفصليا في توجيه الدلالة، حيث يُعتبر النبر عاملا مهما في إتمام الوظيفة التميزية في بعض اللغات، ولا يزال البحث في مسألة النبر فتية وما زالت تستدعي جهدا من دارسي الصوتي بخاصة في حقل الأكوستيك. فالنظرية التي أصلت للنبير في الفونولوجيا تعتمد على الترتيب الخطي للمقاطع، وجملة القراءات التي تخص تراصف المقاطع التركيبية بحسب اختلافها النوعي والكمي.

أما عناية العرب القدامى بالضاهرة فلم تخرج من حس الانطباعية الذاتية، التي تنبني على ملكة السماع من حيث هو تقفي لأثر « الضغط على مقطع معين من الكلمة لجعله بارزًا وأوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة» [1]، حيث تكتسب الكميات الواصفة له، من شّدة ودرجة، أبعادا أو قيما كمية عليا، وهو توصيف فونتيقي يتكئ على تقديرات وقياسات الأبعاد الأكوستيكية للمقطع، أمّا الجانب الفونولوجي فتجليه الوظيفة التعبيرية ، حيث « يسهم نبر الجملة أو المركب في إبراز كلمة معينة فيهما

1- عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبرة، القاهرة، ط2، 1996، ص216.

فتشكل البؤرة، وهي التي تتضمن المقطع البارز إيقاعيا الذي يقترن به نبر العلو الموسيقي فتتأكد أهميتها عند المتلقي، وهذا البروز لا تتحكم فيه قواعد النبر بمفردها بل تتحكم فيه البنية التنغيمية بعامة، ونبر العلو الموسيقي بخاصة»[1]، وقد تتحقق الوظيفة التعبيرية للنبر من خلال تبين « الكيفية التي يمكن بها لنبر الجملة أو تحديدا لنبر العلو الموسيقي أن يحدد البؤرة أي الخبر الجديد والهام في الجملة ويحدد مصدر اختلاف تأويل بعض الآيات، مما يوضح جليا هذه الوظيفة» [2]، وقد تحققت مواضع النبر في بعض آيات سورة مريم، بغاية إبراز مقطع أو مفردة في نسق ما، لنبر العلو الموسيقي في الكلمة (البؤرة) المراد تأكيدها لدى السامع[3].ويمكن الاستشهاد بآيات يقول فيها ﷻ: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَاءً خَفِيًّا ٣﴾[4]، حيث تُفصح القراءة عن مد صوت النون في كلمة (نادى)، وفي هذه الحالة تصبح كلمة (نادى) البارزة هي البؤرة المراد تأكيدها لدى السامع ، مقارنة بالفواصل المجاورة، ولم يأت ذلك اعتباطا، بل لأنَّ البُؤرة المراد تأكيدها للسامع وهي كلمة (نادى) في هذا المقام هي التي تُشكل نواة الجملة بتعبير- نعوم تشومسكي- حيث أنّ كل جملة إلاّ وارتهنت لكلمة تُعّد النواة الأصلية التي يتفرع منها التركيب.

وللوقوف على عتبات التكميم الفيزيائي للنبر، ومتابعة أعلى ذروة تُسجلها الآية الكريمة، للتتابع المقطعي، قمنا أولا بالتقطيع الصوتي لفواصل الآيات، لتحديد موقع النبر الذي افترض علماء اللغة المحدثين أنّه أطول مقطع في اللفظة رجوعا من الخلف، وأمّا في

1- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأدرن، ط1، 2012، ج2، ص75

2- المرجع نفسه، ص75.

3- المرجع نفسه، ص75

4- سورة مريم، الآية 3

حالة تساوي المقاطع فيُرجحون وقوعه على بداية اللفظة باعتباره مرحلة ارتكاز وتهيئة للنطق.

التحليل الصوتي لبعض فواصل سورة مريم

زكريّا				خفيّا				شقيّا				وليّا				رضيّا			
زَكَرِيْيَا				خَفِيْيَا				شَقِيْيَا				وَلِيْيَا				رَضِيْيَا			
زَ	كَ	رِيْ	يَا	خَ	فِيْ	يَا	شَ	قِيْ	يَا	وَ	لِيْ	يَا	رَ	ضِيْ	يَا
ص ع	ص ع	ص ع ص	ص ع ع	ص ع	ص ع ص	ص ع ع	ص ع	ص ع ص	ص ع ع	ص ع	ص ع ص	ص ع ع	ص ع	ص ع ص	ص ع ع

ومن نتائج التحليل الصوتي لفواصل سورة مريم وقفنا على أنّ النبر وقع على المقطع المفتوح [ص ع ع] من صوت الياء الممدودة، لكن التحليل الصوتي وحده غير كافي لمعرفة فيما إذا كان حقيقة النبر وقع على هذا الصوت بالذات أم لا؟، ولمعرفة حقيقة بروز هذا المقطع دون غيره من المقاطع أثرنا التحليل الطيفي لبعض آيات سورة مريم، باعتباره سند مخبري ينزح لليقينية، ونتائجه لا يختلف فيها اثنان، يقول ﷻ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴿٣﴾﴾[1].

1- سورة مريم، الآية 3

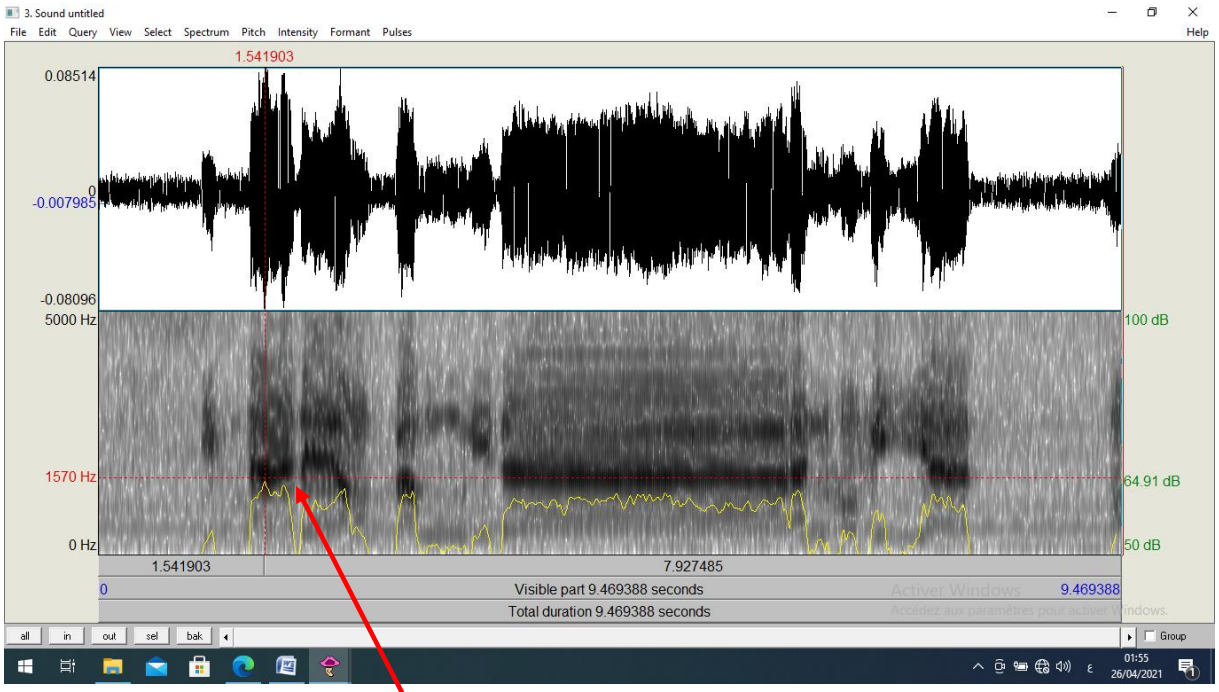

بروز كلمة نادى من الآية رقم 3 من سورة مريم

التعليق على الشكل الطيفي للنبر الفواصل

أثبت التحليل الطيفي للآية الكريمة، أنّ كلمة (نادى) هي أكثر الكلمات بروزًا ووضوحًا في تركيب الآية الثالثة من سورة مريم، لأنّها سجلت أكبر قيمة فيزيائية مقارنة بغيره من الكلمات، حيث تَم نطقها بتزين قُدر بـ 935،0 S، وشدة 40،71 db، وبالتالي تُعّد كلمة (نادى) هي البؤرة المراد تأكيدها لدى السامع، وقد وضحنا ذلك من خلال تقاطع خطين مستقيمين باللون الأحمر في نقطة البروز بالتحديد من خلال الرسم الطيفي، حيث يبرز المقطع الطويل لصوت النون من لفظة نادى الحامل لنبر العلو الموسيقي، وضمن هذا المعطى العلمي يمكن القول أنّ هذا البروز والوضوح النبري قد أدى وظيفة تعبيرية، ممّا ولد نوع من الأثر السمعي القوي تُدركه الأذن أكثر من غيره من المقاطع، وهذا ما يسميه أحمد البايبي بالنبر التأكيدي emphatic stress [1]، وأمثلة ذلك كثيرة ومتعددّة، لا يسع المقام لذكرها جميعا.

1- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ص75

البعد الفونولوجي للوقف في سورة مريم

أدرك علماء اللغة المحدثين مدى أهمية الوظيفة التحديدية للفونيمات، والتي من شأنها تعيين الحدود الفاصلة بين المونيمات، حيث عُني جاكبسون بطبيعة هذه الوظيفة الفونولوجية على مستوى البنى الأكبر لتشمل التركيب، حيث أشار في كتابه "القضايا الشعرية" إلى قضية التطابق الخاطئ بين الفاصلة والوقف، وقد سبق الإشارة إليه في المبحث الأول من هذه الدراسة، وما يُثير الاهتمام هنا، هو البعد الفونولوجي للوقف، الذي يُسهم في تحديد المسالك الدلالية للتركيب، وفي هذا السياق يُجمل عبد القادر منصور جميع وظائف الوقف ومدى أهميته حين يقول هو: «حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع، وفخر العالم، وبه يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتناقضين، والحكمين المتغايرين» [1]، وفي ظل غياب علامات الوقف في الآيات القرآنية، فقد يؤدي الوقف الخاطئ إلى توجيه مدلول التركيب إلى مسار مغاير تماما، ولتَقصي البُعد الوظيفي للوقف نسترشد ببعض الآيات القرآنية من سورة مريم.

يقول عزوجل: ﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ٧٩﴾[2]، تعدّدت الآراء في وقف هذه الآية على لفظة كلَّا، فاختلفت الرؤى بين المفسرين الذين أجازوا الوقوف عليها باعتبارها جواب لسؤال مضى والمعنى تام عندها فيستلزم الوقوف عند "كلَّا " في الآية الكريمة وقفا تامًّا، لكن النحويين منعوا الوقوف عليها، وعلى رأسهم المبرد، حيث « منع المبرد الوقف عليها، بناء على أنّها لا بد أن تتبع بكلام » [3]، في حين اعتبرها المفسرون على أنّها « حرف ردع أفادت معنى تامّا يحسن السكوت عليه،

1- عبد القادر منصور، موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربي، ط1، 1422هـ، 2002م، ص131.

2- سورة مريم، الآية 79.

3- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج16، ص162.

فلذلك جاز الوقف عليها » [1]، هذا التباين في الرؤى سببه توجه النحويون إلى الاهتمام بالمبنى وموقعيته من السياق، وتوجه المفسرون إلى المعنى من حيث تمامه لإفادة السامع، ومن خلال تَقصي حقيقة الوقف الصوتية، التي تعتبر في أبسط تعريفاتها السكوت عن الكلام، فهو في كلتا الحالتين جائز وصحيح، والسبب أنّ الوقف على حرف كلّا باعتباره «حرف ردع لما قبلها» [2]، والوقف على حرف [كلّا] باعتبار ما بعده فهو « تأكيد لما بعدها من الكلام»، إذن فالوقف في هذه الحالة اختياري للقارئ، إذا أراد الوقوف فهو صحيح، وإن لم يقف عندها فكذلك صحيح، وهي ميزة صوتية تُتيح للقارئ أو الناطق فرصة التنفس الطبيعي الذي لا يُخل بالدلالة، على غرار بعض المواقع التي التي لا يجوز فيها الوقف لأنّه قد يؤدي إلى تغير المعنى، وهذه الميزة في الوقف تُعّد من الجماليات الصوتية التي اكتنزتها سورة مريم.

ويقول ﷻ: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾[3]، في هذه الآية وقف تام واضح وجلي على لفظة [منك]، فيكون هذا الوقف بمثابة الفصل بين الجملة الأولى (قالت إني أعوذ بالرحمن منك)، وبين الجملة الثانية (إن كنت تقيا)، هذا الوقف أدى وظيفة توجيه الدلالة، فلو لم يكن هذا الوقف قائما، لأصبح معنى الآية هو استعاذة السيدة مريم ﵂ بالله من جبريل عليه السلام استعاذة لا تحتمل الشك حيث تؤكد فزعها وخوفها منه دون النظر إليه ولا يصح الفزع دون النظر، لكن في ظل وجود ميزة الوقف الذي فصل بين التركيبين خَلق نوع من التردد والشك والريب، وهو ما يوحي بتمهل السيدة مريم في الدعاء لأنّها رأت من سيدنا جبريل ما يوحي بالتقوى فلجأت

1- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج16، ص162.

2- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: حكمت بن بشير بن ياسين، ج5، دار ابن الجوزي، ط1، 1431، ص258.

3-سورة مريم، الآية 18

إلى « التذكير له بالموعظة بأنّ عليه أن يتقي ربّه» [1]، ومجيء هذا « التذكير بصيغة الشرط المؤذن بالشك في تقواه قصد تهييج خشيته، وكذلك اجتلاب فعل الكون الدال على كون التّقوى مستقرة فيه، وهذا أبلغ وعظ وتذكير وحث على العمل بتقواه» [2]، وما يُؤكد ظاهرة الوقف بين الجملتين، التحليل الطيفي للآية التي توضح ظاهرة الوقف التام الذي أدى وظيفة خلق صورة وقوف السيدة مريم أمام جبريل عليه السلام، ورؤيتها لحسن مظهره وبهائه، لأنّه تمثل لها في هيئة بشر سوي الخلق، فرأت منه ما يدعوها إلى دعوته إلى التقوى.

الشكل (05): صورة طيفية تُمثل الوقف التام في الآية 18من سورة مريم

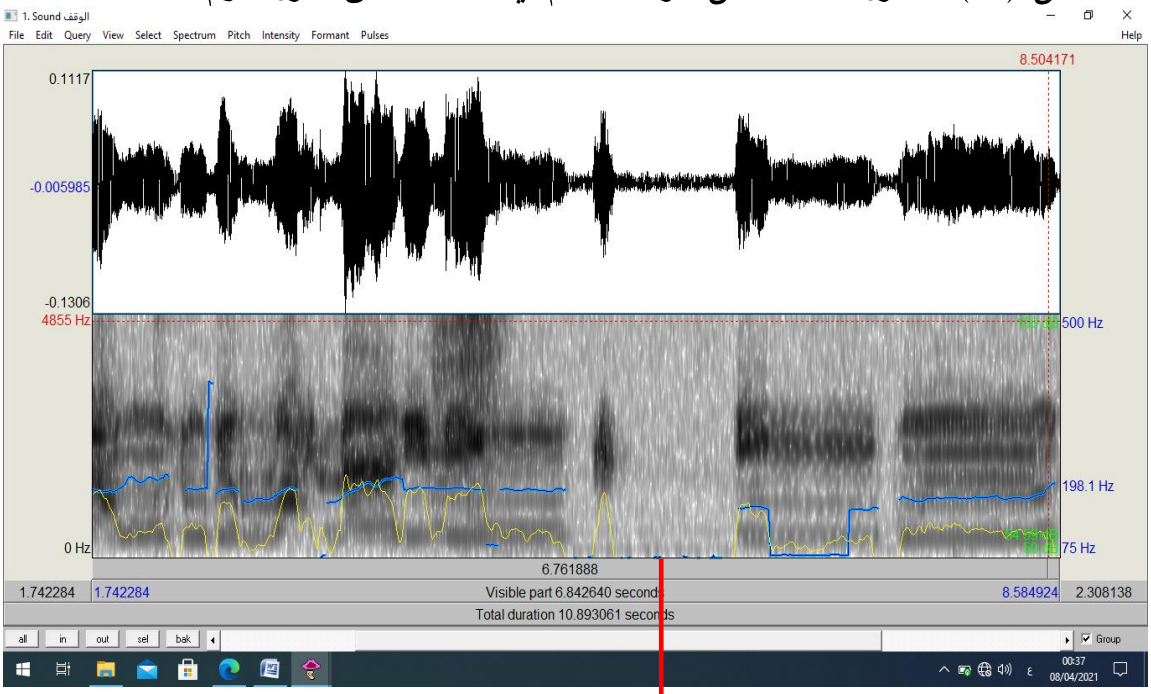

مسافة الوقف في الآية

التعليق على الرسم الطيفي للوقف

1-الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص81

2- المصدر نفسه، ص81

تُثبت الصورة الطيفية للآية 18 من سورة مريم المدة الزمنية للوقف التام الوارد في الآية، هذا الوقف الذي أدى دورًا مهمًا في توجيه الدلالة، كما ساهم في خلق تصوير فني بديع لمشهد السيدة مريم ﵂ وأرضاها، وهي في حضرة جبريل عليه السلام، فلم يأت هذا الوقف عفويا، وإنّما هو وقف ملائم ومناسب للدلالة.

تجليات الإجراء الفونولوجي في مباحث علم القراءات

إنّ علم القراءات في حقيقته الفونيتيقية هو: « علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، منسوبة لناقلها» [1]، وعلى هذا يغدو علم القراءات « تلك الوجوه اللغوية والصوتية — التي أباح الله بها قراءة القرآن- تيسيرًا، وتخفيفًا على العباد» [2]، وفي القول إشارة واضحة إلى العلاقة الرابطة بين علم القراءات وعلم الأصوات، فإذا كان علم الأصوات يهتم بدراسة الصوت اللغوي، فإنَّ علم القراءات يهتم بوجوه أداء هذه الأصوات، كيلاهما يبحث في الظاهرة اللغوية، وفي وجوه أداءاتها الصوتية.

وعلى هذا الأساس، اهتم علم القراءات باللهجات العربية التي كانت بعد التنزيل الكريم ، حيث تعدّدت أوجهها وأشكالها، وتختلف القراءات في أمور خلافية بسيطة، يُجملها عبد القادر منصور في كتابه "موسوعة علوم القرآن"، وهي كالآتي:

- اختلاف في الحركات دون تغيير في (المعنى والصورة)، مثل [يحسِب] و[يحسَب].
- الاختلاف بتغيير المعنى فقط، دون التغيير في الصورة
- الاختلاف في الحروف مع التغيير في المعنى دون الصورة، مثل [تتلوا] و[تبلوا].
- الاختلاف بتغيير في الحروف، مع التغيير في الصورة، لا المعنى، مثل [الصراط] فقرئا بالصاد والسين.

1- عبد القادر منصور، موسوعة علوم القرآن، ص194

2- المصدر نفسه، ص195

- الاختلاف بتغيير في الحروف والصورة مثل [يأتل]–[يتأل].
- الاختلاف بالتقديم والتأخير مثل [وقاتلوا]،[وقتلوا]، قرئت بالتقديم والتأخير.
- الاختلاف في الزيادة والنقصان، مثل [ووصى] قرئت [وأوصى]1.

هذا، وقد نُسبت هذه القراءات على اختلافها، لأصحابها التي عُرِفت بهم، وأشهرهم، نافع بن أبي نعيم- أبو عمرو- حمزة بن حبيب الزّيات الكوفي- عبد الله بن عامر – ابن كثير المكّي- عاصم بن أبي النجود الأسدي – علي بن حمزة الكسائي- أبو جعفر المدني –يعقوب بن إسحاق – خلف بن هشام.

يُعتبر علم القراءات من أكثر العلوم التي تقصت حقيقة الأصوات الفونولوجية، وطرق تأديتها، فإذا كان تروبسكوي قد أشار من خلال طرحه الفونولوجي إلى مجموعة من القواعد والخصائص الصوتية للغة التي انبنت على المؤدى الفعلي للصوت عبر نسقية الملفوظ، فإنَّ علماء التجويد أيضا أدركوا مدى أهمية الأداء الصوتي وأنماط اختلافاته منذ قرون خلت، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

علاقة علم القراءات بالقواعد الفونولوجية لدى تروبسكوي

القواعد	الاختلافات الأدائية في علم القراءات	الاختلافات الأدائية لدى تروبسكوي
القاعدة الأولى	اختلاف في الحركات دون تغيير في (المعنى والصورة)	أي تغيير يمس البنية الصوتية سواء صامت أو صائت حتما يُغير في الدلالة، وهي نفسها القاعدة الأولى لتروبسكوي وهي تغير الصوامت مثل نام- قام
القاعدة الثانية	الاختلاف في الحروف مع التغيير في المعنى دون الصورة، مثل [تتلوا]	(جال– حال- قال- سال- نال)، الأصوات الأولى في الكلمات المذكورة هي فونيمات

1 – عبد القادر منصور، موسوعة علوم القرآن، ص195

	و[تبلوا].	
القواعد	الاختلافات الأدائية في علم القراءات	الاختلافات الأدائية لدى تروبسكوي
		مستقلة، ليس لها معنى في ذاتها، ولكنها قادرة على تغيير المعنى وتفريع الدلالة وتنويعها
القاعدة الثالثة	الاختلاف بتغيير في الحروف، مع التغيير في الصورة، لا المعنى، مثل [الصراط] فقرئا بالصاد والسين.	إذا كان هناك صوتين من اللسان نفسه والإطار نفسه، ويمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر، فهما صوتان اختياريان لفونيم واحد نحو قال وقال فاختلاف القاف والقاف لا يؤدي إلى تغير المعنى
القاعدة الرابعة	الاختلاف بتغيير في الحروف والصورة مثل [يأتل –يتأل].	
القاعدة الخامسة	الاختلاف في الزيادة والنقصان، مثل [ووصى] قرئت [وأوصى].	

من خلال الجدول يتضح ذلك التقارب المعرفي بين علم القراءات وعلم الفونولوجيا، والسؤال المطروح في هذا المقام، كيف تجلت الإجراءات الفونولوجية في مباحث علم القراءات؟ وإذا كانت الإجراءات الفونولوجية التي سنها تروبسكوي تؤدي إلى تفريع الدلالة، فهل تؤدي تلك الاختلافات التي وقف عليها علماء القراءات إلى تفريع دلالات آيات القرآن الكريم؟ أم أنَّ القرآن الكريم محفوظ لحفظ الله سبحانه وتعالي له، وهي معجزة ربانّية مُنقطعة الوجود على وجه الإطلاق.

ولفك مغاليق هذه التساؤلات لا بأس من تقليب وجوه الأداءات القرائية لآيات سورة مريم، يقول عزوجل: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[1].

أوجه القراءات:

1- قرأ يعقوب وشعبة بخلف عنه [يَسَّاقَط] بالياء على التذكير وفتحها وتشديد السين وفتح القاف.

2- وقرأ الباقون [تَسَّاقَط] بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف، وهو الوجه الثاني لشعبة » [2]، من خلال المعاينة المباشرة للآية الكريمة يُلاحظ أنَّ هناك اختلاف بين القراءتين، حيث يعتمد بعض القراء حرف الياء في لفظة (يسّاقط)، ويعتمد البعض الآخر حرف التاء (تسّاقط)، هذا الاختلاف في رأي تروبسكوي من شأنه تغيير المعنى وتفريع الدلالة وتنويعها، وحتى في رأي تشومسكي هو توليد وتحويل يسهم في توليد الدلالات، وذلك باعتبار التاء والياء فونيمات مستقلة لا تحمل دلالة، لكن قادرة على تغيير المعنى، وفي رأي علماء القراءات أفاد حرف الياء في لفظة (يسّاقط) « أنّ الرطب يسقط من الجذع بشدة وكثرة، وفي هذا دليل على أن النخلة التي التجأت إليها مريم عليها السلام لم تكن سوى جذع جاف، لا أوراق ولا ثمار لها ولكن بقدرة الله تحولت إلى نخلة مثمرة» [3]، وأمّا حرف التاء في لفظة (تسّاقط) « فأفادت: شدة تساقطه، مع الاستغراب من كونه من النخلة ليبسها وعدم إقنائها لكون الأمر في فصل الشتاء» [4]، يتضح من خلال القراءتين « أنّ

1- سورة مريم، الآية 25

2-أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، من خلال الإسراء والكهف ومريم، بإشراف عبد الرحمن الجمل، ضبط ومراجعة مروان مُحَمَّد أبوراس، ج6، أفريل 2006، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، ص284

3- المصدر نفسه، ص285

4- المصدر نفسه، ص285

الله أوحى إلى مريم عليها السلام أن تأخذ بالأسباب، وتهز النخلة ليسقط عليها بشدة وكثرة وتتابع رطبا ناضجا طيبا»[1].

ومن هنا، يتضح لا إطلاقية فرضية تروبسكوي القائلة بأنّ أي تغيير للحروف داخل المفردات سيؤدي إلى تغيير المعنى وتفريع الدلالة، حيث لم يتغير معنى الآية، وبقيت دلالة السقوط المستمر للتمر قائمة، رغم اختلاف التعابير اللسانية، والسبب يعود إلى اختلاف الأعراف النطقية في اللهجات العربية لحرف المضارعة.

وفي مثال آخر يقول عزوجل:

﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ٩٠﴾[2]

أوجه القراءات:

- قرأ نافع والكسائي [يكاد] بالياء على التذكير.
- وقرأ الباقون [تكاد] بالتاء على التأنيث »[3]

جاء الفعل يكاد « بالتذكير والتأنيث لأنّ الفاعل (السموات) مؤنث غير حقيقي، وهو جمع قلة، والعرب تذكر فعل المؤنث إذا كان قليلا »[4]، وفي الحالتين يُعتبر توليد وتحويل للمفردات في نظر تشومسكي، هذا التوليد الذي من شأنه تغيير الدلالة وتفريعها، لكن في سياق الحال لم تتغير الدلالة، والعلاقة التفسيرية التي تربط بين الكلمتين هي: « هي إشارة إلى مجموع السموات وإن كان قليلا مقابل كلمة الكفر التي قالها الكافرون في حق الله استخفافا بها وهم لا يدرون عظمها» [5].

1- أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، من خلال الإسراء والكهف ومريم ، ص285

2- سورة مريم، الآية 90

3- المصدر نفسه، ص328

4- المصدر نفسه، ص328.

5- المصدر نفسه، ص330

وهناك اختلاف في القراءة في نفس الآية الكريمة، يقول عزوجل: ﴿ تكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ٩٠﴾[1]، حيث قرأها «نافع وابن كثير وحفص والكسائي وأبو جعفر (يَتَفَطَّرن) بالتاء وفتح الطاء المشددة، وقرأ الباقون (ينفطرن) بالنون وكسر الطاء مخففة » [2]، ومن الملاحظ أن القراءتين اختلفتا في حرفي (التاء) و (النون)، وهما فونيمين مختلفين، لكن القراءة (ينفطرن) « أفادت أنَّ السماوات تريد أن تنشق غيضا من شدة قول الكافرون، ولكن قراءة (يتفطّرن) دلت على أن هذا التشقق وهذا الغيظ هو يدوم منهن ويكثر إعظاما لقول المشركين» [3]، وقول يتفطّرن أشد مبالغة في تغيظهن على من نسب إلى الله ولدًا كقوله في قصة النار: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ٨﴾[4] .

وعلى هذا الأساس، تتفق القراءات في «تصور شدة كفر المشركين وعظم ما يطلقونه من كلمات يظنونها هينة وهي عند الله عظيمة، وعظمها يشعر به كل ما في الكون حتى غير العاقل من مخلوقات الله فينتفض انتفاضة قوية تتشقق من هولها السموات مرة تلو الأخرى » [5].

الحروف المقطعة لسورة مريم

تعددت الرؤى واختلفت في قضية تحديد معاني الحروف المقطعة، منهم من رأى أنّها « حروف مقتضبة من أسمائه تعالى: الكافي أو الكريم أو الكبير، والهاء من هادي،

1- سورة مريم، الآية 90

2- أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، من خلال الإسراء والكهف ومريم، ص329

3-المصدر نفسه، ص330

4-سورة الملك، الآية8

5- أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، من خلال الإسراء والكهف ومريم، ص331

والياء من حكيم أو رحيم، والعين من العليم أو العظيم، والصاد من الصادق، وقيل مجموعها اسم من أسمائه تعالى حتى قيل هو الاسم الأعظم الذي إذا دهي بع أجاب، وقيل اسم من أسماء القرآن، أي بتسمية جديدة، وليس في ذلك حديث يُعتمد» [1]، وهو رأي الطاهر بن عاشور في الحروف المقطعة، حيث يعتقد أنّ كل حرف من هذه الحروف جاءت تُعبر وتختزل اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، أمّا الثعالبي وجماعة من المفسرين اعتبروها « سر الله في القرآن وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه ولا يجب أن يتكلم فيها ولكن يومن بها وتمر كما جاءت» [2]، وتُعّد في رأي الثعالبي أنّها حروف لا يعلم بغيبها إلاّ الله ﷻ، وعلى القارئ أن يؤمن بها دون البحث في مكنوناتها، في حين قال جمهور من العلماء والمفسرين المحدثين « أنّه يجب أن يتكلم فيها وتلتمس الفوائد التي تحتها والمعاني التي تتخرج عليها» [3]، هذا وقد انقسم جمهور المفسرين في تفسير معاني الحروف المقطعة إلى عدّة فرق، منهم من جعلها الاسم الأعظم لله، ومنهم من اعتبرها قسم أقسم به عزوجل في بداية سور القرآن، ومنهم من يعتقد أنّها حروف عربية فصيحة، تحدى بها الله عزوجل قوم العرب الذين عُرفوا ببلاغتهم وفصاحتهم، فجاء القرآن من جنس ما برعوا فيه، لكن على نسج مختلف، وببلاغة أقوى تفوق كل البلاغات، وليس من هذه الآراء والاعتقادات شيء يُعتد به، أو رأي يستند إلى تبريرات موضوعية مُقنعة، وهذا حال علماء الأصوات المحدثين أيضا، فقد وقفوا عاجزين على تفسير هذه الحروف المقطعة تفسيرًا ينزح إلى الموضوعية والعلمية، أمّا علماء الفونولوجيا فلم يتنبهوا لمثل هذه القضية، وهي قضية اجتماع أصوات دون أداء دلالة، وربما إهمالهم لمثل هذه المواضيع

1- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص61

2- الثعالبي، تفسير جواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الجزء الأول، ط1، ص30.

3- المصدر نفسه، ص30

راجع لطبيعة اهتماماتهم التي تُعنى بالمعنى لا بالشكل، فكل ما خرج عن دائرة المعنى أو الوظيفة التي يؤديها الصوت داخل السياق فهو خارج اهتماماتهم.

وعلى الرغم من أنّ ظاهرة الحروف المقطعة في سور القرآن الكريم قد اتخذت عدّة آراء إلاّ أنّ معظم علماء اللغة أجمعوا على أنّها تُنطق بأسمائها لا بمسمياتها، فهي « حروف هجاء مرسومة بمسمياتها ومقروءة بأسمائها فكأنّها كتبت لمن يتهجاها» [1]، كما أجمعوا أيضا على أصل النطق بها، «والأصل في النطق بهذه الحروف أن يكون كل حرف منها موقوفا عليه، لأنّ الأصل فيها تعداد حروف مستقلة أو مختزلة من كلمات » [2]، ولئن كانت الحروف مستقلة استقلالا تام عن بعضها البعض، فهذا يستوجب تعلّم القرآن سماعا، وإلاّ « فكيف تفرق بين ألم في أول سورة البقرة فتنطقها مقطّعة وبين ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ١﴾[3]، فتنطقها موصولة؟ وصدق الله تعالى حين قال: فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾[4] »[5] ، وهنا مكمن الإعجاز الصوتي في الحروف المقطعة حيث « ينطق بالمسمّى المتعلم وغير المتعلم، أمّا الاسم فلا ينطق به ولا يعرفه إلاّ المتعلّم الذي عرف حروف الهجاء، فإذا كان الرسول ﷺ أُميًّا لم يجلس إلى معلم، وهذا بشهادة أعدائه، فمن الذي علمه هذه الحروف؟» [6]، إذن: فإنّ كل حرف وكل حركة إلاّ وانطوت على معالم إعجازيّة في القرآن الكريم، وليس هناك صوت يشغل حيز معين في القرآن إلاّ وجاء معجزًا بنطقه ودلالته وبلاغة تعبيره، وذات جمالية لا تطاولها جمالية خطابية أخرى، فهو خطاب رباني متعالي عن كل الخطابات حيث أنّ « الحرف الواحد

1- الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص60

2-المصدر نفسه، ج6، ص60

3- سورة الشرح، الآية 1

4- سورة القيامة، الآية 18

5 -مُحَمَّد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج1، دار أخبار اليوم، 1991، ص9018

6- المصدر نفسه، ص9018

من القرآن معجز في موضعه، لأنّه يمسك الكلمة التي هو فيها ليمسك بها الآية والآيات الكثيرة، وهذا هو السر في إعجاز جملته إعجازًا أبديّا » [1]

1- مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ضبط وتقديم مُحَمَّد علي سلامة، مراجعة مُحَمَّد سعيد العريان، دار الصحوة للنشر، ط1، 2015، ص187

نتائج البحث

نتائج البحث

في ضوء ما أرسته مباحث الفنولوجيا من نتائج موضوعية، اتجهت صوب العناية بالعلاقات القائمة بين عناصر اللغة الدنيا –الوحدات الصوتية غير الدالة– عبر مستويات اللغة. ومن ثمة، تحديد وظائفها التعبيرية والتمييزية والتأثيرية. حيث انتقل الاشتغال إلى البحث إلى الترابطات التي تحدثها أشكال الوحدات اللسانية الصغرى وتمثلها في الخطية النسقية، مع ما يقابلها من وظائف تؤسس في بناء الصورة الذهنية، فالمدلول، فالدليل اللساني.

ومن هنا، فقد تهيأ للبحث في أساليب اللغة وجماليتها، أن تمتاح من عدة إجرائية، علمية تنهض على ضبط العلاقات الحاصلة بين سنن الخطاب ومحور الاختيار، حيث تجاوزت الفونلوجيا تلك الرؤى الانطباعية التي حكمت جمالية اللفظ من حيث استقلالية الانزياح وتمثلات العدول، واشتغلت على ضبطه ضمن قوانين ما اصطلح عليه بالشعرية اللسانية، وعلاقة الصوت بالمعنى، حيث يرتهن اللفظ إلى ثنائية التعبير/ التأثير. وهاهنا، تهيأ للمبحث الحداثي في البلاغة العربية أن ينزع إلى إحداث تلك المقاربة بين هذا المتجدد الاجرائي وما أفرزته نظريات الخطابة والبلاغة العربية التي قننت للفصيح من الكلام وبيانه، في نحو التأليف الحسن، والملائمة والمناسبة.

وفي ضوء هذا المأخذ، يتأسس البحث في الإعجاز اللغوي للخطاب القرآني بوصفه خطابا متعاليا، وأنموذجا متفردا في بنائه النسقي والسياقي، حيث تآلفت حروفه وألفاظه، وتلاءمت معانيه، وتناسبت مقاماته وأسيقته مع ألفاظه، فجاءت حروفه مُحكمة؛ لتؤدي ترنيما وإيقاعا دقيقا، لا يكتمل المعنى إلا بها. ومن ثمة، فإن إخضاع وحداته الخطابية إلى مناويل البحث الفونولوجي المتجددة، سيتجه حتما إلى مطاولة تلك الخصيصة المتفردة التي

أفضت إلى هذا الانسجام المطلق، ووسمت للمظاهر الإعجازية للغة الكتاب العزيز. وهي ذات الغاية التي سعينا إلى مطاولتها، حيث أفضت الدراسة المقدمة جملة من النتائج نجملها فيما يأتي:

عرضت الفونولوجيا إلى ملاحظات مهمة التغافل عنها، حتى وإن كان الباحث اللساني ينتصر إلى غير البنونية على غرار.

- لا يمكن الوقوف على جوهر القيمة الحقيقية لوظيفة الفونيمات على حد رأي تروبسكوي إلّا من خلال معرفة القيم الخلافية للأصوات.
- إنَّ تحديد الوظيفة الشعرية في رأي جاكوبسون ترتهن إلى تحديد طبيعة العلائق التي تربطها بوظائف اللغة الأخرى. في محوري التعاقب والاستبدال.
- لئن كان مبدأ التعارض الصوتي بين الفونيمات الذي استحدثه تروبسكوي بمثابة التأسيس الفعلي لدرس فونولوجي حديث، فإنَّ ما عرض إليه جاكوبسون كان أكثر نضجا من خلال تحديده لقيمة الوحدات الصغرى (الفونيمات والمونيمات) في بناء تشكل الدلالة على المستويات الأكبر في نحو التركيب والنص.
- من منطلق المقارنة والمقارنة، يمكن الفصل بشكل قاطع، أن ملامح تشكل الدرس الفونولوجي الغربي كانت واضحة ومتجدرة في الدراسة الصوتية العربية القديمة بخاصة مع المرحلة الثالثة من الدرس الصوتي مع ابن جني، التي ارتسمت وتردت فيها معالم الدرس الوظيفي للأصوات أو الفونولوجية العربية، وهي مرحلة اعتبرها المستشرق الألماني "أنري فليش" العتبة الأكثر اكتمالا في الدراسات الصوتية العربية.
- إنّ قضية علاقة الصوت بالمعنى قديمة الوجود حديثة الطرح، حيث أثارتها الدراسات اللغوية القديمة، بدءً بأفلاطون الذي سعى إلى إثبات حقيقة وجود علاقة كامنة بين طبيعة الأشياء بمسمياتها، وقد تطرق إليها أيضا ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب الألفاظ وما يشاكل الأصوات من الأحداث، وقد أدرك ابن جني في ثنايا تعريفه للغة مدى ارتباط الأصوات بمعانيها، وهو ما يُعرف في الدراسات اللسانية الحديثة بالخاصية

المحاكاتية *onomatopoeic* للأصوات، أو توافق الصوت بالمعنى ، التي جعلت منها الشكلانية الروسية مبحثا تأسيسيا للشعرية اللسانية.

- إن الشائع أن أكثر الظواهر الصوتية والصرفية التي تُلزم البنية اللغوية مردها تحقيق استقامة النسق وسلامة الملفوظ وتيسيره ، في صورة الحذف في نحو حذف صوت النون الأصلي في فعل الكينونة، كقوله عزوجل ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ أو زيادة حرف أو إبدال صوت بصوت، لكن الملفت أن هذه الظواهر إذا ما ارتبطت بالخطاب الربّاني البديع لا تقف وظيفتها عند حدود الرعاية الصوتية أو الآدائية، وإنما تقفز إلى مؤدى الرعاية الدلالية للخطاب، كأن يضاف حرف تاء إلى الفعل تنزل فتصبح [تتّنزل] وهذه الزيادة تُولد زيادة في المعنى والدلالة، وقد قالت العرب قديما كل زيادة في المبنى ينجر عنه زيادة في المعنى.
- جاءت ألفاظ القرآن الكريم وأصواته مستقرة ثابتة، بحيث لو زحزحت من مكانها أو استبدلت بغيرها لأختل المعنى، وهذا ما يؤكد فرضية صرامة التأليف للألفاظ داخل النسق، بحسب تلائمها مع المناسبة والمعنى، بحيث تتراصف بصورة تعالقيّة من الجزء إلى الكل، وتترابط مدلولات البنى اللفظية وتتناسب مع السياق التي وضعت فيه، وهو ما يثبته أسلوب الخطاب القرآني الذي يختار اللفظة ذات أعلى قيمة دلالة في التعبير عن معنى معين، أو بمعنى آخر الخطاب القرآني يستغني على كل المترادفات وينتقي منها الأنسب والأجدر بالتعبير عن موقف معين.
- من خلال المعاينة المباشرة للأصوات التي تكونت منها سورة مريم، وتطبيق آلية التحليل الفونتيكي والفونولجي على السورة، يتبين يقينيا أنّ الخطاب القرآني يختار من الأصوات ما هو أنسب للتعبير، بحيث تتلاءم هذه الأصوات بصورة عجيبة غريبة مع مدلول السياق إيحاء وتصويرا.
- تجيء ظاهرة التوازي في صدارة عوامل الاسنجام النصي التي تسهم في تحقيق الشعرية اللسانية للخطاب المنطوق بحسب ما ذهب إليه رأي جاكوبسون، وهو ما ألفيناه

متحققا في سورة مريم، حيث ارتكز التوازي على البناء الصرفي للفواصل، كما ارتكز على الجانب التركيبي للألفاظ في أحايين كثيرة، ممَّا خلق رتابة صوتية متناهية. خدمت وحدة الآية المقامية.

- إذا كان الإبدال كآلية إجرائية يُستعمل في الخطابات النثرية والشعرية لغرض التناسب الإيقاعي في القافية، أو الاستدعاء النحوي له، فإنّ توظيفه في الخطاب القرآني يرتهن للمقام، وتقتضيه الدلالة، فيتناسب الصوت مع مؤداه الفونولوجي.
- على الرغم من الطرائق العلمية والموضوعية التي عرضت لها مقترحات الطرح والإجراء الفونولوجي، فإن الغالب من الملامح لإعجازية الصوتية التي يكتفنها الخطاب القرآني تبقى أكثر تعقيدا، باعتبار تجاوزها للقدرة التبريرية للفكر الإنساني، على غرار ما وقفنا عليه حين خوضنا في مسألة الحروف المتقطعة. ونستدل في ذلك بالاختلاف والتباين الذي لازم هذه الظاهرة في الآراء التي أفردها علماء اللغة العرب القدامى والمحدثين وجمهور النحاة والمفسرين وعدم اجتماعهم على رأي واحد.
- إن ما قدمته الفونولوجيا البنوية الحديثة من آلية وإجراء علمي مقنع، يمكن استثماره في فك الكثير من الإشكالات التي مازالت تعرفها حقول معرفية ذات صلة، في نحول علوم التجويد والقراءات، بخاصة في ضوء ما توفره مخابر الدراسة الصوتية التجريبية وعلوم الأكوستيكية من إمكانية تكنولوجية ستفصل حتما في مواطن لبس عديدة مردها إلى الاختلافات اللهجية في القراءة.

قائمة المصادر
والمراجع

مكتبة البحث

➢ **القـــرآن الكـــــريم**

- 1 -

﴿ فهرس المصادر العربية﴾

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق : حسن هنداوي، الجزء الثاني.

2- ابن جني، الخصائص، تحقيق: مُحَّد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون تاريخ الطبع، الجزء2.

3- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح اسماعيل شلبي.

4- ابن دريد، الجمهرة، تحقيق: رمزي منير بعليكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، سنة الطبع1987.

5- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدبه و نقده، الجزء الأول1.

6- ابن سنان الخفاجي الحلي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1402، 1982.

7- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق: مُحَّد حسان الطيان، يحي ميرعلم.

8- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: حكمت بن بشير بن ياسين، ج5، دار ابن الجوزي، ط1، 1431.

9- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة 3، سنة الطبع 1414هـ.

10- أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة الطبع2001.

11- أبي حيان الأندلسي، تفسير المحيط، تحقيق: أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد يعوض، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

12- الباقلاني وآخرون، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، دون تاريخ.

13- الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، سنة الطبع 1997.

14- الثعالبي، تفسير جواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الجزء الأول، الطبعة الأولى.

15- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1985.

16- الخطابي بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها مُحَمَّد خلف الله ومُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، د،ط.

17- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، الجزء الأول، سلسلة المعاجم والفهارس.

18- الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، راجعه: نجوى عباس، مؤسسة المختار، مصر، ط1، سنة الطبع 2003م.

19- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1408هـ-1984م، الجزء الرابع.

20- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة القاهرة، مصر، القسم الأول، الطبعة الأولى.

21- طاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، الجزء السادس6، سنة الطبع 1984.

22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق السيد مُحَمَّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998.

23- علي بن عيسى الرمّاني، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق: مُحَمَّد خلف الله، ومُحَمَّد زغلول سلام، القاهرة، دار المعارف، ط4، د.ت.

24- مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ضبط وتقديم مُحَمَّد علي سلامة، مراجعة مُحَمَّد سعيد العريان، دار الصحوة للنشر، ط1، 2015.

– 2 –

﴿ فهرس المراجع العربية﴾

25- أحمد أبو زيد، التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992م.

26- أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نضهة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة الطبع 2005.

27- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012، ط1،الجزء الثاني.

28- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1.

29- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، ط2، سنة الطبع 2013 - 1434هـ

30- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، عالم الكتب، ط1، سنة الطبع 2006.

31- أحمد مومن، المدارس اللسانية النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، سنة الطبع 2005م.

32- إدريس مقبول، سيبويه معتزليا، حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1.

33- أدونيس، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الآداب، بيروت، ط1، سنة الطبع 1993.

34- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط1، سنة الطبع 2009م.

35- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة في الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 1، سنة الطبع 1974م.

36- التواتي بن التواتي، الدر الثمين في تفسير الكتاب المبين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف– الجزائر، المجلد 12، ط1، سنة الطبع2015.

37- حافيظ إسماعيلي علوي، إبستمولوجيا اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة.

38- حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، سنة الطبع 1990م.

39- حسام سعيد النعيمي، دراسة لهجية وصوتية، عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.

40- خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ط1، 1983.

41- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى1، سنة الطبع 2008.

42- السيد خضر، فواصل الآيات القرآنية دراسة بلاغية دلالية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، سنة الطبع 1420-2000.

43- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1، سنة الطبع 2004.

44- عادل عباس النصراوي، إعجاز القرآن دراسة في ضوء المقاربات اللغوية، تموز للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2016م.

45- عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، القاهرة، سنة الطبع 1981م.

46- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء2، موفم للنشر، الجزائر، ط1، سنة الطبع 2007م.

47- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 3، سنة الطبع 1980م.

48- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية "علم البديع"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، سنة الطبع 2002.

49- عبد العظيم إبراهيم مُحَمَّد، دراسات جديدة في إعجاز القرآن، مناهج تطبيقية في توظيف اللغة، مكتبة وهيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طَ، 1996م.

50- عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبرة، القاهرة، الطبعة الثانية 2، سنة الطبع 1996م.

51- عبد القادر عبد الجليل ، علم اللسانيات الحديثة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، سنة الطبع 1422، 2002م.

52- عبد القادر منصور، موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربي، الطبعة الأولى1، سنة الطبع 1422هـ، 2002م.

53- عبد الله بن المعتز، البديع، تحقيق كراتشوفسكي، لندن، مطبوعات جب التذكارية، سنة الطبع1935م.

54- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، سنة الطبع1986م.

55- فاضل صالح السامرائي، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، دار ابن كثير، ج2، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2011-1432.

56- فاضل صالح السامرائي، التعبير القرآني، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية2، سنة الطبع 2002.

57- فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، سنة الطبع2006.

58- فاطمة الطبال، النظرية الألسنية عند جاكبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، سنة الطبع 1413 هـ، 1993م.

59- فضيلة مسعودي، التكرارية الصوتية في القراءات القرآنية، قراءة نافع أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، سنة الطبع 2008.

60- فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، أربد، ط1.

61- القاضي عبد الجبار، إعجاز القرآن، تح، أمين الخولي، د- ط.

62- مُحَمَّد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، سنة الطبع 1420هـ-2000م.

63- مُحَمَّد عبد العزيز الخُضيري، السراج في بيان غريب القرآن، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1435هـ.

64- مُحَمَّد عبد المطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، التكوين البديعي، القاهرة، الطبعة الأولى1، سنة الطبع 1988م،

65- مُحَمَّد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، الجزء الأول، دار أخبار اليوم، سنة الطبع 1991م.

66- مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى1، سنة الطبع 2004م.

67- مُحَمَّد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة: علي مُحَمَّد الضباع، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1349هـ.

68- محمود أحمد نحلة، دراسات قرآنية في جزء عم، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1989م.

69- محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء، القاهرة، د،ط.

70- ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، سنة الطبع 1985.

71- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2003.

72- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، منشورات قاريونس، الطبعة الأولى ، سنة الطبع 1996، بنغازي، ليبيا.

-3-

﴿ فهرس المراجع المترجمة ﴾

73- أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه، تر: صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، العدد58، سنة2010.

74- أندري مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، ديسمبر،2009.

75- أندري مارتينيه، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الآفاق، ط1.

76- بريجيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري.

77- جان كوهين، بنية اللغة الشعرية، تر: مُحَمَّد الولي ومُحَمَّد العمري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986.

78- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: مُحَمَّد زياد كبة، دار الطبع جامعة الملك سعود، ط1، 1994.

79- جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، تر: غزاوي، مؤسسة الوحدة، دمشق، د ت.

80- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، مر: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987.

81- جون ليتشيه، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، تر: فاتن البستاني، مر: مُحَمَّد بدوي.

82- جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ط1، 1985.

83- رومان جاكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط1، 2002.

84- رومان جاكبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناظم، .

85- ميلكا إفتيش، اتجاهات البحث اللساني، تر:سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000.

86- هاري فان درهالست ونورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، تر: مبارك حنون، وأحمد العلوي، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط1، 1992.

-4-

﴿ فهرس الرسائل الجامعية﴾

87- أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، من خلال الإسراء والكهف ومريم، بإشراف عبد الرحمن الجمل، ضبط ومراجعة مروان مُحَمَّد أبوراس، ج6، أفريل 2006، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين.

88- بوداود إبراهيمي، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، بإشراف : مكي درار، جامعة السانيا وهران، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سنة 2011م، 2012م.

89- عبد الله عبد الرحمن أحمد بانقيب، مناهج التحليل البلاغي عند علماء الإعجاز، من الرمانيّ إلى عبد القاهر الجرجاني، رسالة دكتوراه في البلاغة والنقد، بإشراف محمود توفيق مُحَمَّد سعد، 2007،2008.

-5-

﴿ فهرس المجلات والدوريات ﴾

90- دفة بلقاسم، نماذج من الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد جوان2009، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة.

91- صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات الغربية اللغوية الحديثة http://www.islamonline.net.10:30 يوم 2010/1/10، الساعة

92- عباس علي اسوسوة، وقائع مؤتمر العربية من الدرس اللغوي ، اليمن، جامعة تعز، الساعة: 9:00، ص5.2010أفريلhttp://.majma.org.jo/majma/index24

93- عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، مجلة التراث العربي، العددان 15و16.أفريل 1984، 1404.

94- مازن الوعر، لقاء مع نعوم تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر ، العدد 06، 1982.

95- مُحَمَّد المدلاوي، مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية، مجلة كلية الآداب وجدة، العدد1.

96- مدرسة الكوفة ومنهج دراستها للغة والنحو لمهدي المخزومي، مجلة إشكالات، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، العدد الأول ديسمبر2012م .

97- مقال عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة العربية والأدب الجزائر1996، العدد 10.

الفهارس

قائمة المحتويات

	الموضوعات	الصفحات
1.	البسملة	ص2
2.	الإهداء	ص3
3.	الشكر والتقدير	ص4
4.	المقدمة	أ-ب-ت-ث-ج-ح
5.	مدخل تمهيدي	ص13
	الفصل الأول **الفونولوجيا دراسة في الموضوع والمنهج**	
1.	تصدير	ص26
2.	منطلقات الفكر اللساني لمدرسة براغ	ص26
3.	طبيعة المنهج	ص28
4.	وظيفة التعارض الفونولوجي للفونيم عند تروبسكوي	ص29
5.	الوظيفة التحديدية للفونيم عند تروبسكوي	ص30
6.	الوظيفة التعبيرية عند تروبسكوي	ص31
7.	التحققات الفعلية للصوت اللغوي عند تروبسكوي	ص32
8.	آراء جاكبسون الفونولوجية	ص34
9.	هيمنة الوظيفة الشعرية	ص35

10.	العلاقات الإستبدالية والنظمية	ص36
11.	تماثل الأصوات واختلاف المعاني	ص37
12.	علاقة الفواصل بالوقف	ص38
13.	بين الصوت والمعنى	ص39
14.	طبيعة المنهج لدى أندريه مارتنيه	ص43
15.	الوظيفة التبليغية للغة لدى أندريه مارتنيه	ص43
16.	الوظيفة التعبيرية للغة لدى أندريه مارتنيه	ص44
17.	الوظيفة الجمالية للغة	ص44
18.	التقطيع المزدوج عند أندريه مارتنيه	ص45
19.	الشكل الصفي والخاصية الصوتية	ص47
20.	الوظيفى التميزية للظواهر فوق مقطعية	ص47
21.	التحقق الدلالي للكلمة داخل السياق	ص48
22.	وظائف الفونيم بين تروبسكوي وأندريه مارتنيه	ص49
23.	الكلمات المكتفية والكلمات المضافة	ص49
24.	آراء بلومفيلد الفونولوجية	ص50
25.	المنطلقات الفلسفية لفكر بلومفيلد	ص51
26.	طبيعة المنهج	ص52

27.	الإجراء الفونولوجي عند بلوفيلد	ص53
28.	نظام المشجرات لدى بلومفيلد	ص53
29.	المورفيم الصفري	ص54
30.	آراء نعوم تشومسكي الفونولوجية	ص56
31.	منطلقات الفكر اللساني لدى تشومسكي	ص57
32.	طبيعة المنهج	ص59
33.	الإجراء الفونولوجي عند تشومسكي	ص60
34.	قواعد الترتيب الخطي	ص60
35.	هندسة التمثلات الفونولوجية	ص61
	الفصل الثاني **تجليات مباحث الفونولوجيا في الدراسات الصوتية العربية**	
1.	تصدير	ص64
2.	أسس ومنطلقات الفكر اللغوي لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي	ص65
3.	ميتودولوجية الفكر اللغوي لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي	ص66
4.	ملامح الدرس الفونولوجي عند الخليل من خلال معجمه "العين"	ص69
5.	تهيئة النطق	ص71
6.	الوظيفة التحديدية والتميزية عند الخليل بن أحمد	ص71
7.	الوظيفة التميزية	ص72
8.	التوليد والتحويل لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي	ص72
9.	ملامح تجلي المبحث الفونولوجي عند سيبويه	ص73

10.	أسس ومنطلقات الفكر اللغوي عند سيبويه	ص74
11.	الأسس المنهجية للفكر اللغوي عند سيبويه	ص74
12.	ملامح الدرس الفونولوجي عند سيبويه من خلال كتابه "الكتاب"	ص76
13.	وظيفة التعارض الفونولوجي للفونيم عند سيبويه	ص77
14.	الوظيفة التعبيرية عند سيبويه	ص78
15.	وظيفة الإدغام عند سيبويه	ص79
16.	وظيفة الحذف أو الإبدال عند سيبويه	ص79
17.	ملامح تجلي المبحث الفونولوجي عند ابن جني	ص81
18.	أسس ومنطلقات الفكر اللغوى لابن جني	ص81
19.	ملامح الفونولوجيا لدى ابن جني من خلال كتابه الخصائص	ص84
20.	بين الصوت والمعنى لدى ابن جني	ص84
21.	وظيفة علاقات التجاور للأصوات	ص86
22.	الوظيفة التعبيرية للصوامت عند ابن جني	ص86
23.	الوظيفة التميزية للصوائت عند ابن جني	ص87
24.	المبحث الفونولوجي عند علماء الصوت المحدثين	ص88
25.	المنطلقات الفكرية والفلسفية لدى تمام حسان	ص89
26.	طبيعة المنهج لدى تمام حسان	ص90
27.	التداخل والتخارج كقيم خلافية لوظائف الأصوات	ص92
28.	الموقعية عند تمام حسان	ص93
29.	التحليل الرأسي للكلمات وأُفقية السياق	ص94
30.	الإعراب بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي	ص94
31.	تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد	ص95
32.	نظرية القرائن	ص96

33.	المبحث الفونولوجي عند عبد الرحمن الحاج صالح	ص96
34.	أسس ومنطلقات الفكر اللساني لدى عبد الرحمن الحاج صالح	ص97
35.	طبيعة المنهج لدى عبد الرحمن الحاج صالح	ص98
36.	الإجرائية الفونولوجية عند عبد الرحمن الحاج صالح	ص99
37.	أنواع التقابلات الفونولوجية	ص100
38.	الفونيم الجامع Archiphoneme	ص100
39.	الكتابة الصوتية ووظيفتها التميزية للأصوات	ص101
40.	التقطيع المزدوج لدى عبد الرحمن الحاج صالح	ص101
41.	الفرق بين جرس الحرف وصرف الحرف	ص102
42.	قواعد التلفظ لدى عبد الرحمن الحاج صالح	ص103
	الفصل الثالث	
	المقاربة الفونولوجية للظواهر الإعجازية في الخطاب القرآني	
1.	تصدير	ص105
2.	التجاور الصوتي للصوامت في البنية الصوتية	ص106
3.	التجاور الصوتي للصوائت في البنية الصوتية	ص109
4.	مصطلح الجناس في التراث اللغوي العربي	ص114
5.	الجناس في الفكر اللساني العربي الحديث	ص117
6.	الجناس في الطرح اللساني الغربي	ص119
7.	الجمالية الصوتية للجناس	ص121
8.	النسق الصوتي للفواصل القرآنية	ص123
9.	التقديم والتأخير مراعاة لنسق الفواصل	ص124
10.	زيادة حرف ما في الفاصلة وعناية البعد الصوتي	ص125
11.	حذف حرف ما رعاية للبعد الصوتي، وعناية بالنسق القرآني	ص126

12.	لزوم ما لا يلزم	ص126
13.	تغيير بينية الكلمة لأجل الإيقاع	ص127
14.	لنسق الصوتي المتماثل أو المتقارب في الفاصلة القرآنية	ص127
15.	البنية الصوتية المختومة بحروف المد واللين للفواصل القرآنية	ص127
16.	التجاور الصوتي ورعاية المعنى	ص130
17.	الإعجاز الصوتي في مناسبة اللفظ للسياق	ص130
18.	المناسبة اللفظية للسياق بين خرافة التوليد والتحويل والإعجاز القرآني	ص134
	الفصل الرابع	
	ملامح الإعجاز الصوتي في سورة مريم– مقاربة فونولوجية–	
1.	تصدير	ص138
2.	خاصية المحاكاة والإعجاز الصوتي في القرآن الكريم	ص139
3.	جمالية الفاصلة القرآنية من حيث التناسب والإيقاع	ص146
4.	دقة اختيار الألفاظ في التأليف	ص153
5.	التحقق الدلالي للكلمة داخل السياق في سورة مريم	ص157
6.	التعليل الفونولوجي للملح الإعجازي لظاهرة الإبدال	ص160
7.	التعليل الفونولوجي للملح الإعجازي لظاهرة الحذف	ص161
8.	ملامح الإعجاز الصوتي للبنى التطريزية بين السند الوظيفي والتمثل الأكوستيكي	ص163
9.	البُعد الفونولوجي للنبر في سورة مريم	ص169
10.	البعد الفونولوجي للوقف في سورة مريم	ص173

.11	تجليات الإجراء الفونولوجي في مباحث علم القراءات	**ص176**
.12	علاقة علم القراءات بالقواعد الفونولوجية لدى تروبسكوي	**ص177**
.13	الحروف المقطعة لسورة مريم	**ص181**
.	نتائج البحث	**ص186**
.	قائمة المصادر والمراجع	**ص190**
.	فهرس الآيات القرآنية	**ص202**
.	فهرس الموضوعات	**ص204**

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	السورة	الآية	الصفحة
01	سورة الأحقاف12	﴿وَ هَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾	ص13
02	سورة يوسف 2	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	ص13
03	سورة البقرة221	﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾	ص
04	سورة البينة 6	﴿إِنَّالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ٦﴾	ص33
05	سورة الطارق6	﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ٦﴾	ص33
06	سورة الرحمن 66	﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾	ص113
07	سورة الروم 43	﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾	ص115
09	سورة التوبة 38	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	ص115
10	سورة القيامة 29 و30	﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾	ص118
11	سورة الروم55	﴿وَيَومَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقسِمُ ٱلمجرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيرَ سَاعَة كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤفَكُونَ﴾	ص120

12	سورة الضحى 9 و10	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۹ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	ص124
13	سورة طه 70	﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾	ص124
14	سورة الأحزاب10	﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	ص125
15	سورة الأحزاب67	﴿وَقَالُوارَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾	ص125
16	سورة الأحزاب66	﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾	ص125
17	سورة الفجر	﴿وَالْفَجْرِ ۱ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۲ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۳ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ٤﴾	ص126
18	سورة التين 1-3-2	﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۱ وَطُورِ سِينِينَ ۲ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ۳﴾	ص127
19	سورة الطور 1-4	﴿وَالطُّورِ ۱ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ۲ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ ۳ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ٤﴾	ص127
20	سورة الفاتحة 3-4	﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۳ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤﴾	ص127
21	سورة النجم 22	﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾	ص129
22	سورة النجم 1	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ما ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾	ص130
23	سورة مريم3	﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾	ص138
24	سورة آل عمران 38	﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾	ص185
25		سورة مريم كاملة بجميع آياتها	

فهرس الموضوعات